

أمل جمال | خلود مصالحة

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي



هذا المشروع ممول
من قبل الإتحاد الأوروبي

إعلام

مركز إعلامي للمجتمع العربي
الغلسطيني في إسرائيل



أمل جمال | خلود مصالحة

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي



أمل جمال | خلود مصالحة
خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

Amal Jamal | Kholod Massalha

The Discourse of Human Rights in the Israeli Media

מסח"ב: 978-965-7538-10-4

ISBN 978-965-7538-10-4



9 789657 538104

© جميع الحقوق محفوظة، حزيران 2012



إعلام - مركز إعلامي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل

الناصرة 2631، ميكود 16100

هاتف: 04-6001370، فاكس: 04-6001418

ILAM - Media Center for Arab Palestinians in Israel

POB 2631, 16100 Nazareth

www.ilam-center.org | ilam@ilam-center.org

ترجمة: جلال حسن - "تواصل" للترجمة والتعريب

تدقيق لغوي: حنا نور حاج

تصميم وطباعة: ريم جرافيك ديزاين | حمدان | hamdan.68@gmail.com

**"تُعلِّمنا الفلسفة القديمة أن نتقبَّل موتنا نحن؛ أمَّا
الفلسفة الحديثة فتُعلِّمنا أن نتقبَّل موت الآخر"**
ميشيل فوكو

تم إعداد هذه النشرة بمساعدة من الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه
النشرة من مسؤولية مركز إعلام ولا تعكس بأي حال من الأحوال
وجهات نظر أو آراء الاتحاد الأوروبي.

ملخص تنفيذي

يفحص البحث الحاليّ تغطية حقوق الإنسان والمواطن في الإعلام الإسرائيليّ، وذلك من خلال استخدام أدوات كميّة ونوعيّة. يتمحور البحث في الإعلام الإسرائيليّ العبري، ويفحص طرائق تغطية حقوق الإنسان، ودرجة بروز هذا الموضوع على أجندته. بالإضافة إلى هذا، يتناول البحث درجة تعامل الإعلام العبري مع الحقوق السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والدينيّة لمجمل مكوّنات المجتمع في إسرائيل. هذا البحث رياديّ في تناوله لهذا الموضوع، إذ لم يجز التطرّق حتّى الآن إلى هذه القضية على نحو مُرضٍ ومنهجيّ.

أُجريّ البحث في الفترة الواقعة بين الشهرين نيسان وتمّوز عام 2011، وشملت العيّنة المنتقاة وسائل الإعلام المركزيّة في إسرائيل: "يديעות أchronوت"، "معاريف"، "هآرتس"، "يسرائيل هَيوم"، "القناة الأولى"، "القناة الثانية"، "القناة العاشرة". وعلى الرغم من عدم ضمّه لجميع وسائل الإعلام الإسرائيليّة، فإنّ اتّساع العيّنة، وكميّة التقارير التي جرت تغطيتها في هذا البحث، يمكّناننا من التوصل إلى استنتاجات عامّة حول أنماط تغطية حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيليّ، لا سيّما على ضوء التشابه الكبير بين وسائل الإعلام المختلفة في الخطاب الإعلاميّ الإسرائيليّ.

يستخدم هذا البحث منهجيّة كميّة مدمجة بأبعاد نوعيّة مهمّة. تمكّن منهجيّات البحث الكميّة من متابعة وتيرة، وحجم، وموقع التقارير التي تناولت حقوق الإنسان. ويمكّنا التمحور في الكميّة من إجراء مراجعة موضوعيّة لأنماط التغطية، أمّا المناحي النوعيّة فتبتغي استبيان المدارك والمعاني على مستوى المضمون.

أُجريّ البحث بدءاً من الأوّل من نيسان عام 2011، وصولاً إلى اليوم الأخير من شهر تمّوز من العام نفسه. في مجمل الأمر، جرت مراجعة 384 تقريراً عن

حقوق الإنسان من مجمل 1585 تقريراً في شتّى المضامين من تنويعاً من الوسائل الإعلامية. تجدر الإشارة هنا أننا قمنا خلال الفترة المذكورة بانتقاء عينة تمثيلية من التقارير على نحو منهجي، مما ضمن تواصل تغطية قضايا بعينها.

أداة البحث هي استبيان ترميز شمل 53 من الأسئلة، بعضها مغلق أو عددي، وبعضها مفتوح، وبعضها الآخر مبني بحسب سلم تدريجي ترتيبي، مما استوجب قراءة متفحصة ومتمعنة لكل واحد من التقارير التي أدرجت في العينة.

قام البحث بفحص أربع من الصحف. تأثرت النسبة بين عدد التقارير التي دخلت العينة من كل واحدة من هذه الصحف بعدد التقارير المتغير في كل صحيفة. حصة "يديعوت أحرونوت" من العينة بلغت 29.53%، وبلغت حصة صحيفة "هآرتس" في البحث 25.55%، وحصة "معاريف" 11.4%. أما حصة صحيفة "يسرائيل هيوم" فبلغت 17.03%. بالإضافة إلى الصحف، بلغت حصة القناة الثانية 6.94%، وحصة القناة العاشرة 4.79%، أما حصة القناة الأولى فقد كانت 5.11%.

يُستشف من البحث أنّ 259 تقريراً صحفياً من تلك التي جرى فحصها، و 125 تقريراً من النشرات الإخبارية التلفزيونية، قامت بمعالجة حقوق الإنسان (الجدول "1"). حصة القناة العاشرة كانت الأكبر في التطرق إلى الموضوع، حيث عالجت نسبة 56.68% من مجمل التقارير في هذه القناة موضوع حقوق الإنسان. تلتها القناة الأولى بنسبة 45.68% من عينة التقارير التي تناولت الموضوع. حلت القناة الثانية في المكان الثالث من حيث كمية التقارير التي تناولت حقوق الإنسان، ووصلت إلى نسبة 40.9%.

في الصحافة المكتوبة، تبوّأت صحيفة "هآرتس" المكان الأوّل في مقدار تغطية موضوع حقوق الإنسان، حيث تناولت نسبة 21.23% من تقاريرها التي فحصتها العينة هذا الموضوع. حلت صحيفة "يسرائيل هيوم" في المكان الثاني، وبفارق غير كبير عن صحيفة "هآرتس"، وأظهرت العينة أنّ 20.74% من تقاريرها عالجت حقوق الإنسان. 18.6% من التقارير في صحيفة "معاريف" و 17.95% من التقارير في صحيفة "يديعوت أحرونوت" عالجت موضوع حقوق الإنسان.

عندما يجري فحص عدد التقارير التي تعالج حقوق الإنسان في العينة بأكملها،

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

يتبين أنّ القناة العاشرة لا تحتلّ المكان الأوّل من حيث عدد التقارير التي بُثت فيها حول الموضوع. 43 تقريراً فقط (وتشكّل %11.20 من مُجمَل العينة) مصدرها في هذه القناة. السبب في أنّ القناة العاشرة لها نسبة عالية من التقارير التي تتناول حقوق الإنسان في فحص داخليّ مقابل النسبة المتدنيّة للتقارير في القناة في مجمل العينة يعود -على ما يبدو- إلى حقيقة أنّ عدد التقارير المجل في القناة العاشرة أقلّ منه في قنوات أخرى.

تُظهر مراجعة مجمل العينة أنّ صحيفة "هآرتس" هي صاحبة المقدار الأكبر في موضوع حقوق الإنسان (%22.40). اهتمام صحيفة "يديعوت أحرّونوت" بحقوق الإنسان كان أدنى منه بقليل (%21.88) من صحيفة "هآرتس"، وجرى نشر %14.58 من مجمل التقارير حول حقوق الإنسان في صحيفة "يسرائيل هَيوم"، ونُشرت نسبة %8.59 من التقارير حول حقوق الإنسان في صحيفة "معاريف". تُبين مراجعة الصحافة المرئيّة أنّ %11.72 من التقارير التي تناولت حقوق الإنسان عُرضت في القناة الثانية، بينما عُرضت نسبة %9.64 من التقارير حول حقوق الإنسان في القناة الأولى.

تُظهر النتائج أنّ القناة الأولى (%9.64)، وصحيفة "معاريف" (%8.59)، وصحيفة "يسرائيل هَيوم" (%14.58)، تطرقت في تغطيتها على نحو أقلّ لحقوق الإنسان. من المحتمل أنّ السبب في ذلك هو المفهوم الأيديولوجيّ السائد في "معاريف" و"يسرائيل هَيوم"، والذي يدفع بموضوع حقوق الإنسان نحو مواقع أقلّ مركزيّة على أجندتها، أو يجعله غير بارز (بالمقارنة مع تناول قضايا ومواضيع أخرى في هاتين الصحيفتين). لم نتمكّن من العثور على سبب منطقيّ لنسبة التطرّق المتدنيّة إلى حقوق الإنسان في القناة الأولى، ألا وهي القناة الإسرائيليّة العامّة. يُتوقّع من هذه القناة على وجه الخصوص أنّ تُظهر اهتماماً استثنائياً في موضوع حقوق الإنسان. من المحتمل أنّ الهيمنة السياسيّة في هذه القناة تؤثر على نحو فائق على طابع تغطيتها للقضايا المطروحة على جدول الأعمال في المجتمع الإسرائيليّ.

تُظهر نتائج البحث أنّ غالبية التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان (%71.1) تطرقت إلى حقوق الجمهور اليهودي، وكذلك تطرقت نسبة %9.9 من التقارير إلى حقوق الجمهور الفلسطينيّ داخل إسرائيل، بينما تناولت نسبة %9.4 من مجمل التقارير

حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين سكان الأراضي المحتلة. 3.1% من التقارير تطرقت إلى حقوق المستوطنين في الأراضي المحتلة، وحظيت حقوق الفلسطينيين في القدس الشرقية بتغطية ما لا يزيد عن 1.3% من مجمل التقارير.

هذه البيانات تشير إلى بروز الانشغال بحقوق الإنسان الخاصة بالمجتمع اليهودي على مختلف أطرافه، وهامشية التقارير التي تُعالج حقوق مجموعات عينية داخل هذا المجتمع. تبرز على نحو خاص هامشية الانشغال بحقوق الإنسان في مدينة القدس الشرقية، لا سيما على ضوء الانتهاكات اليومية لهذه الحقوق هناك. علاوة على ذلك، لا تحظى انتهاكات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين لحقوق الإنسان باهتمام كبير في الإعلام الإسرائيلي. في الحالات التي ظهر تناول كهذا، لم تُظهر التقارير تأييداً دائماً للجهة التي انتهكت حقوقها.

تُظهر النتائج كذلك أن 9 مجموعات مختلفة تحظى بالتطرق إليها في التقارير التي دخلت عينة البحث. المجموعات هي: النساء؛ المسنون؛ الأطفال؛ ذوو الاحتياجات الخاصة؛ السجناء والمعتقلون؛ المتضررون من هدم المنازل؛ المتضررون من إجراءات سياسية؛ العمال الأجانب وآخرون. يُظهر الرسم "4" على نحو جلي أن المجموعة التي حظيت حقوقها بالمعالجة الأعلى هي مجموعة المتضررين من إجراءات سياسية (36.2%)، تليها مجموعة السجناء والموقوفين (6.5%)، فالأطفال (5.7%)، ومن ثمّ النساء (4.9%). من الجدير بالذكر أنه ثمة الكثير من التقارير (40.9%) لا يشار في أيّ منها إلى مجموعة اجتماعية معينة، على الرغم من أنها (التقارير) تعالج حقوق الإنسان أو تتطرق إليها. إن هذه الفئة تشمل المتضررين من العنف، والمتضررين في مجال الصحة، والصحافيين الأجانب، ومصابي حوادث الطرق، وغيرهم. شهدت الفترة التي أُجريَ فيها البحث ارتفاعاً في حالات العنف مما أدى إلى ارتفاع تغطية حقوق المتضررين في هذا المضمار.

تُظهر استنتاجات البحث عدداً من الأنماط التي تستحق الانتباه:

1. تبيّن عند مراجعة بارومتريّات البروز أن غالبية التغطية في التقارير التي تتطرق إلى حقوق الإنسان وُضعت في الصفحات الأولى في مساحة تزيد على ربع صفحة، وتشمل صورة، وتقع في النصف الأعلى من الصفحة. تبيّن كذلك أن هذه

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

التقارير تبوّأت الصدارة في نشرات الأخبار المتلفزة.

2. تظهر نتائج البحث أنّ الإعلام الإسرائيلي يميل نحو تأييد حقوق الإنسان عندما يدور الحديث عن حقوق تتعلّق بالجمهور اليهودي الإسرائيلي، وتتماشى مع الإجماع الإسرائيلي. وبحسب النتائج، خصّص الإعلام الإسرائيلي صفحات كثيرة لتغطية الاحتجاجات في الشارع الإسرائيلي، وتعامل مع نفسه في بعض الأحيان كجزء من هذه الاحتجاجات.

3. يميل الإعلام - وفقاً لما ورد في البحث- نحو تأييد حقوق الفئات المسحوقة في المجتمع، كالنساء والمعاقين والمسنّين والأطفال وغيرهم. وعلى الرغم من أنّ تعامل الإعلام الإسرائيلي مع هذه المجموعات يميل نحو النزعة المُقوّلبة، فإنّه لا يتجاهل حقوقها.

4. لا يتعامل الإعلام الإسرائيلي مع حقوق الإنسان كمنظومة قيمية كونيّة شاملة، بل يتطرّق إلى حقوق فئات اجتماعية مختلفة بأشكال مختلفة، وبحسب هوية المجموعة، على نحو مباشر أو غير مباشر.

5. تُظهر نتائج البحث تجاهل الإعلام الإسرائيلي لانتهاك حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ولا يجري النظر إلى حقوق هؤلاء كقيمة قائمة بذاتها، أو كتلك التي يُفترض فيها أن تخضع لاعتبارات قيمية كونيّة. التغطية الإعلامية لانتهاك حقوق الفلسطينيين تتأتّى من خلال المنظور الأمني، لا من خلال منظور حقوق الإنسان.

6. جاءت نتائج البحث مفاجئة قليلاً في كلّ ما يتعلّق بتعامل الإعلام الإسرائيلي مع حقوق المواطنين العرب. بعامة، عانت الأقلية العربية من تغطية ضحلة، وهامشية، ومُقوّلبة وذات بروز متدنّ، وسلبية في أساسها. وعلى الرغم من عدم احتواء البحث على تطرّق منفصل إلى نسبة تغطية العرب في الإعلام، يلاحظ في حالات عديدة أنّ الإعلام الإسرائيلي يؤيّد حقوق المواطنين العرب. برز هذا النمط على نحو خاصّ في الفترة التي صدرت فيها فتوى الحاخامات العنصرية بعدم تأجير الشقق للعرب بالرغم من أنه في باقي أيام السنة يتم التعامل مع حق التظاهر ك "مس بالامن العام" ومع النقب كعملية سرقة لأراضي الدولة و "بناء غير مرخص".

7. تُظهر إحدى نتائج البحث المهمة ارتفاعاً في التغطية الإعلامية لقضايا تتعلق بالفقر في الصحافة الإسرائيلية، وذلك مقارنة بأبحاث سابقة في هذا المضمار. كما ذكر سابقاً، يُردّ تفسير هذا الارتفاع إلى تأييد الإعلام الإسرائيلي لاحتجاجات الشوارع.

8. تُظهر نتيجة أخرى من البحث تجاهل الإعلام الإسرائيلي للقانون الدولي والمواثيق الدولية التي صادقت إسرائيل عليها.

9. ثمة خشية مبطنّة لدى الإعلام الإسرائيلي من استخدام خطاب حقوق الإنسان، أو مفردات تُستقى من عالم حقوق الإنسان. عوضاً عن ذلك، يجري استخدام مصطلحات عاطفية يُفترض فيها أن تستدرّ التعاطف، أو أن تخلق النفور من حدث أو سلوك معيّن.

مقدّمة

يفحص البحث الحاليّ تغطية حقوق الإنسان والمواطن في الإعلام الإسرائيليّ، وذلك من خلال استخدام أدوات كميّة ونوعيّة. يتمحور البحث في الإعلام الإسرائيليّ العبريّ، ويفحص طرائق تغطية حقوق الإنسان، ودرجة بروز هذا الموضوع على أجدنته. بالإضافة إلى ذلك، يتوقّف البحث عند درجة تعامل الإعلام العبريّ مع الحقوق السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والدينيّة لمُجمل مكونات المجتمع الإسرائيليّ. هذا البحث رياديّ في تناوله لهذا الموضوع، إذ لم يجرّ التطرّق حتّى الآن إلى هذه القضية على نحو مُرَضٍ ومنهجيّ.

في العام 2011، شهدت إسرائيل احتجاجات جماهيريّة كثيرة. جرى تصنيف الاحتجاجات المختلفة بأشكال مختلفة: "احتجاجات الوُقود"؛ "احتجاجات جنبنة الكوتيج"؛ "احتجاجات عربات الأطفال"؛ "احتجاجات الأطباء". هذه الاحتجاجات في مجملها كشفت النقاب عن تدمّر متعاضم من مستوى المعيشة الباهظ في إسرائيل. كان ثمة شعاراً مشتركاً وحّد جميع المظاهرات: "الشعب يريد عدالة اجتماعيّة"¹. لا ريب في أنّ العدالة الاجتماعيّة تشكّل حقاً أساسياً وموضوعاً مركزياً في السياسة. غالبية التوجّهات الاجتماعيّة تُعرض المجتمع العادل كغاية ومحصّلة لاحترام حقوق الإنسان، لكن ثمة خلافات بين الأيديولوجيات السياسيّة المختلفة حول تعريف هذا النوع من المجتمعات (Rawls, 1971). أبرزت الاحتجاجات المختلفة ضرورة الاستجابة لمطالب الجمهور في كلّ ما يتعلّق بالحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

يفحص البحث الحاليّ تعامل الإعلام الإسرائيليّ مع حقوق الإنسان في الفترة الواقعة بين نيسان عام 2011 وتمّوز من العام ذاته. شملت العيّنة وسائل الإعلام المركزيّة في إسرائيل: "يديعوت احرونوت"؛ "معاريف"؛ "هآرتس"؛ "يسرائيل هَيوم"؛ "القناة الأولى"؛ "القناة الثانية"؛ "القناة العاشرة". وعلى الرغم من عدم

1. انظر: <http://reshet.ynet.co.il/%D7%97%D7%93%D7%A9%D7%95%D7%AA/News/ Domestic/internal/Article.74753.aspx> (الدخول الأخير في تاريخ 9.9.11)

ضمّمه لجميع وسائل الإعلام الإسرائيليّة، فإنّ اتّساع العيّنة، وكمّيّة التقارير التي جرت تغطيتها في هذا البحث، تمكّننا من التوصل إلى استنتاجات عامّة حول أنماط تغطية حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيليّ، لا سيّما على ضوء التشابه الكبير، بين وسائل الإعلام المختلفة في الخطاب الإعلاميّ الإسرائيليّ (مصالحة وجمال، 2011).

نقطة انطلاق البحث الحاليّ هي أنّه ليس ثمة أبحاث حول مميّزات جدول الأعمال الإعلاميّ الإسرائيليّ بمنظور حقوق الإنسان. في أيّامنا، يكاد لا يكون هناك تناول بحثيّ وتوثيق يتمحوران في خطاب حقوق الإنسان كحزمة واحدة، كما يتجسّد هذا الخطاب في الإعلام الإسرائيليّ. نحن من جهتنا نعتقد أنّ غياب التناول الأكاديميّ لخطاب حقوق الإنسان في الإعلام لم يكن وليد المصادفة، ويرتبط بغياب خطاب أكاديميّ ممنهج في إسرائيل حول موضوع حقوق الإنسان. هذا الخطاب يُعتبر إلى يومنا هذا حكرًا على منظمات التغيير الاجتماعيّ في إسرائيل، لا سيّما منظمات حقوق الإنسان التابعة لليسار الإسرائيليّ. يتمحور البحث الحاليّ في المضامين التي تتعلّق بحقوق الإنسان بغضّ النظر عن الفئة الاجتماعيّة التي تجري تغطيتها. لذا، إنّ هذا البحث هو بحث في موضوع أكثر من كونه بحثًا في مجال التمثيل، وبذا يضيف هذا البحث إلى أنماط بحثيّة أصبحت مقبولة في الساحة الأكاديميّة الإسرائيليّة، وتصبّ جلّ اهتمامها على البعد التمثيليّ لمجموعات سكّانيّة مختلفة، بدون سياق مبدئيّ شامل وواسع.

السياق النظري والتاريخي لحقوق الإنسان

يحتلّ موضوع حقوق الإنسان حيزاً آخذاً في التوسّع في جميع مجالات الحياة. فمنظومة حقوق الإنسان التي تبلورت على خلفية الأحداث المأساوية في الحرب العالمية الثانية، وتمثّلت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن ثمّ بمعاهدات ووثائق دولية، تحوّلت إلى مرجعية محورية في النقاشات الدائرة في المؤسسات الدولية كما في الدول المختلفة. الحديث يجري عن توجّه أكثر ممّا حول حقّ هذا أو آخر، ومن الممكن أن ننفد ثلاثة مواقف في هذا السياق، إذ إنّ الموقف الأوّل يتمثّل في كون منظومة حقوق الإنسان فلسفة سياسية واجتماعية وثقافية تتمثّل في جميع نواحي الحياة ويجري التأكيد عليها من خلال الممارسات والأنظمة. يشكّل هذا الموقف الرؤية المبدئية لمؤسسات دولية، وعلى رأسها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والمحكمة الدولية ومن ثمّ مؤسسات تابعة لدول مختلفة ومنظمات مدنيّة تعمل على نطاق عالمي (كمنظمة العفو الدولية ومنظمة أطباء لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى).

الموقف الثاني في هذا السياق يتولّد عن نقد مفاهيم حقوق الإنسان المهيمنة في الموقف الأوّل، فيجري اعتبار منظومة حقوق الإنسان هذه ذات بُعد ثقافيّ يعكس الثقافة الغربية الفردانية والعلمانية، وبالتالي فإنّ أيّ دعم لهذه المنظومة من يقدّم دفعة للمهيمنة الغربية على الساحة الدولية، ويخضع ثقافات غير غربيّة ودولاً لا تنتمي إلى الديمقراطيات الليبرالية الغربية لرقابة أخلاقية خارجية. ويدعي أصحاب هذا الموقف أنّ خطاب حقوق الإنسان ما هو إلّا آلية ذكية ومصوغة صياغة جيّدة للمهيمنة والسيطرة والتدخل في شؤون دول مستضعفة من قبل الدول القويّة في العالم، على رأسها الولايات المتحدة. كذلك يشير أصحاب هذا الموقف إلى ازدواجية المعايير عند الدول المتحدّثة بحقوق الإنسان كمنظومة قيمية كونيّة، وإلى أنّ هذه الدول تدعم أنظمة لا تحترم حقوق الإنسان، بل تحتقر هذه الحقوق وتهين حرمتها

على نحو يوميّ (مثلما في دعم الولايات المتحدة لحكم بينوشيه في تشيلي، وللحكم الملكيّ في السعودية)، كما أنّ هذه الدول لا تحترم حقوق الإنسان عندما لا تتماشى هذه الحقوق مع مصالح الطبقات الاجتماعية المهيمنة فيها، ومن ذلك عدم احترام المهاجرين من دول العالم الثالث في فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وعدم احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في الدول الرأسمالية. هذا الموقف لا ينفي أهميّة حقوق الإنسان، ولا الحاجة إلى الدفاع عن حقوق مجموعات وأفراد في الدول المختلفة، وإنما يضيف بعض الملابس الناتجة عن كيفية استغلال حقوق الإنسان لمصالح سياسية واقتصادية من قبل الدول المحتكرة لخطاب حقوق الإنسان. كذلك يبيّن هذا الموقف تصادم حقوق الإنسان الليبرالية مع عقائد وثقافات بعض المجموعات غير الليبرالية في الدول الغربية (Douzinas, 2010). من هذا الباب، يضيف هذا الموقف مبادئ يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، بالرغم من أنّها تتعارض مع بعض المبادئ المقبولة في الموقف الأوّل، مثل الحقوق الجماعية أو الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

الموقف الثالث هو الموقف البينيّ الذي يدّعي عدم وجود تصادم بين حقوق الإنسان والثقافات غير الغربية، إذ إنّ رؤيته لا تتقبل كونيّة حقوق الإنسان الغربية، من جهة، ولكن لا تقبل نقض بعض حقوق الإنسان الأساسية بذريعة الخصوصية الثقافية أو الاجتماعية. يدّعي هذا الموقف أنّ حقوق الإنسان ليست منظومة أحادية متماسكة تخضع للرؤيا الثقافية الغربية، بل هي توجّه إنسانيّ شموليّ يعكس بأشكال مختلفة، وله تفسيرات متعدّدة في سياقات متنوّعة.

تدور نقاشات وحوارات لا نهائية بين أصحاب المواقف المختلفة، وهذا ممّا يُثري ثقافة حقوق الإنسان ويحوّلها إلى منظومة فكرية تتجاوز الأطر المحليّة، حيثما تتأسس حقوق الإنسان في سياقات سياسية متباينة وتتحول إلى دستور عامّ تحتكم له المجتمعات المختلفة. إنّ حقيقة وجود شرائع حمورابي كمستند مكتوب أوّل يتحدّث عن حقوق إنسان - وإن كانت مصوغة بشكل سلبيّ - تعكس عدم دقّة الادّعاء الذي مفاده أنّ حقوق الإنسان هي أيديولوجية غربية علمانية. لا يمكن التغاضي عن الحقيقة التاريخية التي ملخصها أنّ قواعد حقوق الإنسان تجلّت في شرائع مختلفة في جميع أقطاب العالم، وعلى وجه الخصوص في الديانات السماوية التي - وإن

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

كانت محدودة من حيث الحقوق - شرّعت بعض الجوانب من الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والتي يمكن اعتبارها بدايات فلسفة حقوق الإنسان. فإذا نظرنا إلى الوصايا العشر، نجد أنها تعكس حقوقاً أساسية مركزية، صيغت على هيئة قوانين، مثلما في الوصية " لا تقتل " التي تؤسس للحق في الحياة، أو " لا تسرق " التي أسست للحق في الملكية. كذلك إن الديانة المسيحية شجعت على تغيير مكانة النساء والعبيد قياساً إلى ما كان مألوفاً في المجتمع الروماني في بدايات تطوّر الديانة (Bogdan، 2005).

إن مقولة الخليفة عمر بن الخطاب " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً " (وهاجسه الأساسي بتنظيم لشؤون الأمة يجري لخلق توازن ما بين سلطة أذرع الدولة وبين الحيز الخاص الذي يمارس الأفراد فيه حرياتهم)، تعكس مصادر غير غربية لحقوق إنسان أساسية، صيغت على هيئة قوانين ملزمة في حق تاريخية قديمة. كذلك إن قضية حقوق الإنسان تثار بشكل واسع في إطار النقاشات والأبحاث الفلسفية والفقهية منذ إقامة بيت الحكمة حتى الاحتلال التركي للمشرق العربي.

تُعتبر منظومة حقوق الإنسان جزءاً من مسيرة إنسانية لها خصوصيات بحسب الزمان والمكان الذي نشأت فيه. وقد ظهرت الخلافات حول معنى الحقوق وأصولها وماهيتها منذ الحقبة اليونانية، وتشكّلت مدارس ذات مواقف مختلفة في هذا المجال (Epictetus، 1998). تطوّرت منظومة الحقوق على نحو أكثر وضوحاً منذ أن بدأ الحديث عن حقوق أساسية تدافع عن جوانب معينة من الحياة الإنسانية، كالحق في الحرية، أو الحق في الملكية. هذه الحقوق - كما حقوق أخرى - لم تكن مقبولة بنفس المفهوم أو المعنى في كل أقطاب الدنيا، ولم تنشأ من لا شيء في العالم الغربي وبدون التأثير بالقواعد القانونية والأخلاقية التي تطوّرت في الإمبراطوريات الشرقية ولكنها لم تأخذ منحى شاملاً هناك. إن معنى الحرية والحق في الملكية جرت مأسستهما ونظمتا بأشكال مختلفة في سياقات ثقافية وسياسية وجغرافية مختلفة. ولا يمكن التغاضي عن الاهتمام بالحقوق الاجتماعية في الثقافات الشرقية والتي اهتمت اهتماماً خاصاً بالفقراء واليتامى والمجموعات المستضعفة المختلفة. بناءً على ذلك، يمكن الإجمال بالقول إن مسيرة حقوق الإنسان تطوّرت مع مرور الزمن وشرّعت على نحو واضح وكجزء لا يتجزأ من تطورات البنى السياسية منذ القدم

حتى اليوم. فإذا نظرنا إلى "الماغنا كارتا" (وهي تعود إلى العام 1215 م.) كعلامة تاريخية فارقة، نرى أن الثقافة السياسية الأوروبية بدأت تركز على أهمية المشاركة السياسية كحق مشروع ينضاف إلى بعض الحقوق التي كانت تُعتبر امتيازات طبقية محدودة للطبقة الأرستقراطية في تلك الفترة (Dunn, 1992). لا يمكن التغاضي عن الصراع العنيف الذي نشب بين منظرين دينيين أتوا ليدافعوا عن مكانة الكنيسة والإيمان الديني الأعمى، من جهة، وأولئك الذين حاولوا المزج ما بين الفكر الديني وفكر إنساني شامل (مثلما فعل توماس الأكويني)، من جهة أخرى.

تُعتبر حركة الإصلاح اللوثرية في بدايات القرن السادس عشر دفعة مهمة في إضفاء الشرعية الدينية على بعض الممارسات الفردية التي تحولت إلى عمود فقري في تطوّر النزعات الليبرالية الفردانية لاحقاً (Weber, 1958). كذلك ساهم تطوّر البروتستانتية في الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، ممّا أعاد إلى النقاش السياسي قضية مصادر السلطة، وذلك بعد أن أنهكت مؤسسة الملكية جزاء نزاع طويل مع السلطة الباباوية من جهة ومع الأرستقراطية المحلية من جهة أخرى (Wuthnow, 1989). ولا شك أنه كان للحركة الإصلاحية تأثير عميق على المجتمع الأوروبي، الذي غرق في صراعات دينية وعقائدية أدت إلى موت الآلاف، ممّا ألزم الوصول إلى تهادنات واتفاقات أسست لبعض حقوق الإنسان وعلى رأسها حرية العقيدة والضمير، كما ساهمت مساهمة واسعة في دفع أهمية حرية التعبير إلى مقدمة المنصة السياسية في تلك الفترة.

إن بوادر نشأة الدولة الحديثة، منذ أواسط القرن السادس عشر، أدت إلى نشوء صراعات بين سلطة الملك المطلقة وتدخّل الأرستقراطية بشؤون الدولة، وبخاصة على مستوى المصروفات المادية. تُعتبر الثورة الإنجليزية في أواخر القرن السابع عشر (الثورة التي تمخّضت عن وثيقة الحقوق من العام 1689 وشملت بعض المبادئ التي ربطت بين سلطة الملك والبرلمان) فاتحة مهمة في تطوّر منظومة حقوق الإنسان (Dunn, 1992). تطوّر مؤسسة البرلمان أدّى إلى التأكيد على أهمية وظائفية بعض الحقوق المركزية، وعلى رأسها الحق في الملكية والحق في التعبير عن الرأي (Locke, 1956). صحيح أنّ منظومة الحقوق هذه اقتصر على مجموعة صغيرة من المتفذين في المجتمع، إلا أنها كانت النواة التي حولت قضية

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

حقوق الإنسان إلى قضية مبدئية وهاجس ينبغي التعامل معه على نحو موسّع. إن الصراعات على النفوذ بين السلطة المملّكية والأرستقراطية أدت إلى تعاقبات سياسية واجتماعية جديدة أعطت البرجوازية الصاعدة الحق في دخول البرلمان في بعض الدول الأوروبية، وبالتالي أدت إلى توسيع رقعة الحقوق السياسية. وفي تلك الفترة بالضبط، بدأ بعض المفكرين بتوسيع إطار فكرة الحقوق لتشمل كل أفراد المجتمع وذلك بناء على المنطق القائل بأنه إذا كان المجتمع الإنساني مركباً من أشخاص يولدون سواسية، فلا بد أن يعكس التنظيم السياسي هذا المبدأ.

كان مفكرو الحقوق الطبيعية، ومن ثم بعض أصحاب فكرة العقد الاجتماعي، أول من تحدّث عن حقوق الإنسان كجزء من طبيعة البشر الذين يولدون ومعهم حقوقهم التي لا يمكن أن تسلب، ولذلك هنالك حاجة لتأطيرها في القانون والدفاع عنها من قبل مؤسسات الدولة. وقد جرى تأسيس علاقة إلزامية بين مجرد الوجود الإنساني والحقوق المتعلقة بالطبيعة وليس بالاتفاق. قد أسس هؤلاء المفكرون لفكرة فردانية المجتمع والمساواة السياسية وحصانة الأفراد من سطوة السلطة السياسية. ركّز هؤلاء المفكرون على فكرة السيادة السياسية المتمثلة بالشعب كمجمل الأفراد الذي يتكوّن منه المجتمع، وهو ما تحدّى الانتماء الطبقي وقضايا الملكية بصورة حادة (Hobbes, 1909). كذلك إن الربط الذي كان قائماً بين الملكية والحقوق السياسية بدأ ينهار مع دخول قطاعات جديدة إلى الساحة السياسية والتي كان من المستحيل الإبقاء على محدوديتها كما كان سابقاً. نشأ مفهوم المواطنة ليعكس التعاقد القانوني والسياسي بين الدولة وأفراد المجتمع وليؤسس مساحة من الحقوق تمنح الأفراد الحق في تحديد ماهية الإطار السياسي الذي يعيشون فيه (Pocock, 1996). إن مفهوم المواطنة الذي شمل المشاركة السياسية في تحديد ماهية الدولة تحوّل مع الوقت إلى منظومة قانونية كان من المستحيل التنازل عنها كأفق أخلاقي وسياسي وقانوني لا بدّ من أخذه على محمل الجد، ولا سيما عند الحديث عن قضية العدل الاجتماعي (Marshall, 1964). وفي هذا السياق، بدأت عملية الفرز بين الحقوق السياسية والقانونية وقضايا الملكية، وذلك من أجل خلق الانطباع أنّ القدرة على التأثير السياسي يجب أن تستمدّ من مبدأ المساواة المدنية وليس قياساً بالقدرة المادية للأفراد.

بالرغم من أن هذا الفصل أتى للدفاع عن تحكُّم قطاعات صغيرة بالموارد الماديَّة الأكبر، فإنه أسَّس منظومة سياسيَّة وقانونيَّة جديدة مبنية على مبدأ المساواة والحرية. أعطت الثورة الأمريكيَّة زخماً لهذا التطوُّر، وجرت قوْننة منظومة الحقوق في دستور قانوني ملزم (تخضع له جميع مؤسَّسات الدولة) تحوُّل إلى ثقافة سياسيَّة شاملة لها فعلها حتى يومنا هذا. إنَّ التباينات في المشاركات السياسيَّة والقيمة الإنسانيَّة لأعضاء المجتمع الأمريكيَّ المختلفين كشفت النقاب عن فوقيَّة الدستور وانقطاعه عن الواقع السياسي في الولايات المتَّحدة في تلك الفترة، إلاَّ أنه فتح المجال أمام تطوُّرات أدخلت مجموعات متوالية إلى منظومة الحقوق التي جرى توسيعها لتشمل أغلبية قطاعات المجتمع (Smith، 1997). إنَّ الفترة الأكثر وقعا على تطوُّر منظومة حقوق الإنسان كانت الثورة الفرنسيَّة التي يمكن اعتبارها مفصلاً أساسياً في تطوُّر عالميَّة ثقافة حقوق الإنسان التي تمثَّلت بإعلان حقوق الإنسان والمواطن في العام 1789، الإعلان الذي عرَّف مفهوم الحقوق الفرديَّة والجماعيَّة مستمداً إحياءه وروحه من فكر التنوير والحداثة (Rousseau، 1957). كان هذا الإعلان، وما زال، لافتاً للأنظار، وذلك لجرأته ولغته المباشرة ومضمونه العلمي، بمفهوم أن المقصود بحقوق الإنسان هو كلُّ إنسان وفي كلِّ ثقافة، وكون الأمة مصدر كلِّ سلطة وأكد على حقوق الأفراد، مشيراً إلى أهميَّة الربط بين هذه الحقوق (وعلى رأسها الحرية والمساواة والأخوة) وممارسات السلطة التي أخضعت لإرادة الشعب وانحصرت وظيفتها في المحافظة على استتباب الأمن وتمكين المجتمع من ممارسة حقوقه إلى أقصى الحدود.

ارتبطت هذه التطوُّرات في منظومة حقوق الإنسان مع تطوُّرات أخرى، منها الدينيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة، والتي صبغت هذه الحقوق بصبغة ثقافيَّة محدَّدة تعكس الثقافة الغربيَّة (Sharon، 2010). إلاَّ أن المبدأ الأساسي في الحقوق كان، وما زال، كونياً يشكّل أفقاً إنسانياً تصبو إليه أغلبية المجتمعات الإنسانيَّة دون الخضوع للتبعات الثقافيَّة المحدَّدة للثقافة الغربيَّة، وعلى رأسها الفرديَّة المطلقة ودور الدين في المجتمع. إنَّ السجال القائم في العالم الغربي - وبخاصة في تلك الدول التي كانت رائدة في تطوُّر منظومة حقوق الإنسان (ولا سيَّما الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وفرنسا) - يدلُّ على أن الفصل المزعوم بين الدين والدولة والتأكيد على

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

فردانية الفرد هما نموذج مثاليّ منسلخ عن الواقع، ومع ذلك شكّل مقياساً جرى استعماله من أجل التأكيد على أحادية معنى منظومة حقوق الإنسان. تُبيّن النقاشات الجارية في العقود الأخيرة أنّ منظومة حقوق الإنسان لا تتمثل لثقافة أو دولة واحدة - وإن كان ثمة من يدعي هذا-. كذلك يتبيّن أنّ الدول التي تدّعي زعامّة حقوق الإنسان تستغلّ تفسيراً انتقائياً لهذه المنظومة من أجل دفع مصالحها وتحقيق مآربها على الساحة الدوليّة والمحليّة.

إذا عدنا إلى المواقف الثلاثة الأساسيّة التي ذكرت سابقاً، نرى أنّ الموقف الثالث (أي البينيّ) هو الموقف الأكثر اعتدالاً والذي لا يقع في شباك إمبرياليّة حقوق الإنسان من جهة، أو في أتون الخصوميّة الثقافيّة من جهة أخرى. هذا الموقف هو الذي يحذو البحثُ حذوه، والمعادلة الوسطيّة التي تأخذ بعين الاعتبار مركزيّة حقوق الإنسان الفرديّة والجماعيّة هي التي وُجّهت عمليّة الاستقصاء بأكملها. إنّ التطلّورات الجارية على خطاب حقوق الإنسان في العالم تدلّ على أنّ القيم الإنسانيّة الأساسيّة تحوّلت إلى قيم شاملة تلتزم بها أغلبية الدول في العالم، بالرغم من أنّ التجاوزات التي تقوم بها دول معيّنة ومجموعات سياسيّة مختلفة ما زالت جزءاً من الظاهرة السياسيّة العالميّة.

لقد نجحت منظومة حقوق الإنسان في أن تتحوّل إلى سلطة لا يمكن التغاضي عنها كمنظومة قيمية في السياسة الدوليّة. انعكس هذا الوضع في الخطاب السياسيّ لحقوق الإنسان، وفي المكانة الخاصّة لمؤسّسات حقوق الإنسان الدوليّة؛ نحو: "منظمة العفو الدوليّة"؛ "أطباء لحقوق الإنسان"؛ "مراسلون بلا حدود"؛ "هيومن رايتس ووتش". لهذه المؤسّسات مكانة محترمة في الساحة الدوليّة، وهي تضع مقاييس أمام الدول المختلفة، بما في ذلك الدول الغربيّة. يعني هذا التطلّور أنّه حتّى الدول التي تُعتبر غير ملتزمة بهذه القيم تأخذ بعين الاعتبار إسقاطاتها (أي القيم) على مكانتها في الساحة الدوليّة. لا شك أنّ التوجّهات الأساسيّة في السياسات الدوليّة تعبر عن تجانس أخذٍ بالازدياد في كلّ ما يتعلّق بالالتزام بحقوق الإنسان، ممّا يحدّد إمكانيّات حراك قوى سياسيّة على مستوى الدول أو التنظيمات، ويُلزمها بالانتظام والالتزام بهذه المعايير أو محاولة الالتفاف عليها بشكل لا يضعها أمام مراقبة دوليّة.

توسّعت منظومة حقوق الإنسان لتشمل جوانب لم تكن محوريّة في السابق. فإذا نظرنا إلى نشأة الحقوق، نرى أنّ الحقوق المدنيّة والسياسيّة هي التي تصدّرت القائمة، كما نرى أنّ الحقوق الاجتماعيّة لم تؤخذ بنفس القيمة منذ البداية. مع مرور الوقت، جرى توسيع رقعة الحقوق لتشمل حقوقاً اجتماعيّة واقتصاديّة أساسيّة (مع تفاوت في المكانة بين حقّ وآخر)، مثل الحقّ في المسكن، والحقّ في كرامة العيش، والحقّ في التعليم، والصّحة، ومجموعة طويلة أخرى من الحقوق. كذلك توسّعت رقعة الحقوق مع مرور الزمن، لتتجاوز الرجال أصحاب الملكيّة، ولتشمل جميع طبقات المجتمع - بمن في ذلك النساء والأطفال.

إنّ النظرة التحليليّة للإعلان العالميّ لحقوق الإنسان تعكس جلياً شموليّة الحقوق، بالرغم من أنّها بقيت حقوقاً فردانيّة فقط. إلّا أنّ المعاهدات الدوليّة التي تحدّثت عن الحقوق المدنيّة والسياسيّة من جهة، والحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة من جهة أخرى، أكّدت أنّ حقوق الإنسان لا بدّ أن تكون كذلك جمعيّة، إذ إنّ بعض الحقوق لا يمكن أن تتحقّق إلّا من خلال وجود المجموعة التي ينتمي إليها الأفراد (كحقّ تقرير المصير، والحقّ في الانتماء الثقافيّ، والحقّ في العيش بكرامة). واستمرت عمليّة توسيع حقوق الإنسان لتشمل جوانب إضافيّة انعكست في الاتّفاقيّة الدوليّة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصريّ واتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة والبروتوكول الاختياريّ لاتّفاقيّة حقوق الطفل، واتّفاقيّة مناهضة التعذيب، والعهد الدوليّ لحقوق الشعوب الأصليانيّة، والاتّفاقيّة الدوليّة لحماية حقوق جميع العمّال المهاجرين وأفراد أسرهم. عمليّة التطوّر هذه ما زالت مستمرّة، ولم تكتمل بعد؛ حيث هناك مشاورات مستمرّة في ما يتعلّق بتوسيع دائرة الحقوق (كالحقّ بالمعرفة، وحرّيّة نقل المعلومات، وحقوق النشر، وما إلى ذلك).

حقوق الإنسان في إسرائيل - صورة الوضع الراهن

قبل مراجعة مشاركة الإعلام الإسرائيلي في الدفاع عن حقوق الإنسان، يبقى من اللازم التطرق لحالة حقوق الإنسان في إسرائيل في تنويعه من المواضيع.

إن حقوق الإنسان في السياق الإسرائيلي موضوع شائك، وذلك لأسباب تتعلق بتاريخ الدولة منذ نشأتها؛ فقد قامت على التمييز الأساسي بين شمولية حقوق الإنسان وخصوصية الانتماء القومي (Kretzmer, 2002؛ Akram, 2011). لقد أقيمت إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني الذي هُجر منه مئات الآلاف، وانتُهكت حقوقه الوطنية الأساسية في النكبة (حرب الأعوام 1947 - 1949)، وإن الكيان القومي اليهودي الذي أقيم جراء هذه ذلك أسس لمنظومة قانونية دستورية مبنية على التمييز الجذري بين الذين انتموا إلى الهوية اليهودية كما عرفت الدولة الإسرائيلية، والتي بقيت فضفاضة تخدم سياسات توسعية كجزء مما اعتُبر حق الشعب اليهودي على الأرض وحقه في الدفاع عن نفسه، وبين حقوق الشعب الفلسطيني الذي لم ينتزع منه حقه في تقرير المصير فحسب، وإنما كذلك حقه في البقاء في وطنه التاريخي كشعب سيادي وصاحب حق كسائر الشعوب (Masalha, 1997؛ Pappé, 2011).

إذا نظرنا إلى القوانين الأساسية التي اهتمت الدولة الإسرائيلية بسنها منذ أيامها الأولى، رأينا أن منظومة الحقوق التي روجت لها الدولة مبنية على تمييز قسري. فقانون العودة، وبالمقابل قانون "أملك الغائبين" الذي عُرف في ما بعد باسم قانون "الحاضر الغائب"، يدلان بشكل واضح على التمييز المبدئي بين مجموعتين أساسيتين من السكان، الأولى هي اليهودية ولها حقوق كاملة دون تساؤلات، ومجموعة أخرى يجري تقويض كل الأسس التي تثبت حقوقها كمجموعة سكانية

أصلانية تنتمي إلى وطنها الذي سلب بغطاء الشرعية الدولية (Kretzmer, 1990؛ Jamal, 2011). هذا التمييز هو أساس منظومة الحقوق التي نمت في إسرائيل منذ قيامها حتى اليوم، فإنّ حقوق الأغلبية اليهودية تعتبر المنظومة الملزمة والتي تشكل السقف الأساسي لكل ما يتبعها من حقوق. يعني هذا أنّ منظومة حقوق الإنسان الإسرائيلية مرهونة ومشروطة بأسبقية قومية تحدّد معالمها وتضع لها حدوداً مآلها الحفاظ على الهيمنة اليهودية في جميع مجالات الحياة، وأنّ هوية الأغلبية اليهودية تستيق منظومة الحقوق (Jamal, 2009؛ Jabareen, 2002). وجرى تجيير لغة الحقوق لترسيخ الهيمنة اليهودية التي أخضعت كلّ المنظومة السياسية والقانونية لحقّ الشعب اليهودي.

تحدّثت وثيقة الاستقلال الإسرائيلية عن أشكال مختلفة من الحقوق، إلاّ أنّها رهنتها بالبنية القومية التي لا تعطي الأغلبية اليهودية فقط، وإنّما الشعب اليهودي بأكمله داخل وخارج إسرائيل، الحقّ الكامل في التحكم بمنظومة الحقوق داخل الدولة وفي علاقاتها مع محيطها الدولي. إذا أكّدتنا نقطة الانطلاق هذه، نرى أنّ منظومة حقوق الإنسان التي تطوّرت على مجرى الوقت في إسرائيل أكّدت على أنّ حقّ الإنسان يجب أن يبقى مرهوناً بالانتماء القومي، وبسلمّ الأسبقيات الإستراتيجي الذي يحظى بدعم كبير عند جمهور الأغلبية اليهودية في الدولة. على سبيل المثال، إنّ قانون الطوارئ الذي فُرض منذ العام 1948 ما زال قائماً حتى اليوم، ويجري تمديده بشكل متواصل دون طرح تحدّيات جدية على استمراريته، كما أنّ قوانين الطوارئ التي وضعتها حكومة الانتداب البريطانية في العام 1945 ما زالت سارية المفعول في إسرائيل 2012. كذلك إنّ حقوق الملكية والتخطيط والبناء (التي تعكس حقاً أساسية في كلّ المعاهدات الدولية) ما زالت مرهونة باعتبارها منافية لهذه الحقوق، وعند النظر إلى عملية بناء الدستور الإسرائيليّ مرحليّ بحسب اتّفاق هراري من العام 1950، نرى أنّ أغلبية هذه الحقوق أتت لتنظّم مؤسسات الدولة، ولتؤكّد على الجوانب المادية (لا سيّما قضايا الأرض)، إذ إنّ قانون الأساس الثاني الذي سنّ في العام 1960 كان قانون أساس أراضي إسرائيل الذي وضع الأسس المركزيّة لما سُمّي لاحقاً "نظام ملكية أراضي إسرائيل". وينصّ هذا القانون على أنّ أراضي إسرائيل (وهي أراضي الدولة، وأراضي سلطة التطوير أو أراضي الـ

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

"كيرن كيميت" هي أراض غير قابلة للمتاجرة، وتتبع للشعب اليهودي فقط (Yiftachel and Meir, 1998). وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ الدولة الإسرائيلية قامت بمصادرة أغلبية الأراضي العربية التي كانت بملكية خاصة، وأنّ الدولة الإسرائيلية أصبحت المالك الأكبر للأراضي (إذ هي تسيطر على ما يفوق الـ 92% من الأراضي في الدولة)، فإنّ الحقّ الأساسي بالملكية - لا سيّما لهؤلاء الذين خسروا أرضهم جزاء عمليات مصادرة سُنت لها قوانين متعدّدة - يصبح عديم المعنى (Kedar, 1998). ما زال هذا الحقّ ("الحقّ في الملكية على الأرض") يشكّل الامتحان الأساسي لمنظومة الحقوق الإسرائيلية، التي تُظهر بوضوح ودون التباس أنّ حقوق الإنسان الأساسيّة لا تزال رهينة اعتبارات خارجة عن حقوق الإنسان كما تعبّر عنها المواثيق الدوليّة المختلفة. في هذا السياق، يظهر أنّ هذه الاعتبارات هي التي تهيم على مبادئ حقوق الإنسان في سياقات أخرى، وعلى رأسها الحقوق السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. إنّ الكثير من القوانين الإسرائيليّة التي تؤسّس لحقوق مدنيّة وسياسيّة واجتماعيّة تتحايل على مبدأ المساواة في الحقوق، وتخلق تراتباً قيمياً يتنافى مع روح هذه الحقوق، وهو ما ينعكس في الاعتراض الكبير على سنّ قانون أساس: المساواة، وحذف كلّ ما يتعلّق بذلك المبدأ من قوانين أساس أخرى وعلى رأسها قانون: كرامة الإنسان وحرّيته. على رأس هذه المجموعة من الحقوق هو تعريف الدولة كدولة يهوديّة بالرغم من كون ما لا يقل عن خمس المواطنين فلسطينيين وهم أصحاب الوطن الأصليين والذين تخضع حقوقهم الأساسيّة لاعتبارات تتعلّق بهويّة الدولة الإثنيّة. لقد انعكس هذا التراتب البنيويّ في منظومة الحقوق الأساسيّة. إنّ الحيز السياسيّ المتاح لتحديّ هذه المنظومة أخذ بالانحسار، وما عمليّة القوّنة الجارية منذ قيام الدولة حتّى الآن، وخصوصاً بعد العام 2002، إلّا مرآة لتقويض الحقوق السياسيّة والمدنيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة (Jamal, 2011). هذه العمليّات التي تتجلّى في قوانين متنوّعة تظهر في الحيز الاقتصاديّ؛ إذ إنّ سحب المورد الاقتصاديّ الأساسيّ لهذه الأقلّيّة - وهو الأرض - يؤسّس لعمليّة الإفقار التي تعلّل وجود ما يفوق الـ 50% من المواطنين العرب تحت خطّ الفقر (أندبلاد، 2011). كما أنّها تعلّل نسبة البطالة العالية في المجتمع العربيّ وتفسّر أسباب الضائقة السكانيّة التي يواجهها هذا المجتمع. إنّ الاستثمار الرسميّ للدولة في المجتمع العربيّ لا يتناسب مع نسبة هذا المجتمع في التعداد السكانيّ في الدولة،

وليس ثمة أي مجال لا يتجلى فيه الإجحاف في الحقوق الأساسية للمجتمع العربي. لا يعني هذا التحليل إلا أن المجتمع العربي يقع على هامش المجتمع الإسرائيلي، وأن تمتعه ببعض الحقوق ما هو إلا ارتدادات لا يمكن اعتبارها مبدئية عند الحديث عن منظومة حقوق الإنسان. فالحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية، التي لا تزال منقوصة، تشكل مؤشراً لعمليات التمويه التي تتضمنها منظومة حقوق الإنسان الإسرائيلية (Or، 2003). من هذا المنطلق، يمكن اعتبار منظومة حقوق الإنسان الإسرائيلية منظومة انتقائية وجزئية، فإن ما يتمتع به المجتمع اليهودي - الإسرائيلي من حيث المبادئ والحقوق يخضع لحدود إثنية وقومية لا تعكس شمولية حقوق الإنسان بمحض طبيعتها.

إن الخطاب الإسرائيلي السياسي والقانوني يتغنى بمركزية حقوق الإنسان كمنظومة قيمية مركزية في إسرائيل، لكن انتقائية هذه المنظومة، التي تظهر في الترتيب القيمي الذي طرحناه سابقاً، تُظهر أن عامل الانتماء القومي يقوّض ركائز هذه المنظومة، ويجعل مركباتها آليات تخدم عمليات فرض الهيمنة اليهودية على جميع مناحي الحياة. كذلك إن ظواهر العنصرية الأخذة بالانكشاف والانتشار في المجتمع اليهودي نفسه تعكس جزئية هذه المنظومة وخضوعها لاعتبارات سياسية، وتحافظ على موازين القوى الاجتماعية والثقافية المهيمنة في المجتمع اليهودي - الإسرائيلي. وتعكس هذه الجزئية والتوجهات المقوّضة لها في استطلاعات الرأي المختلفة في المجتمع الإسرائيلي، تعكس أن الأغلبية اليهودية تمنح الشرعية للحد من حقوق إنسان أساسية للمواطنين العرب، وتعكس كذلك مواقف تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان داخل المجتمع اليهودي - الإسرائيلي نفسه.² هذه الاستطلاعات تؤكد أن عمليات القوينة الجارية في السنوات الأخيرة، مثل قانون النكبة، وقانون المواطنة، وقانون منع المقاطعة وقوانين أخرى، تتغذى من أرضية خصبة تمنحها الشرعية من قبل الأغلبية اليهودية المهيمنة. جدلية عمليات القوينة والمواقف المتجلية في استطلاعات الرأي هي الأساس في الحكم على منظومة حقوق

The Israeli Democracy Index 2011. Available at: http://www.idi.org.il/events1/2_Events__The__President%27s__Conference/2011/Documents/democracy%20english.pdf. (شاهد آخر مرة في: 24.2.2012)

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

الإنسان في إسرائيل، وتعكس التأزم الآخذ بالتعمق بين أقلية في المجتمع اليهودي تحاول الحفاظ على قناعات إنسانية، وأغلبية في نفس المجتمع تعتبر هذا القناع عقبة في تحقيق مخططات سياسية تنفي شمولية حقوق الإنسان وتخضعها لمشروع قومي شوفيني. تتماشى هذه الجدلية مع عقلية الاحتلال الذي يسلب ما يقارب 4 ملايين فلسطيني حقوقهم الأساسية (ناهيك عن سلب حقوق 5 ملايين فلسطيني في الشتات)، وتظهر أن محاولات الدولة الإسرائيلية الفصل ما بينها وبين واقع الاحتلال ما هو إلا تحايل آخر على منظومة حقوق الإنسان. فكيف يمكن الحديث عن حقوق إنسان داخل المدن الإسرائيلية التي يتمتع بها المواطنون الإسرائيليون اليهود، عندما يقوم هؤلاء أنفسهم بعمليات القمع والتقويض لمبادئ حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟! هذه البنية السياسية والحقوقية تتناقض تناقضاً مباشراً مع منظومة حقوق الإنسان كمنظومة شاملة مبنية على فكرة المساواة بين أبناء البشر ومنزّهة عن انتماءاتهم وهوياتهم المختلفة.

لم ترسخ حقوق الإنسان في إسرائيل في داخل دستور، ولم يرسخ في قوانين الأساس سوى بعض منها.³ وأظهر تقرير جمعية حقوق المواطن الصادر في العام 2009 والذي يرصد حالة حقوق الإنسان في إسرائيل، أظهر أن دولة إسرائيل تسير بخطى حثيثة نحو التنصل من مسؤوليتها عن ضمان أكثر الحقوق جوهرية لمواطنيها، ألا وهي: الحق في الصحة؛ الحق في التعليم؛ الحق في المسكن؛ الحق في العيش الكريم.

تشهد السنوات الأخيرة تعاضلاً في غياب المساواة، واتساعاً في الفجوات الاقتصادية الاجتماعية. الكثير من مشاريع القوانين التي تُطرح على طاولة الكنيست تُعبر عن اتجاهات عنصرية وعن نزعة إلى تقليص الحريات الأساسية، وانتهاك حقوق الإنسان.⁴ الكثير من الإجراءات تثير الخشية من تآكل وتفتت الديمقراطية، ومنها نذكر: الإضرار بمكانة الجهاز القضائي بعامّة؛ مكانة المحكمة العليا على نحو

3 سنتت في سنوات التسعين - في ما سنّ - القوانين التالية: كرامة الإنسان وحريته؛ قانون مساواة الفرص في العمل؛ قانون مساواة الأشخاص الذين مع إعاقة؛ قانون التامين الصحي الرسمي؛ قانون حقوق المريض؛ قانون المرافعة العامة؛ قانون الاعتقالات الجديد؛ قانون متناولية المعلومات.

4 سنتت في الآونة الأخيرة قوانين من هذا النوع. من بينها: قانون المواطنة؛ قانون المقاطعة؛ قانون لجان القبول في البلديات الجماهيرية.

خاصّ؛ ممارسة التهديد تجاه ناشطي المجتمع المدني؛ انتهاك حرّية التعبير.⁵ كذلك تتزايد انتهاكات حقوق الأقليات في إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، تتعاظم الفجوات بين اليهود والعرب في مواضيع شتّى، كالتربية والاقتصاد وغيرها. (سفيرسكي وكونور-أتياس، 2012).

جرى توثيق التمييز ضدّ العرب مواطني الدولة على امتداد سنوات الدولة في الكثير من الأبحاث والاستطلاعات، وجرى التأكيد عليها في أحكام قضائية، وقرارات حكومية، وتقارير مراقب الدولة، وفي وثائق رسمية أخرى. نشرت لجنة أور (التي عُيِّنت لتقصّي الحقائق حول أحداث أكتوبر عام 2000) في شهر أيلول عام 2003 تقريراً بالغ الأهميّة حول التمييز والغبن تجاه الجمهور العربي. وحدّد التقرير أنّ "الدولة لم تعمل بما فيه الكفاية، ولم تبذل ما يكفي من الجهد بغية منح المساواة لمواطنيها العرب وإزالة مظاهر التمييز والظلم".

لا مجال هنا للتوسّع في شأن التمييز الممارس ضدّ الجمهور العربي، لكن من المهمّ الإشارة أنّ مسألة الأرض والتخطيط تشكّل أحد المجالات التي يعاني فيها العرب من أصعب أصناف التمييز والغبن. على سبيل المثال، نذكر خطر هدم المنازل الذي يهدّد ما بين 60,000 و 70,000 من السكّان العرب البدو الذين يعيشون في عشرات القرى غير المعترف بها في النقب، والتي تفتقر إلى شبكات المياه والكهرباء، والخدمات التعليميّة والصحيّة، وما إلى ذلك. يسكن من تبقى من عرب النقب في بلدات معترف بها، لكنهم يعانون من اكتظاظ سكّاني خانق وبنى تحتية رديئة، ومن نقص في الخدمات المختلفة، ويعانون كذلك من نسب مرتفعة من البطالة والفقير.⁶

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الالتزام الرسميّ تجاه حقوق المرأة، يلحق التمييز النساء في سوق العمالة الإسرائيليّ وفي الحيز العامّ، كما في جميع أجزاء العالم البطركي. الأجر الذي تتقاضاه النساء يقل عن ذلك الذي يتقاضاه الرجال، ويجري إقصاؤهنّ عن وظائف مرموقة. كما يجري وضع الحواجز أمام ارتقائهنّ في السلم الوظيفي، ويعملن ضمن شروط عمل تقلّ جودة عن تلك التي لدى الرجال.

5. انظر: Dahan (2009).

6. انظر: www.adalah.org رسالة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من تاريخ 4.9.11 حول لجنة غولديبرغ (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 9.9.2011).

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

تحظى النساء بمكافآت أقلّ من تلك التي يحصل عليها الرجال (نحو: ساعات إضافية؛ علاوة السيارة؛ وغير ذلك)، ولا يجري انتخابهنّ لمناصب جماهيرية مؤثرة. كلّ هذا دون أن تنظرّق إلى العنف البدنيّ واللفظي الذي يمارس تجاه النساء.

ثمّة شريحة أخرى ضمن الفئات التي تعاني من التمييز في إسرائيل، هي مجموعة ألاجئين أو من يتم نعتهم بـ "مَن يمكثون في البلاد على نحو غير قانوني". منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي تعاضمت ظاهرة الماكثين غير القانونيين في إسرائيل. غالبية هؤلاء يحملون تأشيرة سائح تنتهي مدّة سريانها، فيبقون في الدولة على نحو غير قانوني. تشير التقديرات أنّ نحو 148,000 شخص يمكثون في إسرائيل بصورة غير قانونية، و 107,000 شخص منهم دخلوا إليها بواسطة تأشيرة سياحية، ودخل 17,000 شخص بتأشيرة عمل كعمال أجنب في مجالات التشغيل المصرّح بها وانتهت مدّة تأشيرتهم، ونحو 25,000 من طالبي اللجوء السياسي.⁷ بدءاً من نهاية التسعينيات، حدّدت حكومات إسرائيل سياسة تبغي تقليص أعداد العمال الأجنب الوافدين إلى إسرائيل، وهو ما أدّى إلى التعرّض لهم من قِبل سلطات الهجرة تعرّضاً شمل -في ما شمل- ملاحقات وإبعاداً، وأحياناً شمل حبساً غير قانوني.

حالة اللاجئ (بالخطاب الإسرائيلي متسلّين) لا تختلف بكثير، على الرغم من أنّهم يتمتّعون بالحماية بحسب مبدأ "حظر الإعادة" المُدرّج في العهدة الدولية حول مكانة اللاجئ من العام 1951. حجر الزاوية في هذه العهدة هو مبدأ حظر الإعادة (Non Refoulement) الذي يمنع منعاً باتاً إعادة فرد إلى مكان يتهدّد فيه الخطر حياته وسلامة جسده أو حرّيّته.

وقّعت إسرائيل على معاهدة اللاجئ، لكنّها لا تتبنّى سياسة واضحة مرسّخة في الدستور تجاه اللاجئ وطالبي اللجوء: آلية استقبال اللاجئ في إسرائيل ترتكز إلى نظام داخلي غير معلن. القرار حول منح أو عدم منح شخص ما اللجوء يُتخذ داخل لجنة وزارية مشتركة، وبدون شفافية أو تمثيل. نسبة الاعتراف

7. انظر: لجنة وزارية مشتركة حول مكانة أبناء اللاجئ: توصيات (2010).

باللاجئين في إسرائيل هي من بين الأدنى في الدول الغربية، وتبلغ 1% فقط.⁸

ظل الاحتلال الثقيل ونظام الفصل يجثمان على الأراضي المحتلة منذ العام 1967. ما زالت إسرائيل تحرم أربعة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حقوقهم الأساسية: الحق في الحياة؛ الحق في الأمن الفردي؛ حرية التنقل والحركة؛ حرية كسب لقمة العيش؛ حرية التعبير؛ الحق في الصحة. بالإضافة إلى ذلك، ظروف الاعتقال في الأراضي المحتلة غير قانونية، وذلك لأسباب عديدة، من بينها أن اعتقال القاصرين يخالف المواثيق الدولية، لا سيما معاهدة حقوق الطفل الأممية. تأسس السلطة الفلسطينية في منتصف التسعينيات وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة في صيف العام 2005 لم يغيّر من موازين القوى الأساسية التي بموجبها تتحكّم إسرائيل بحياة الفلسطينيين، وتتحمل مسؤولية الانتهاك الخطير والمتواصل لأبسط حقوقهم اليومية. وقد حدّد تقرير منظمة "بتسليم" الذي فحص حالة حقوق الإنسان في العالم، ولا سيما في الأراضي المحتلة (2008)، حدّد أنّ غالبية الحقوق فقدت معانيها في الأراضي المحتلة. تفاقمت كلّ هذه الممارسات، وزادت حدّةً وقسوةً منذ بداية الانتفاضة الثانية في نهاية العام 2000.

لا تبقى صورة الوضع التي استعرضت أعلاه مجالاً للشك في أنّ حالة حقوق الإنسان في إسرائيل تقضّ المضاجع. ولا عجب في خروج الكثير من سكّان الدولة في صيف عام 2011 إلى الشوارع للاحتجاج على الوضع القائم. طالب المحتجون - في ما طالبوا - بتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية والقومية. وطالبوا كذلك بخلق تماسك اجتماعي ضروري لوجود الدولة.⁹ في بعض الأحيان، طرح بعض المحتجين - وإن بصورة غير صريحة - مطلب إنهاء الاحتلال.¹⁰

نُشر التقرير الأخير الصادر عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

8. انظر: طال (2007).

9. <http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1372380> (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 25.9.11).

10. <http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1180908> (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 25.9.11).

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

والذي يرصد حالة حقوق الإنسان المدنية والسياسية في إسرائيل، نشر في أيلول من العام 2010، وهو يصدر للمرة الثالثة منذ انضمام إسرائيل لمعاهدة الحقوق المدنية والسياسية، مع العلم أن التقريرين السابقين قد نُشرا في العام 1998 والعام 2003. أشار هذا التقرير إلى القلق المتزايد في صفوف المجتمع المدني حيال حالة حقوق الإنسان في إسرائيل.¹¹

لجنة المراقبة التي رصدت حالة حقوق الإنسان في إسرائيل بالاعتماد على تقارير إسرائيلية، وتقارير "ظل" لمنظمات المجتمع المدني، ناشدت إسرائيل بأن تتبنى تعليمات تحمي بصورة واضحة وصريحة مبدأ المساواة وحقوق الإنسان، كجزء من قوانين الأساس فيها. وناشدتها كذلك بأن تسنّ حظرًا جنائيًا صريحًا ضدّ التعذيب. أوصت اللجنة كذلك بإلغاء التشريعات ضدّ الإرهاب، تلك التي تفرض -في رأيها- قيودًا مفرطة على حقوق الإنسان. في هذا السياق، تناولت اللجنة بالأساس القانون الذي يجيز سجن المحاربين غير القانونيين، ومرسوم الطوارئ في موضوع قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (وهو المرسوم التي يحظر لمّ شمل العائلة إذا كان أحد الزوجين من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة). ناشدت اللجنة إسرائيل بإلغاء التشريعات الجنائية المعمول بها في الأراضي المحتلة والتي تمكّن من تقديم القاصرين (سنّ 16-18) إلى المحكمة باعتبارهم بالغين. وتطرقت اللجنة كذلك إلى سياسة الحصار على غزّة وسياسة العقاب الجماعي، وانتقدت ممارسة سياسة الاغتيالات وهدم المنازل في القدس الشرقية. تطرقت التقرير كذلك إلى سياسة التصاريح المعمول بها تجاه السكان الفلسطينيين الذي يقطنون في منطقة التماس، وسياسة توزيع المياه في مناطق السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية)، والتعامل مع رافضي الخدمة العسكرية لأسباب ضميرية، ومكانة اللغة العربية في الحيز العام في إسرائيل، وغياب مراعاة احتياجات الجمهور العربي في إسرائيل في مجال التخطيط.

تنبغي الإشارة أنه على الرغم من الانتقادات الحادة تضمن التقرير ملاحظات إيجابية كذلك، وتمحورت هذه في الأساس في قوانين جديدة سنّت في إسرائيل

11. <http://www.idi.org.il/BreakingNews/Pages/304.aspx> (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 9.9.11).

لحماية حقوق مجموعات مُستضعفة (النساء؛ ذوي الاحتياجات الخاصة؛ ضحايا الاتجار ببني البشر)؛ وامتدحت اللجنة كذلك إسرائيل لمصادقتها على بروتوكولين لوثيقة حقوق الطفل.

الإعلام وحقوق الإنسان - علاقة لم تُفحص حتى الآن

ذُكر في وثيقة مبادئ الأخلاق المهنية الدولية التي وضعتها منظمة اليونسكو -
في ما ذكر:

Principal VIII: Respect for Universal Values and Diversity of Cultures :A true journalist stands for the universal values of humanism, above all peace, democracy, human rights, social progress and national liberation, while respecting the distinctive character, value and dignity of each culture, as well as the right of each people freely to choose and develop its political, social, economic and cultural systems.¹²

هذه الوثيقة هي بمثابة توصية لا أكثر، ولا تلزم الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو. الالتزام نحوها لا يتصدّر على الدوام اهتمامات وسائل الإعلام القويّة في العالم. تشكّل قضية الصحيفة البريطانية " News of the World " ، التي اتُّهمت بالتصنّف غير القانوني على محادثات شخصيات مرموقة كثيرة، مثلاً واحداً فقط على التوتّر البنوي بين مصالح الشركات الإعلامية الاقتصادية وبين حقوق الإنسان الأساسية. وبينما يركز الإعلام ونشاطه على قيم إنسانية أساسية، كحرية التعبير وحقّ الجمهور في المعرفة من خلال احترام خصوصيات الفرد، فإنّ جزءاً كبيراً من النشاط الإعلامي يتعارض مع قيم إنسانية أساسية. لقد تحوّل انتهاك حقوق الإنسان إلى جزء لا يتجزأ من النشاط الصحفي. يمكن العثور على أمثلة لهذا الأمر في حالات تغطية شركات تجارية تعود ملكيتها لصاحب الوسيلة الإعلامية المعلنّة، وكلّ ذلك من دون الكشف عن منظومة العلاقات المتشعّبة والمصالح المستترة

12. انظر: <http://cimethics.blogspot.com/2008/07/international-ethics-principles-unesco.html> (الدخول الأخير للموقع 9.9.11).

من وراء تغطية هذه الشركة أو تلك.

هذه العلاقة بين المصالح الاقتصادية وسياسة التغطية وحقوق الإنسان تحولت إلى علاقة إشكالية على نحو لا يقل من الإشكاليات التي يعاني منها الإعلام المجند الذي يعمل لصالح أنظمة ظلّامية باسم هذه القيم العقائدية أو تلك. على الرغم من ذلك إن ثقافة "البرافدا" ما زالت قائمة في مواقع عدة في أرجاء المعمورة، وما زال الإعلام في العديد من الدول يشكّل بوقاً دعائياً لحكم استبداديّ ظالم يروج لعالم أحاديّ البعد. لا يمكن فصل انتهاك حقوق الإنسان (بدءاً من حرية التعبير، وصولاً إلى حقّ الجمهور في معرفة الأمور) عن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية الأخرى، والتي لا يمكن التعبير عنها في الإعلام الذي يقع تحت سيطرة النظام.

لا يمكن تجاهل حقيقة أنّ المبادئ الكونية للإعلام تتطلب من الصحفيين احترام قيم إنسانية تركز إلى السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتروج للتطور الاجتماعيّ وتحرّر الشعوب من خلال إبداء الاحترام والاعتراف بالقيم التي توجّه ثقافات مختلفة. كلّ ذلك من خلال الاعتراف بحقّ الفرد في اختيار وتطوير منظومات سياسية واقتصادية واجتماعية تخصّه.

جرت العادة بحسب منهج غانس (Gans, 1979) على التمييز في دراسة الإعلام بين "أخبار النظام" - Order News - و "أخبار غياب النظام" - Disorder News. "أخبار النظام" هي أخبار "إيجابية" تتناول -في المعتاد- التحسينات والإبداع، والاستقرار الاجتماعيّ، والازدهار الاقتصاديّ وما شابه. هذا النوع من الأخبار يشمل تقارير إيجابية، كالمشاركة في الجهود القوميّة في مجالات مختلفة، وتقارير حول أحداث إيجابية على المستوى المحليّ، وغير ذلك. في المقابل، تقف "أخبار غياب النظام" - وهي غالباً ما تكون "سلبية" - وتتمحور في إلحاق الضرر بالمتلكات والناس، والتخطيط والتهديد، والتأمر، وغياب التنظيم، وانعدام الأخلاق، وغياب الاستقرار الاجتماعيّ والسياسيّ، والتوترات، والانشقاقات وما شابه (كاسبي، 1998: 8).

توصّل الكثيرون على خلفية هذا التحليل إلى الاستنتاج أنّ وسائل الإعلام غالباً تنزع في تغطيتها إلى تجاهل المواضيع المتعلقة بالأقليات المختلفة في المجتمع. وإذا

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

حَظَّتْ هذه الأَقْلِيَّات بتغطية إعلامية، فهي غالباً تتميز بسياق سلبي. ثمة من يدعي أن الأمر يتعلق بلغز البيضة والدجاجة - فبسبب غياب متناوئية وسائل الإعلام لمجموعات ذات مكانة متدنية، تجد هذه المجموعات نفسها مرعومة على استخدام وسائل احتجاج تُعتبر عنيفة في بعض الأحيان وذلك بغية الحصول على تغطية إعلامية (أبرهام، 1998: 10).

إذا ما افترضنا صحة هذه الادعاء، يُطرح عندئذ السؤال التالي: هل توجه مبادئ حقوق الإنسان لليونيسكو الصحفيين في الإعلام الإسرائيلي؟ حتى الآن لم يرق أي من الأبحاث بمراجعة ورصد طرائق تغطية الإعلام الإسرائيلي من منظور حقوق الإنسان، ولم تُكتب عن هذا الموضوع سوى قلة قليلة من المقالات. تطرقت غالبية الأبحاث إلى تمثيل المجموعات المسحوقة (النساء، والمعاقين، ومثليي الجنس) في الإعلام الإسرائيلي، ولم تتطرق لتغطية حدود الإجماع الإسرائيلي، ووجهت البحث في هذا المضمار قيم مجتمع حضاري، وديمقراطي، وذاخر بالتنوع، وذاك الذي يؤمن بالمساواة ويُمارسها.

تغطية مجموعات مختلفة في الإعلام الإسرائيلي

أحد الأبحاث في هذا المضمار هو البحث الذي أجرته جمعية حقوق المواطن في العام 2002 عندما نشرت مجموعة من المقالات التي تركزت إلى أبحاث قامت بفحص ورصد أنماط غياب المساواة في المجتمع الإسرائيلي. تمحورت المقالات حول قضايا غياب المساواة في الإعلام، لا سيما في قطاع البث الجماهيري. راجعت المقالات غياب المتناوئية الكافية لوسائل الإعلام، وإقصاء مجموعات مختلفة في إسرائيل عن الحيز الإعلامي، والتعامل المُقَوَّل مع النساء، والعرب، والشرقيين، والمهاجرين اليهود الجدد، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمثليين.

ترسم المقالات صورة مفصلة لإعلام ذي ملامح واضحة للغاية: إعلام أشكنازي، وذكوري، وعلماني، وذي ميول جنسية نحو الجنس الآخر (Heterosexual)، ومعافى بدنياً ونفسانياً. يُنظر إلى المجموعات الأخرى في المجتمع (كالعرب، والنساء، والشرقيين، والمتدينين، واليهود القادمين، والمثليين والمثليات، وذوي الاحتياجات

الخاصة)، كمجموعات هامشية. هذه المجموعات تُعرض في أحيان متقاربة في سياقات سلبية كمجرمين وشاذين، أو كضحايا، وذلك من خلال الاستخدام المكثف لصور سلبية ترتبط بهذه المجموعات.

خُصص الكثير من الأبحاث الأخرى في العقود الأخيرة لمسألة تمثيل ومفهوم النساء في الإعلام الجماهيري. جميع هذه الدراسات تشير إلى نزعة واضحة من التمثيل المنقوص للنساء ودفعهن نحو هوامش الأجنحة الإعلامية (Braden, 1996). وكشف بحث قام برصد برامج القنوات الثانية والعاشرة في ساعات ذروة المشاهدة، كشف النقاب عن أن 25% من الشخصيات التي ظهرت في هذه البرامج كانت من النساء، مقابل 57% من الرجال (لاؤور، ألفينت، أبرهام، فيرست، 2004). أشارت دراسة أخرى إلى نزعة مماثلة أطلقت عليها اسم "الإبادة الرمزية للنساء". أجريت هذه الدراسة من قبل Global Media Monitoring Project (GMMP) (2008)، وشارك فيها مركز "إعلام" (Tuchman, 1978).

تناولت لميش (2007) المناحي التي يجري فيها تمثيل النساء في الإعلام الإسرائيلي (2007). ويُستشف من أبحاثها أن الإعلام الإسرائيلي يصور الرجال على أنهم الأغلبية "الاعتيادية"، بينما تُعرض النساء كأقلية "الأخر". في بحث أجرته حول تمثيل النساء، توصلت عليزا لافي (2006) إلى استنتاج مشابه يجري بحسبه عرض النساء في الحيز الخاص، وفي تخوم الأحداث العامة، ويُعرض كمنقادات لا كقائدات، وكموضوعات لا كذوات، وكمعاطفيات لا كعقلانيات. وتلخص لافي قائلة: "الرجال هم الخطاب، ولا تقوم النساء إلا بإضفاء اللون على هذا الخطاب". قام فايما (2000) بدراسة تمثيل النساء في الإعلانات التجارية، وأشارت دراسته إلى أن صورة النساء والمنتجات التي يقمن بالترويج لها تُعيد إنتاج المكانة المتدنية للنساء، والتي تتجسد في اختزال كينونة المرأة في جزء واحد في جسدها. الشفاه أو الصدر أو أجزاء أخرى في الجسم تتحول إلى مجمل صورة الجسد النسائي الذي يُعرض كمصدر للإغواء والانجذاب، وعليه فهو يقوم بدور مروّج للمبيعات (فايما، 2000).

ثمة كذلك قلة من الأبحاث حول المثليين والمثليات. تطرّق كاما (2002) إلى هذه القضية وأشار إلى حقيقة أن العقد الأخير قد شهد تغييراً إيجابياً في مسألة تمثيل

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

المثليين والمثليات في الإعلام، إذ يجري عرضهم أعضاء لهم دورهم في المجتمع العام، وأصحاب مهن وحياة عائلية، ولا ينحصر انتماؤهم في الهوامش غير المهمة والإجرامية في المجتمع.

يدعى عاميت كاما أنه، على الرغم من ذلك، ما زال الطعن والتشكيك بالمثليين والمثليات قائماً من خلال تمثيلهم الإعلامي، وأشار - في ما أشار - إلى النظرة المُؤَلَّبة تجاههم والتعامل معهم كنوع من "الفسحة الكوميديّة"، واستخدام مقابلات أُجريت جهات محافظة تعبر عن مواقف رجعية متطرّفة، وتسوِّغ انتهاك حقوقهم.

قام كاما كذلك (2003) بفحص تعامل الإعلام مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتمحورَ بحثه في النحو الذي يؤثر فيه تمثيلهم الإعلامي عليهم من الناحيتين النفسانية والاجتماعية. عرّف الباحث تعامل الإعلام مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على غرار تعريف كلوغستون الذي صنّف أنماط تمثيل المعاقين في فئتين: الفئة التقليدية والفئة التقدمية (Clogston, 1994). تُعرض الفئة التقليدية المعاق عجزاً من الناحية الطبيّة، بينما تعامل الفئة التقدمية المعاقين كمن عرّفوا على هذا النحو من قبل المجتمع.

درس غيل أوسلاندر ونورا غولد (2002) تمثيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في إسرائيل وكندا في بحث مشترك. وتوصّل الاثنان إلى استنتاج مُفاده أنّ الإعلام الإسرائيلي متخلف في التعامل مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مقارنةً بالإعلام الكندي، ويتميّز بنظرة محافظة تشدّد على محدوديات المعاق، وتعرضه شخصاً عاجزاً لا يستطيع الانخراط في المجتمع. في المقابل، يقف التوجّه التقدمي الذي يسلب الضوء على قدرات وحقوق المعاق، ويندّد بمظاهر التمييز على خلفية المحدودية. في إسرائيل لم تظهر مواضع تعالج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلا في الصفحات الداخلية، وكانت التقارير أكثر اقتضاباً من التقارير الكندية، وشملت - في بعض الأحيان - صورة بدون تقرير. في التقارير الصحفية والتلفزيونية التي تناولت الأشخاص مع إعاقة اقتبست الصحافة الكندية أقوال الأشخاص في التقرير بوتيرة تفوق ثلاثة أضعاف وتيرة الاقتباس في الصحافة الإسرائيلية (التي ارتأت - عوضاً عن ذلك - اقتباس أقوال آخرين حولهم).

أولى الكثير من الباحثين اهتماماً بطرائق تمثيل المواطنين العرب في الإعلام الإسرائيلي، وحاولوا التوقّف عند العلاقة بين الأقلية العربية والإعلام العبري. في بحث أجراه أبو رياً وولسفيلد وبرهام، (1998) حول ماهية التفاعلات بين الإعلام العبري والمواطنين العرب في إسرائيل، تبين -في ما تبين- أنّ 2% من التقارير فقط في الصحافة العبرية في الفترة الواقعة بين العامين 1973 و 1996 تناولت قضايا تتعلق بالمواطنين العرب. ويدّعي البحث أنّ تعامل وسائل الإعلام الإسرائيلية في تغطية أخبار وقضايا المواطنين العرب تعاملٌ سلبي، وتتمحور حول قضايا ثابتة، وتوظف مقولات تعميمية ونظرة مقوّلة، وتتمحور حول الخطر الأمني الذي يترصّ (في رأي الإعلام الإسرائيلي) بالأغلبية اليهودية ودولة إسرائيل من قبل هؤلاء المواطنين. في المقابل، تحظى المواضيع المركزية التي تتصدّر أجندة الأقلية العربية السياسية (نحو: مشكلة الفقر؛ ضائقة السكن؛ صعوبات التشغيل والتعليم؛ مصادرة الأراضي؛ القرى غير المعترف بها)، بتغطية شبه معدومة في الإعلام الإسرائيلي.

يعتقد ناجبير وأبو رياً (2001) أنّ فهم غياب التغطية الإعلامية لأخبار وقضايا المواطنين العرب في الإعلام الإسرائيلي يتطلّب تعاملًا مع السياق الواسع، أي تعامل الدولة والمجتمع اليهودي مع هؤلاء المواطنين. الجمع بين المركبات الثلاثة (الإعلام، والمؤسسة السياسية - الأمنية، والمجتمع اليهودي) الذي يتجسّد في الإجماع حول ضرورة المحافظة على الطابع اليهودي الصهيوني للدولة، هذا الجمع يتسبّب في التعامل السلبي من قبل الإعلام تجاه الأقلية العربية. تُشكّل وسائل الإعلام الإسرائيلية جزءاً لا يتجزأ من الكوليكثيف اليهودي، وهو بدوره يتعامل مع نفسه على هذا النحو. يتقاسم المجتمع الإسرائيلي والمؤسسة السياسية - الأمنية مصالِحَ مشتركة ونظرةً مشتركة تُساهم في نزع الشرعية عن مطالب المواطنين العرب القومية والمدنية، وتدفعهم نحو الهوامش. خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي يمتنع عن تغطية القضايا التي تتعلق بالانتهاك الجوهري لحقوق الإنسان الأساسية، كهدم المنازل - على سبيل المثال.

فحص البحث الذي أجراه فيرست وأبرهام (2004) تمثيل الجمهور العربي في الإعلام العبري خلال يوم الأرض الأول في العام 1976 وأحداث أكتوبر في العام

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

2000. وتوصل البحث إلى استنتاج مُفادُهُ أَنَّهُ ثَمَّة تشابه كبير في تغطية الحدثين، على الرغم من الاختلاف الكبير في طابع وسائل الإعلام التي شهدت مسار تحديث وعَصْرَنَة، وتحسّنت قدرتها في الحصول على معلومات دقيقة. تغطية أحداث يوم الأرض في الصحافة المكتوبة في العام 1976 تشكّل نموذجاً كلاسيكياً على التعامل السلبي، والمُقَوَّب، وعلى علاقات القوّة غير المتكافئة بين الأغليبيّة والأقليّة. شمل التأطير الصحفيّ (Framing) حينذاك طرائق تمثيل مختلفة منحت الشرعية لانتهاك حقوق المواطنين العرب، وساعدت في محو وجود المجموعة وطلبتها، ولم تشمل تقريراً حول نتائج المواجهة أو استخلاصاً لعبر الأحداث.

تغطية أخبار وقضايا المواطنين العرب في العام 2000 كانت مشابهة جداً. في كتابه **صحافة تحت التأثير** يحلّل داني دُور (2001) الصحافة العبريّة في الأشهر الأولى التي تلت أحداث أكتوبر 2000. إحدى الأدوات التي قام دور باستخدامها تمثّلت في مراجعة المضامين المعروضة في العناوين مقابل المضامين التي عُرضت في متن التقرير. وتوصل الكاتب إلى استنتاج ملخّصُهُ أَنّ الصحفيّين قاموا على الدوام بعرض صورة مشوّهة وأحاديّة البعد حول الواقع، وفي الكثير من الحالات ظهرت فروق بين المضامين التي ساقها الصحفيّون، من جهة، والمضامين التي ارتأى المحرّرون تسليط الضوء عليها (من خلال التشديد، وصياغة العنوان، واختيار موقع التقرير، وما شابه)، من جهة أخرى. نبع الفرق بين العنوان و متن التقرير من أنّ الصحفيّين والمراسلين الميدانيّين كانوا على اطلاع حول ما يدور على الأرض، بينما ارتأى المحرّرون اليهود ملاءمة التغطية للتقارير التي ساقتها قوآت الشرطة.

فحص إلياس وسوكير وجَمال (2006) درجة التعدديّة الثقافيّة في القنوات التجاريّة، وظهرت مجموعات الأقليّة في ساعات ذروة المشاهدة بالاعتماد على بيانات بحث مُتابعة للسلطة الثانية للراديو والتلفزيون. وأظهرت النتائج أنّ مجموعات الأقليّة كلّها تُعاني من غياب التمثيل في النشرات الإخبارية للقناتين التجاريّتين (القناة العاشرة والقناة الثانية). ويعتقد جَمال أنّ هامشيّة العرب في الإعلام الإسرائيليّ تدلّ على إقصاء مزدوج: إذ يجري - بعامّة - إقصاءهم عن شاشات التلفزيون، لكن عندما يظهرون عبرها يُعْرَضون في إطار مُقَوَّب وتقليديّ يميّز علاقات التبعية الثقافيّة والاجتماعيّة. وبحسب البحث، إنّ إقصاء العرب من

الحيز الثقافي الإسرائيلي يتجسد كذلك في حقيقة أنهم لا يملكون قدرة التعبير عن إرادتهم ومواقفهم على نحو شرعي. يُشترط ظهورهم في الإعلام الإسرائيلي بمدى ملاءمتهم لأنموذج "الأخر" الذي يتعامل مع العرب كغرباء عليهم الخضوع لإملاءات الأغلبية المهيمنة أو تأكيد أفكارها المُقولة حولهم.

هذا الاستعراض لأبحاث التمثيل في إسرائيل يدل على وجود خطاب إعلامي غير مُراعٍ لحقوق الإنسان الأساسية. على الرغم من التغطية التي تحظى بها الفئات المسحوقة في وسائل الإعلام، فإنّ تحدياتها ونضالاتها من أجل المساواة، وانتهاك حقوقها الأساسية لا تحظى بأيّ اهتمام منها. ثمة تطبيع لموقع الفئات المسحوقة الاجتماعيّ المتدنّي، ويجري عرضها بصورة نمطيّة، وهو ما يثبّت دونيتها الثقافيّة والاجتماعيّة.

تغطية الاحتجاجات في الإعلام الإسرائيلي

يُنظر إلى الحق في الاحتجاج بوصفه جزءاً من حقوق الإنسان الاجتماعية في الديمقراطية. معايينة الأدبيات المهنية في هذا المجال تُظهر أنّ تغطية معارك النضال لتحسين الأجور أثارت اهتمام الباحثين البالغ. يشكّل الاحتجاج مفترق طرق خاصاً يمكن من خلاله التعرف على الجهة التي يميل الإعلام إليها: هل هم المشغّلون أم العمال؟ يمكن كذلك الإشارة إلى تزاوج محتمل بين رأس المال والسلطة، ومتابعة النحو الذي تعمل فيه وسائل الإعلام على ترسيخ النظام الاقتصادي.

يُظهر البحث حول طرائق تغطية الإضرابات في وسائل الإعلام عدداً من الأنماط المتكررة. أشار الباحث كومار (Kumar، 2001) إلى حقيقة عرض الإضرابات كإخلال بالنظام الطبيعي. حظيت هذه الفرضية بالدعم من خلال أبحاث مدرسة جلازغو في سنوات السبعين، تلك الأبحاث التي أشارت إلى النشاط السلبي من قِبَل الإعلاميين في كل ما يتعلق بالاحتجاجات والإضرابات (Glasgow، 1976). وادّعى بارنتي أنّ الدولة تُعرض كجسم حياديّ يبتغي إعادة تحريك عجلات الإنتاج بمعزل عن شروط المفاوضات. يجري كذلك التقليل من شأن الدعم الذي يلقاه المحتجون في صفوف الجمهور، وينسحب التوجّه ذاته على التضامن من قِبَل منظمات عمالية أخرى (Parenti، 1986). بحسب هذه المميزات، تختار الصحافة الوقوف في صفّ المشغّلين، على الرغم من وجود فروق بين صحف مختلفة في تغطية الإضرابات. على هذا النحو وجد رايت أنّ الصحف الكبرى قامت بتغطية الإضرابات على نحو سلبيّ أكثر من الصحف الصغيرة والمستقلة (Wright، 2001).

تجدر الإشارة أنّه، على الرغم من الأبحاث المذكورة آنفاً، شهدت الفترة الأخيرة نموّاً تجاه جديد في الصحافة بعامة، وفي الصحافة الإسرائيلية على وجه الخصوص، يتجسّد في توفير "عناق إعلامي" للاحتجاجات، لا سيّما على ضوء احتجاجات "الربيع العربي" (2011). يمكن التحدّث عن نمطين من التعامل الإعلامي مع

المظاهرات والاحتجاجات التي تهزّ عروش الأنظمة في العالم العربيّ. يُمثّل النمط الأوّل الإعلامَ الرسميّ الذي خضع لسيطرة النظام الذي تهاوى لتوّه. وسائل الإعلام هذه اختارت تجاهل الأحداث وواصلت تغطيتها بحسب أجندة اعتيادية تمحورت في قضايا الاستهلاك والطبيعة والترفيه. برز هذا النمط في الإعلام التونسيّ والإعلام المصريّ قبل سقوط الطاغيتين، ويبرز اليوم في سوريا التي يتصرّف فيها التلفزيون وكأنّ شوارع المدن المختلفة في الدولة تخلو تماماً من مظاهر الاحتجاج. نمط التعامل الإعلاميّ الثاني يتمثّل في معانقة الاحتجاجات وتغطيتها على نحوٍ يبرزها ويعزّز مركزيتها؛ وكل ذلك من خلال البحث عن أبطال لغرض الدفع نحو "شخصنة" الانتفاضة ضدّ النظام الاستبداديّ. تروّج التغطية الإعلامية في هذا النمط لمشروعيّة الاحتجاج، وتجذب إليه الكثير من الانتباه الجماهيريّ والشعبيّ الذي يحولها إلى لاعب مركزيّ على الشاشة. ينتج عن ذلك أنّ قوّة الجماهير المحتجة تصيب الآخرين بـ "العدوى"، ويغرق الإعلام بطموحات التغيير التي تؤثر على الخطاب. ميّز هذا النمط من التغطية الإعلاميّ العالميّ الذي لا يقع تحت سيطرة نظام حكم واحد، كشبكات "الجزيرة" و "العربية" و "CNN" و "BBC" و "SKY".

أظهر بحث أجراه معهد "روتم TRI أبحاث إستراتيجية" لصالح موقع "إيس" تمثّل الجمهور الإسرائيليّ بأطيافه المختلفة مع النضال الاجتماعيّ على ضوء التغطية الإعلامية التي حظي بها هذا النضال. وادّعى 81.1% من المستجوبين أنّ التغطية الإعلامية الواسعة الداعمة دفعتهم إلى تأييد الاحتجاجات الاجتماعية، بينما ادّعى 9.5% فقط أنّ هذه التغطية دفعتهم إلى معارضتها. أبرز الخطاب الإعلاميّ في إسرائيل الاحتجاجات الاجتماعية حدثاً تاريخياً إيجابياً، وسلّط الإعلام الضوء على أبطال الاحتجاجات، وأشار إلى رقعتها الواسعة كتعبير عن عدم الرضى العامّ في صفوف السكّان. على الرغم من ذلك، لم يجد الخطاب الإعلاميّ عن الإجماع في كلّ ما يتعلّق بسبب التعامل مع الاحتجاج الاجتماعيّ. التعبير الأفضل عن ذلك هو النحو الذي جرت فيه تغطية الجهود الحكوميّ للتعامل مع مطالب الجمهور، لا سيّما الخطاب المتعلّق بلجنة "طرخطينبيرغ" وتوصياتها. التغطية الإعلامية لهذا الموضوع لجمت مطالب الجمهور، وسلّطت الضوء على الجهود الذي تبذله الحكومة من أجل التفاعل معها.

مٲودولوجية البحث

يستخدم هذا البحث منهجية كمّية مدمجة بأبعاد نوعية مهمة. تُمكن منهجيات البحث الكمّية من متابعة وتيرة، وحجم، وموقع التقارير التي تناولت حقوق الإنسان. ويمكننا التمحور في الكمّية من إجراء مراجعة موضوعية لأنماط التغطية، أما المناحي النوعية فتبتغي استبيان المدارك والتبصرات على مستوى المضمون.

الحقل البحثي يتضمن مراجعة وفحص وسائل الإعلام المركزية في إسرائيل: "يديعوت أحرונوت"، "معاريف"، "هآرتس"، "يسرائيل هَيوم"، "القناة العاشرة"، "القناة الثانية"، "القناة الأولى".

امتدّت فترة البحث من الأول من نيسان إلى الحادي والثلاثين من تموز عام 2011. ستجري عملية فحص لـ 384 تقريراً صحفياً وتلفزيونياً تتعلّق بحقوق الإنسان من أصل 1585 تقريراً شملته عينة البحث. يجدر بالإشارة أننا سنقوم باختيار عينة تمثيلية من التقارير الصحفية على نحو منهجي، وهو ما يضمن تواصلًا في تغطية قضايا محددة بعينها.

أداة البحث هي استبيان ترميز يشمل 53 سؤالاً، بعضها مغلق أو عددي، وبعضها مفتوح، وبعضها الآخر مبني بحسب سلم تدريجي - ترتيبيّ، الأمر الذي يستوجب قراءة دقيقة وتمعّن لكل تقرير يُدرج في العينة.

من الجدير ذكره أنّ بناء الاستبيان قد سبقته إقامة لجنة توجيه خاصة ساهمت بالبح المساهمة في بناء الاستبيان، وذلك من خلال وضع معايير توجيهية لاختيار التقارير التي سيتضمّنّها البحث. تقرّر في لجنة التوجيه أنّ كلّ تقرير يتطرّق إلى حقوق الإنسان في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة (بما في ذلك في المستوطنات اليهودية) سيُدرج ضمن البحث. لن يشمل البحث تقارير تتناول حقوق الإنسان في العالم. لغرض انتقاء التقارير ذات الصلة، جرى إعداد قائمة بحقوق الإنسان ميّزت بين خمسة أنواع من الحقوق (الملحق 1):

1. الحقوق الطبيعية
 2. الحقوق القانونية
 3. الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.
 4. الحقوق الجماعية.
 5. حقوق الأَصْلَانِيَيْن.
- يخضع كل تقرير يعالج على نحو واضح حقوق الإنسان لعملية تحليل بحسب استبيان البحث، ويدخل إلى منظومة مُحَوَّسَبَة.

تتطرق بعض الأسئلة إلى مقدار التقارير، بينما يتطرق بعضها الآخر إلى نوعية التغطية. يبتغي هذا الدمج تعميق التحليل، وتمكيننا من استخلاص النتائج العميقة حول طرائق التغطية. بالإضافة إلى ذلك، سيجري انتقاء عينة من التقارير التي ستُحلَّل بحسب البارومتريات في الاستبيان، وذلك بغية الوقوف على خصائص التغطية المركزية ومدلولاتها، من خلال مراجعة درجة احترام حقوق الإنسان الأساسية.

البارومتريات الأساسية التي ستوجه البحث هي تلك المتعارف عليها في أبحاث جدول الأعمال والبروز في أبحاث الإعلام في العالم:

بارومتريات كمية:

1. عدد التقارير في الصحيفة، أو التلفزيون أو الملحق: سؤال عددي يبتغي -في الأساس- توفير مؤشر حول كمية التقارير التي تعالج معالجة مباشرة أو غير مباشرة حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي.
2. عدد التقارير في التلفزيون والصحافة المكتوبة التي تتناول حقوق الإنسان: سؤال كمي آخر يرتبط هدفه بهدف السؤال الأول. من ناحية، يوفر هذا السؤال مؤشرا عدديا لكمية التقارير التي تعالج حقوق الإنسان، ويفحص من الناحية الأخرى (بالإضافة إلى السؤال الأول) نسبة التغطية المخصصة لحقوق الإنسان في الصحافة العبرية.

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

3. اسم الكاتب وانتماؤه الجندريّ: سؤال مفتوح يبتغي فحص العلاقة بين الجندر والتغطية المراعية لحقوق الإنسان.

4. رقم الصفحة التي أدرج فيها التقرير / رقم التقرير: سيراجع هذا السؤال درجة أهميّة و بروز التقرير. الفرضيّة هنا هي أنّ التقارير التي أُدرجت في الصفحات الأولى تحمل أهميّة تفوق تلك التي أُدرجت في صفحات لاحقة في الصحيفة ذاتها.

5. حجم وطول التقرير: المساحة المخصّصة للخبر في الصحيفة تعكس البروز والأهميّة والالتفات. كلّما كان الخبر/ التقرير أكبر، حصل على مزيد من البروز، ونُسبت إليه أهميّة أكبر لدى جمهور القراء.

6. مساحة التقرير الصحفيّ / مدة التقرير التلفزيونيّ بالدقائق: يعكس هذا السؤال مدى بروز التقرير. من المفترض أنّه كلما ازدادت مساحة التغطية ازدادت أهميّة التقرير.

7. عدد الكلمات في التقرير: هذا السؤال يقتصر على الصحافة المكتوبة. يُفترض أنّ عدد الكلمات يشير إلى درجة الأهميّة المنسوبة للموضوع ودرجة الحاجة إلى معالجته صحفياً. على الرغم من ذلك، ليس ثمة علاقة بين الطول والمضمون. ويمكن للتقارير -سواء أطالت أم قصّرت- أن تدعم تطبيق حقّ معين أو اتّخاذ موقف ضدها. يشير عدد الكلمات كذلك إلى كمّيّة العمل التي بذلها الكاتب في الموضوع، ومن المعقول أنّه يتوقع درجة مماثلة من الالتفات لدى القراء.

بارومترات على مستوى المضامين:

8. الإطار الاجتماعيّ- الجغرافيّ للتقرير: سيفحص هذا السؤال خصائص الفئات الاجتماعيّة التي تتطرّق إليها التقارير بحسب مفتاح الموقع الاجتماعيّ والمنطقة الجغرافيّة (كالتفريق بين اليهود الإسرائيليين والمستوطنين - على سبيل المثال).

9. حقوق المجموعات في العينة: سيفحص هذا المتغيّر العلاقة بين حقوق الإنسان ومجموعات في المجتمع الإسرائيليّ. نبتغي من خلال ذلك فحص الادّعاء

السائد في صفوف منظمات حقوق الإنسان أن مجموعات معينة تحظى بمعاملة متحسنة من قبل الإعلام الإسرائيلي -مقارنةً بمجموعات أخرى تجري تغطيتها على نحو سلبي أو انتقادي.

10. المواضيع: سيفحص هذا السؤال ما هي القضايا التي تعالجها التقارير التي تتناول حقوق الإنسان. تشكّل القضايا التي تُطرح في سياق التقارير حول حقوق الإنسان دليلاً مهماً على أنماط تغطية حقوق الإنسان في الإعلام العبري. نشير هنا أننا سنقوم باستخدام قائمة المواضيع التي جرى تحديدها بحسب برنامج GMMP (الملحق 2).

11. نوع حقوق الإنسان الذي ينطرق إليها التقرير: يبتغي هذا السؤال تعريف الحقوق التي تتناولها التقارير. أُعدت لهذا الغرض قائمة خاصة تضم 62 حقاً في مجالات شتى، وترتكز على الحقوق المتفق عليها في صفوف منظمات حقوق الإنسان في العالم.

12. مصدر التقرير وهويّة المراسل: يشكّل مصدر التقرير وهويّة المراسل مؤشّرين مهمين لتحليل أداء الإعلام الإسرائيلي. خلص البحث الذي أجراه مصالحة وجمال (2010) (والذي فحص النحو الذي يتمثل فيه الجمهور العربي الفلسطيني في الإعلام الإسرائيلي)، خلص إلى استنتاج مفاده أن المراسلين العرب الذين يغطون الشؤون العربيّة لا يستطيعون تغيير طريقة تمثيل العرب في الصحافة العبريّة، لكنهم يستطيعون المساهمة في إثراء التنوع والسياق الذي يجري التطرق فيهما إلى الجمهور العربي. ما يعنيه الأمر هو وجود علاقة معينة بين خلفيّة المراسل الشخصية وطرائق تغطيته. من هنا سيقوم البحث بفحص العلاقة بين هويّة المراسل (في المناحي الجندرية، والسياسيّة، والمهنيّة) ومفهوم حقوق الإنسان في التقرير.

13. عنوان التقرير: سيفحص هذا المتغيّر كيف ينظر العنوان إلى حقوق الإنسان. سيفحص البحث - من خلال سلم تدرّج - الدرجة التي يدعم العنوان فيها هذه الحقوق أو ينتهكها. علاوة على ذلك، سنقوم بفحص درجة التوازن بين حقوقٍ مختلفة في نفس العنوان.

تجدر الإشارة هنا أن البحث لن يكتفي بسؤال واحد يفحص نظرة العنوان

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

لحقوق الإنسان. لقد أظهر استعراض لعدد من العناوين في الإعلام الإسرائيلي قبل بداية البحث أن بعضها -لا سيّما في صحيفة "هآرتس" - تطرقت إلى عدد من الحقوق في عنوان واحد، وفي الكثير من الحالات ظهر تعامل مغاير (إلى حدّ التصادم) بالنسبة لحقوق مختلفة. حصل هذا الأمر على نحو خاصّ عند تغطية نشاط الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وعُمل به لغرض خلق توازن في التغطية. بغية فحص هذه المسألة على نحو معمّق، ثمة حاجة إلى وضع عددٍ من الأسئلة التي يمكن من خلالها تحليل العنوان، والتمييز بين الحقوق التي تُعامل على نحو إيجابي، وتلك التي تُعامل على نحو سلبيّ.

14. مضمون التقرير: ستتطرّق مجموعة من الأسئلة إلى مضمون التقرير. ستفحص الأسئلة ما إذا كان مضمون التقرير يدعم حقوق الإنسان أم ينتهكها. ستقاس درجة التأييد أو الانتهاك من خلال سلّم خاصّ. وعلى غرار طريقة فحص مضمون العنوان، سنقوم هنا أيضاً بفحص التوازن أو التصادم بالنسبة للحقوق التي يتناولها التقرير.

15. موانيق دولية: هذا السؤال مُعدّ لفحص درجة التزام الإعلام الإسرائيلي بالقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، وفحص مدى التطرّق إلى معاهدات دولية وقّعت عليها إسرائيل، عند تغطية هذا الإعلام لقضايا تتعلق بحقوق الإنسان.

بارومترات تتعلّق بالإبراز:

16. موقع التقرير في الصفحة أو في النشرة الإخبارية: يُعتبر موقع التقرير في الصفحة أو في النشرة الإخبارية بارومتراً مهماً في مسألة البروز. تتمثّل الفرضية في حقيقة أنّ وضع التقرير في القسم الأعلى من الصفحة، أو في مستهلّ النشرة الإخبارية يمنحُه بروزاً أكبر. كلما اقترب التقرير من أسفل الصفحة أو من نهاية النشرة الإخبارية، أخذ بروزه بالتراجع. هذا البارومتر ليس صحيحاً في جميع الحالات، ويتعلّق الأمر بدرجة وجود وسائل إبراز أخرى.

17. هل هنالك صورة أم لون؟: يقتصر هذا البارومتر على الصحافة المكتوبة،

دون سواها. التقرير الذي ترافقه صورة يحظى ببروز أكبر. لذا فكلما كانت هناك صورة، وكلما كانت الصورة في متن الخبر أكبر، سيحظى التقرير ببروز أكبر. لا يمكن من هذا الأمر الاستنتاج أن الصورة بحد ذاتها تشكل مؤشراً على الأهمية؛ في الكثير من الحالات تأتي الصورة على حساب النص المكتوب. لا تتوافر في بعض الأحيان علاقة بين مضمون التقرير والصورة. يبتغي وضع الصورة في حالات كثيرة جذب الانتباه والاهتمام لدى القراء، وليس بالضرورة لمضمون التقرير، وحتى على حسابه في بعض الأحيان.

18. إحالة في صفحة العناوين أو في بداية النشرة الإخبارية: يولي هذا البارومتر انتباهاً خاصاً للتقارير التي توضع في الصفحة الأولى من الصحيفة أو تلك التي تُفتتح بها النشرة الإخبارية. لا ريب في أنّ الصفحة الأولى، أو تلك التي تُفتتح بها النشرة الإخبارية هي الأهم. يتعامل القراء بادئ ذي بدء مع العناوين في الصفحة الأولى، أو إنهم يشاهدون الدقائق الأولى من النشرة الإخبارية. من هنا تُشكّل الصفحة الأولى ومدّة افتتاح النشرة مقتطفات من التقارير الأكثر أهمية بنظر المحررين. يعزو الكثير من الباحثين للصفحة الأولى وللدقائق الأولى من النشرة الإخبارية الدور المركزي في تحديد الأجندة الإعلامية.

اقتباسات: سيفحص هذا المتغير وجود اقتباسات في التقرير ويقوم بتصنيفها. فرضية البحث الأساسية تتمثل في ارتباط الاقتباس في التقرير بمسألة المصادقية. يميل صحفيون لنسب الأقوال إلى من تجري مقابلتهم بغية إثبات مصادقية التقرير. الفرضية الأخرى هي أن الصحفيين يُدرجون مزيداً من الاقتباسات عندما يُنظر إلى الشخص الذين تُقتبس أقواله على أنه مصدر رفيع للثقة والمصادقية، وعندما يعتقد المرسل بأن ثمة أهمية لأقواله. ما يعنيه الأمر في نهاية المطاف هو أن الاقتباس يشكل مؤشراً آخر على البروز.

بارومترات تتعلق بالتأطير:

19. النحو الذي يتعامل فيه التقرير مع حقوق الإنسان: سيقوم هذا السؤال بفحص طريقة التعامل مع حقوق الإنسان في التقرير: هل هذا التعامل مباشر أم غير

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

مباشر؟ هل هو تعامل جوهري أم تقني؟ هذا السؤال مركزي جداً، ويشكل مؤشراً واضحاً على تعامل الإعلام مع حقوق الإنسان، ويشكل كذلك مفترق طرق تتوزع منه أربعة مسارات مختلفة: جوهري مباشر (يذكر الحق ويتطرق لمعانيه بشكل مباشر)؛ جوهري غير مباشر (يذكر الحق بدون التطرق لمضامينه)؛ تقني مباشر (لا يذكر الحق ولكن يلمح إلى مضامينه)؛ تقني غير مباشر (لا يذكر الحق ولا يتطرق لمعانيه). وبما أن هذه البارومترات تحمل في طياتها انحرافاً (Bias) ذاتياً، فقد وُضع تعريف واضح للفروق بين البارومترات المختلفة، وأخذت عينة تمهيدية قامت من خلالها مستطلعان بتحليل التقارير ذاتها، بغية الوقوف على درجة التشابه في النحو الذي تقومان فيه بتصنيف التقارير المختلفة. سيقصر البحث في تحليله على تلك التقارير التي توافر حولها اتفاق تام، والتي تسري البارومترات عليها بصورة واضحة.

20. خصائص بلاغية: سيتمحور هذا المتغير في فحص استخدام الكلمات والجانب البلاغي في التقرير. ما يعنيه الأمر هو فحص الرمزية اللغوية، وفحص استخدام المصطلحات التي تؤيد أو تنتهك حقوق الإنسان على نحو واضح وصریح.

21. إطار التقرير: سيفحص هذا المتغير وجود أطر إعلامية واضحة تكرر نفسها. يبتغي تشخيص أطر الميديا استكشاف درجة دعم أو انتهاك حقوق الإنسان في التقرير. وبما أن هذا المتغير يحمل في طياته انحرافاً ذاتياً، سيجري تعريف البارومتريين: " مؤيد " و " منتهك " بصورة واضحة، وقد نُفذت حيالهما عملية تقاطع شملت اثنتين من المستطعات. التقارير التي حازت على اتفاق تام ستُدْرَج في عينة البحث دون سواها.

نتائج

قام البحث بفحص 31 من أعداد الصحف التالية: "يديعوت أحرونوت"، "معاريف"، "يسرائيل هَيوم"، "هآرتس". المراجعة الأولى أظهرت وجود 1318 تقريراً في الصحف بالمُجمل في العينة. بالإضافة إلى ذلك، قام البحث بفحص 19 نشرة إخبارية مُتلفة في القناة الأولى، والقناة الثانية، وكذلك في القناة العاشرة. شملت النشرات الإخبارية الثلاث 267 تقريراً في المجمل.

شكلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" 29.53% من العينة، أما حصّة صحيفة "هآرتس" فقد كانت 25.55%، وحصّة "معاريف" وصلت إلى 11.4%، وحصّة صحيفة "يسرائيل هَيوم" 17.03%. مصدر الفرق بين النسب المختلفة في العينة للصحف الثلاث هو عدد التقارير المتغير في كل صحيفة. في موازاة الصحف المكتوبة، وصلت حصّة القناة الثانية في البحث إلى 6.94%، وحصّة القناة العاشرة كانت 4.79%، وحصّة القناة الأولى تلخّصت في 5.11%.

يتبين من فحص مجمل التقارير أن 259 تقريراً في الصحافة المكتوبة و 125 تقريراً في التلفزيون عالجت موضوع حقوق الإنسان. عرضت القناة العاشرة العدد الأكبر من التناول للموضوع، حيث عالجت نسبة 56.58% من التقارير في القناة حقوق الإنسان. تلتها القناة الأولى التي ارتبطت نسبة 45.68% من تقاريرها بالموضوع. ووصلت القناة الثانية إلى المكان الثالث من حيث كميّة التقارير التي تناولت موضوع حقوق الإنسان، وذلك بنسبة 40.91%.

في الصحافة المكتوبة، تبوّأت صحيفة "هآرتس" موقع الصدارة من حيث كميّة التغطية لموضوع حقوق الإنسان، حيث تناولته نسبة 21.23% من تقاريرها التي فحصتها العينة هذا الموضوع. جاءت صحيفة "يسرائيل هَيوم" في المكان الثاني بعد صحيفة "هآرتس" وبفارق بسيط عنها، حيث أظهرت العينة أن 20.74% من التقارير عالجت موضوع حقوق الإنسان. 18.86% من التقارير في صحيفة "معاريف"، و 17.95% من التقارير في صحيفة "يديعوت أحرونوت" تناولت

هي الأخرى موضوع حقوق الإنسان.

عندما نقوم بفحص كميّة التقارير التي تعالج موضوع حقوق الإنسان في العيّنة بمجملها، يتبيّن أنّ القناة العاشرة تحتل المكان الأول من حيث كميّة التقارير التي بُثت فيها حول الموضوع. 43 من التقارير (11.2%) من مجمل العيّنة جاءت من هذه القناة. ومن الجائز أن يعود السبب في ذلك إلى حقيقة أنّ كميّة التقارير التي تبث في هذه القناة أقلّ منها في قنوات أخرى.

كانت صحيفة "هآرتس" صاحبة كميّة التقارير الأكبر في موضوع حقوق الإنسان من مجمل العيّنة (22.40%). وعبرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن درجة مراعاة أقلّ لحقوق الإنسان من صحيفة "هآرتس" في مجمل العيّنة، ووصلت النسبة فيها إلى 21.88%. 14.58% من مجموع التقارير حول حقوق الإنسان أُدرجت في صحيفة "يسرائيل هيوم"، و 8.59% من مجمل التقارير حول هذه الحقوق أُدرجت في صحيفة "معاريف". في الصحافة المرئية، عُرضت نسبة 11.72% من التقارير التي تناولت حقوق الإنسان في القناة الثانية، بينما عُرضت نسبة 9.64% من التقارير حول حقوق الإنسان في القناة الأولى.

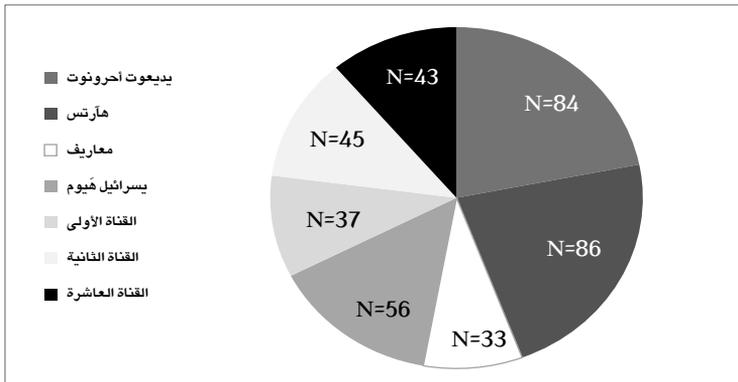
تُظهر النتائج أنّ القناة الأولى (9.64%) وصحيفة "معاريف" (8.59%) وصحيفة "يسرائيل هيوم" (14.58%) تطرقت على نحو أقلّ لحقوق الإنسان في تغطيتها. من المحتمل أنّ السبب في ذلك هو المفهوم الأيديولوجي السائد في "معاريف" و "يسرائيل هيوم"، والذي يدفع موضوع حقوق الإنسان نحو مواضيع أقلّ مركزية على أجندتها، أو ربما عدم بروزه مقارنة بتناول قضايا ومواضيع أخرى في هاتين الصحيفتين. لم نفلح في العثور على سبب منطقي لنسبة التطرّق المتدنيّة إلى حقوق الإنسان في القناة الأولى، وهي القناة الإسرائيلية العامّة، يتوقّع من هذه القناة بالذات أن تظهر مراعاة استثنائية لموضوع حقوق الإنسان. من المحتمل أنّ الهيمنة السياسيّة في هذه القناة تؤثر على نحو فائق على طابع تغطيتها للقضايا المطروحة على جدول الأعمال في المجتمع الإسرائيليّ.

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

الجدول (1) - تقارير تتناول حقوق الإنسان في وسائل الإعلام

اسم الصحيفة	عدد التقارير / الأخبار بالمجمل	النسبة من مجمل العينة	تقارير / أخبار حول حقوق الإنسان	نسبة الأخبار حول حقوق الإنسان	نسبة حقوق الإنسان بحسب الصحيفة
يديعوت أحرونوت	468	29.53%	84	21.88%	17.95%
معاريف	175	11.04%	33	8.59%	18.86%
هآرتس	405	25.55%	86	22.40%	21.23%
يسرائيل هَيوم	270	17.03%	56	14.58%	20.74%
القناة الأولى	81	5.11%	37	9.64%	45.68%
القناة العاشرة	76	4.79%	43	11.20%	56.58%
القناة الثانية	110	6.94%	45	11.72%	40.91%
	1585	100.00%	384	100.00%	

الرسم رقم 1 - إعداد التقارير التي تتناول حقوق الإنسان في وسائل الإعلام المختلفة



فحص البحث نسبة التقارير في الصحافة المكتوبة التي تتعلق بحقوق الإنسان بحسب تاريخ النشر. يظهر من البيانات أنّ تاريخ 28.7.2011 سجّل التناول الأعلى لحقوق الإنسان في تغطية الصحافة الإسرائيليّة؛ المكتوبة منها والمرئية. في ذلك اليوم جرى التعامل مع 23 حقاً، على نحو مباشر أو غير مباشر، في الصفحات الإخبارية، وجرى التطرّق إلى حقّين في الملاحق.

عدد التقارير الكبير حول حقوق الإنسان في ذلك اليوم يثير التساؤل حول ما إذا كان هنالك دافع لهذا الأمر. يتبيّن من فحص انطباعيّ لطابع التقارير ومضامينها في هذا التاريخ أنّ الأمر يتعلق بالاحتجاجات الاجتماعية التي وصلت أوجها في تلك المرحلة. تبين كذلك أنّ الثامن والعشرين من شهر تموز كان اليوم الذي تلاهدم قرية العراقيب للمرّة الخامسة والعشرين، مما ولد الكثير من ردود الفعل. شهد ذلك اليوم كذلك تطورات - وصِفت بالدراماتيكية - في التحقيق حول اغتيال الفنان جوليانو مير - خميس.

كما يظهر في الرّسم " 2 "، كان يوم السابع من نيسان هو كذلك مثيراً بسبب النسبة المرتفعة للتقارير التي تتعلق بحقوق الإنسان والتي نشرت في ذلك اليوم. رُصد 22 تقريراً في القسم الإخباريّ، وتقرير واحد في الملحق، وضمت جميعها تناولاً مباشراً أو غير مباشر لحقوق الإنسان.

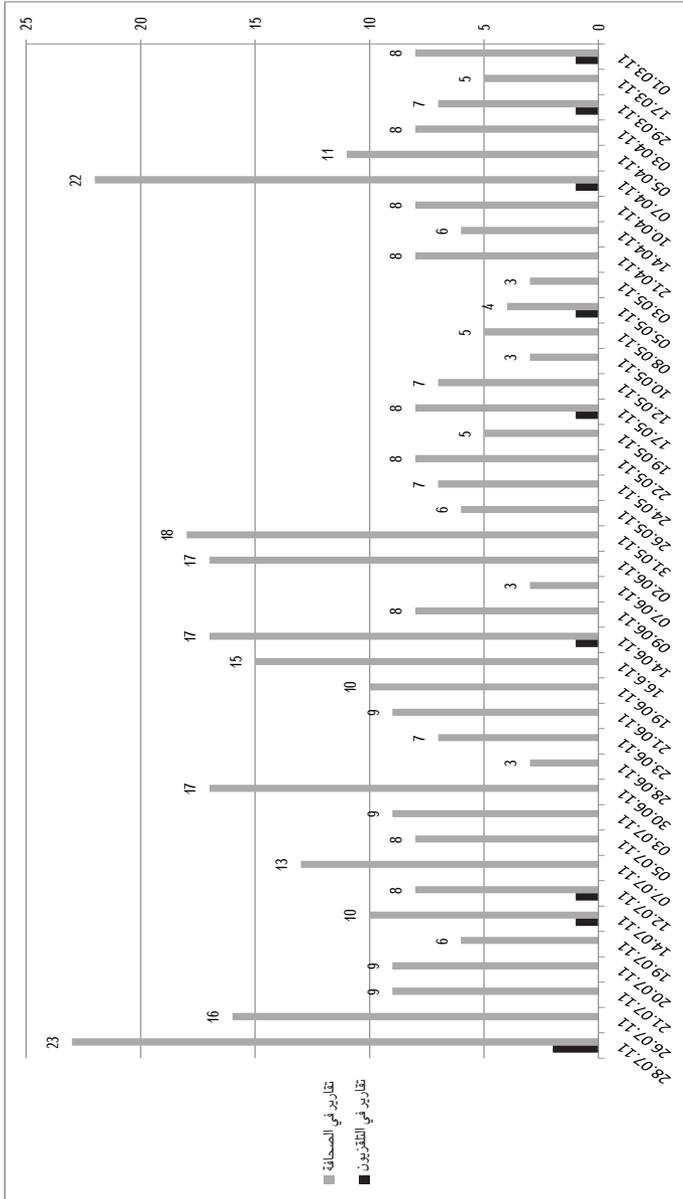
ثمّة أهميّة للتوقف عند ظاهرة استثنائية تتعلّق بخطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيليّ. يصادف الثالث من أيار اليوم العالمي لحرية الصحافة، لكنّ هذه الصحف لم تشمل سوى 3 تقارير تتطرّق إلى حقوق الإنسان في هذا التاريخ. يُظهر فحص الحقوق التي ذكرت في التقارير أنّ حرية التعبير أو " حقّ الجمهور في المعرفة " (والذي يُشتق من حرية التعبير) لم يُذكر في أي منها.

يتبيّن من فحص موقع التقارير حول حقوق الإنسان (في الأقسام الإخبارية أو الملاحق) أنّ غالبيتها أُدرجت خلال فترة البحث في قسم الأخبار، ولم يُدرج سوى عدد قليل منها في الملاحق المختلفة (15.1%).

تُظهر البيانات في الرسم " 2 " عدم وجود تجانس في نسبة التغطية. ثمّة تباينٌ كبير بين التواريخ المختلفة، ولا يتوافر نمطٌ ثابت يمكن أن يُعزى لسبب من الأسباب.

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

الرسم " 2 - التطرق إلى حقوق الإنسان بحسب التاريخ والموقع



المجموعات الجيو- اجتماعية التي تخضع للتغطية

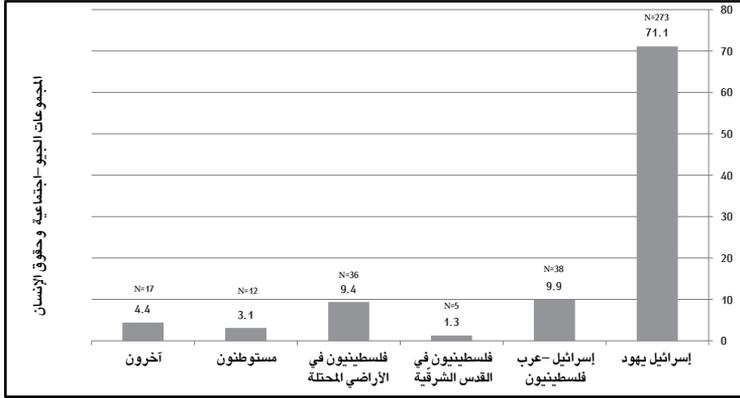
بغية التعمق في فحص أنماط تغطية حقوق الإنسان في الصحافة العبرية، قمنا بفحص عدد من خصائص التغطية، وكذلك الانتماء الجغرافي وهوية المجموعات التي تظهر في التقارير الصحفية حول حقوق الإنسان. مرّد التقسيم لهويات جغرافية هو ضمّ مواطنين وغير مواطنين في إطار عينة البحث. بالإضافة إلى ذلك، يتعلّق هذا التقسيم بوجود تقارير كثيرة تتناول ما تقوم به إسرائيل، ويقوم به إسرائيليون في الأراضي المحتلة التي تعتبرها وسائل الإعلام العبرية جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإسرائيلي.

تُظهر نتائج البحث أن غالبية التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان (71.1%) تطرقت إلى حقوق الجمهور اليهودي في إسرائيل. 9.9% من التقارير تناولت حقوق الجمهور الفلسطيني داخل إسرائيل، بينما تطرقت نسبة 9.4% من مجمل التقارير إلى حقوق الإنسان للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. 3.1% من التقارير تناولت حقوق المستوطنين في الأراضي المحتلة، وكان لحقوق الفلسطينيين في القدس الشرقية من التغطية ما لا يزيد عن 1.3% من مجمل التقارير.

هذه البيانات تُظهر بروز حقوق الإنسان للمجتمع اليهودي برمته، وهامشية التقارير الصحفية التي تتناول حقوق مجموعات بعينها. تبرز على نحو خاص هامشية تناول موضوع حقوق الإنسان لسكان القدس الشرقية، وذلك على ضوء الانتهاكات اليومية التي تحصل في هذه المدينة. بالإضافة إلى ذلك، انتهاكات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين لحقوق الإنسان لا تحظى بمعالجة مكثفة في الإعلام الإسرائيلي. عندما يجري تناول هذه الانتهاكات، فإن التقارير لا تؤيد على نحو دائم الجهة التي انتهكت حقوقها.

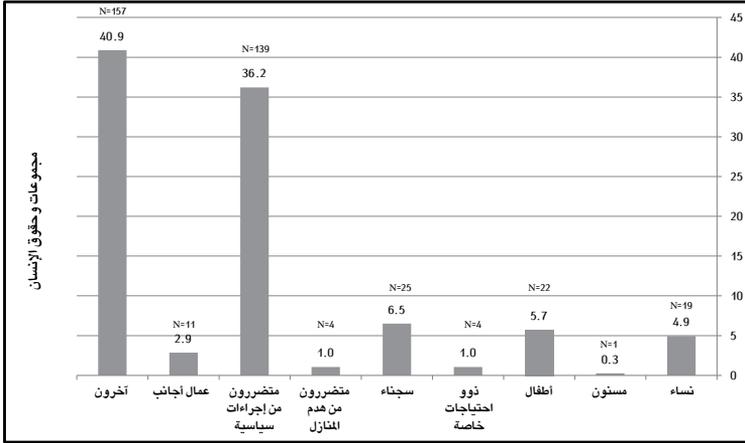
خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

الرسم "3" - المجموعات الجيو-اجتماعية وحقوق الإنسان



فحص البحث كذلك درجة تغطية مجموعات مختلفة بحسب مفتاح الانتماء. يُستشف من البيانات أن التقارير الصحفية التي أُدرجت في العينة تتناول 9 مجموعات مختلفة. المجموعات هي: النساء؛ المسنون؛ الأطفال؛ ذوو الاحتياجات الخاصة؛ السجناء والموقوفون؛ المتضررون من هدم المنازل؛ المتضررون من إجراءات سياسية؛ العمال الأجانب وآخرون. يظهر الرسم "4" أن المجموعة التي حظيت حقوقها بالاهتمام الأكبر هي مجموعة المتضررين من إجراءات سياسية (36.2%) تليها مجموعة السجناء والموقوفين (6.5%)، ومن ثم الأطفال (5.7%)، والنساء (4.9%). نشير هنا أن الكثير من التقارير لا تذكر شريحة اجتماعية محددة، على الرغم من أنها تعالج حقوق الإنسان أو تتطرق إليها. تشمل هذه الفئة المتضررين من العنف، والمتضررين في مجال الصحة، والصحفيين الأجانب، ومصابي حوادث الطرق وغيرهم. شهدت الفترة التي أُجري فيها البحث ارتفاعاً في حالات العنف، مما أدى إلى تغطية حقوق المتضررين في هذا المضمار.

الرسم " 4 " : مجموعات جرى التطرق إليها في البحث



بروز التقارير التي تتطرق إلى حقوق الإنسان

قام البحث بفحص عدد من البارومترات التي تقيس درجة بروز التقارير التي تتناول حقوق الإنسان في الصحافة العبرية. تدل درجة البروز على الأهمية التي يوليها الإعلام لموضوع حقوق الإنسان. البارومترات التي جرى فحصها هي: رقم صفحة التقرير؛ الحجم؛ عدد الكلمات في الصفحة؛ موقعها؛ إطار التصميم الجرافيكي؛ اللون؛ الصورة؛ التطرق في الصفحة الأولى.

الفرضية المتعلقة برقم صفحة التقرير هي أن الظهور في الصفحة الأولى أو الثانية (أو الثالثة بحد أقصى) يشير إلى بروزه على أجندة الصحفي. ثمة أبحاث سابقة في مجال الإعلام تعزز الادعاء أن التقرير المدرج في الصفحات الأولى من الصحيفة يحظى ببروز أكبر، ومن ثم تحظى بانتباه أكبر لدى القراء.

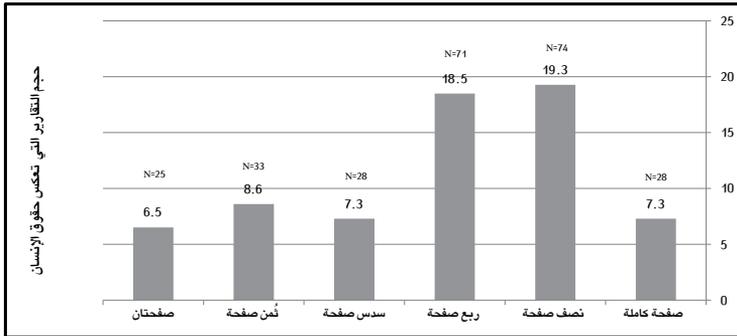
وبسبب عدم توافر إمكانية تقسيم الصحيفة إلى أجزاء عدة، ارتأينا فحص عدد التقارير التي حصلت على تناول تحت معدل جميع الصفحات ومن فوقه. تظهر النتائج أن معدل الصفحات هو 6. غالبية التقارير التي ضمت تطرقاً ما إلى حقوق

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

الإنسان (نحو 51%، 131 تقريرًا) وُضعت في الصفحات الأولى، مقابل نحو 49% (128 تقريرًا) تطرقت إلى حقوق الإنسان وأدرجت بعد الصفحة السادسة. على الرغم من أن هذا التقسيم يُشدد على أهميّة المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان، ثمة احتمال معقول أن الحديث يدور عن توزيع عشوائي، ولا ينبع من سياسة متعمّدة.

جرى تحديد المعدل في الصحافة المتلفزة بحسب عدد التقارير في النشرة الإخبارية. معدل عدد التقارير الذي احتُسب هو 6، وجرى فحص ما إذا ظهرت التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان قبله أو بعده. وعلى غرار الصحافة المكتوبة، أُدرجت نسبة 57% (71 تقريرًا) من التقارير المتلفزة التي تناولت حقوق الإنسان على هذا النحو أو ذاك كواحد من التقارير الستة الأولى مقابل 43% (54 تقريرًا) منها وُضعت بعد التقرير السادس.

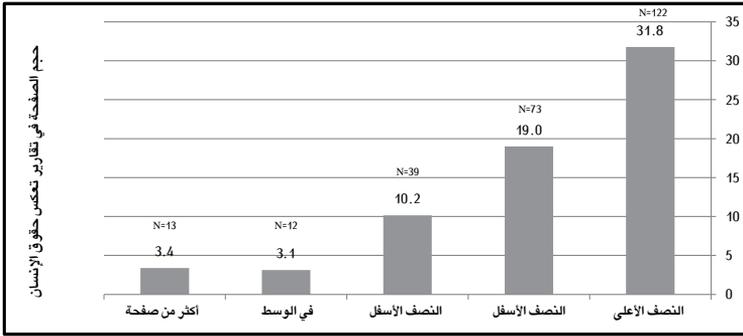
الرسم "5": مساحة التقارير التي تعكس النظرة لحقوق الإنسان في الصحافة



بواسطة مقياس البروز جرى كذلك فحص حجم التقرير. الفرضية هي أنه كلما كان حجم التقرير أكبر، حظي ببروز أكبر في الصفحة التي يُدرج فيها. أما في الصحافة المرئية، فكلما كانت مدة التقرير أطول، ارتفعت أهميته وازداد بروزه. يتبين من النتائج أن 29% من التقارير التي شملت تناولاً لموضوع حقوق الإنسان حصلت على نصف صفحة (74 تقريرًا)، وحصلت نسبة 18.5% من التقارير (71) على

تغطية بحجم ربع صفحة. 7.3% فقط من التقارير (28) التي تعالج موضوع حقوق الإنسان امتدت على صفحة كاملة، وحظيت نسبة 6.5% من التقارير بصفتين. هذه النتائج تشير إلى حقيقة أن غالبية التقارير التي تناولت حقوق الإنسان في الصحافة العبرية حظيت بمساحة محترمة، أي ربع صفحة فما فوق.

الرسم "6" - موقع التقارير بالنسبة لمساحة الصفحة



فحص التقرير كذلك مساحة المقالة. يتبين من النتائج أن معدل مساحة المقالة في الصحافة المكتوبة هو 40.625 سم². غالبية التقارير (نحو 50%) ضمت مساحة تفوق المعدل (130 تقريراً)، وحصلت نسبة 49% (129) منها على مساحة تقل عن المعدل. تُظهر هذه البيانات أن الفرق بين مساحة التقارير التي كانت فوق المعدل وتلك التي تقل عن المعدل ليس كبيراً. على الرغم من ذلك، يمكن الادعاء أن التقارير التي تناولت حقوق الإنسان حظيت بمساحة كبيرة.

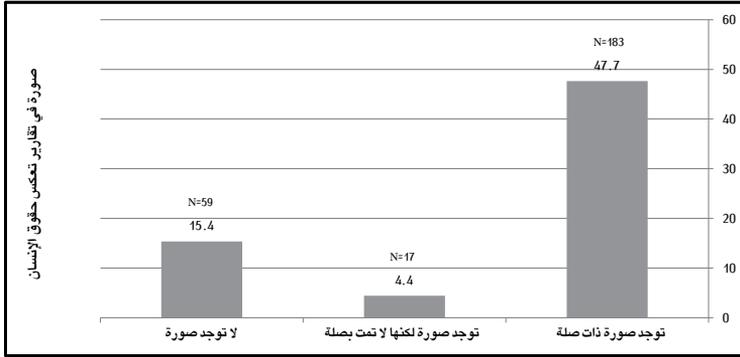
في سياق التقارير التلفزيونية، قام البحث بفحص طول مدة التقارير كمتغير للبروز. يتبين من فحص البيانات أن معدل المدة الزمنية للتقرير المتلفز هو 2.7414 دقيقة. تموضعت نسبة 71% (89 تقريراً) تحت معدل المدة الزمنية، و-27% (34 تقريراً) فوقه. يظهر من البيانات منح أهمية للتقارير التي تتناول حقوق الإنسان، لأن أكثر من نصفها ظهر في القسم الأول من النشرات الإخبارية. على الرغم من ذلك، إن جزءاً لا بأس به من التقارير التي تعالج حقوق الإنسان كان

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

قصيراً، إذا قورن بمعدل التقارير العام.

قمنا بفحص مؤشر بروز آخر هو موقع التقرير في صفحة بعينها. الفرضية هي أن التقرير المدرج في القسم الأعلى من الصفحة يبرز أكثر من التقرير الذي يُدرج في القسم الأسفل. تُظهر النتائج أن غالبية التقارير التي تعالج حقوق الإنسان وقعت في القسم الأعلى من الصفحة (31.8% - 122 تقريراً) مقابل 19% منها (73 تقريراً) وُضعت في القسم الأسفل. يتبين من النتائج أن 13 من التقارير (3.4%) حظيت بأكثر من صفحة واحدة، وهو ما يُثبت بروزاً، وتعاملاً جدياً مع المواضيع التي جرت تغطيتها.

الرسم "7" - صورة في التقارير



كمؤشر على البروز، قمنا بفحص لون التقرير. اللون الأكثر شيوعاً في التقارير هو الأسود أو الرمادي. إن لونا آخر (الأحمر والأخضر) يُبرز العنوان على نحو إيجابي أو سلبي ويشجع على القراءة. يشير اللون كذلك إلى حقيقة أن الحديث يدور عن تقرير خاص ومُغاير. تبين في البحث أن 53% من التقارير الصحفية (136 تقريراً) كانت ملونة، وكان اللون الأحمر الأكثر شيوعاً، بينما خلت نسبة 47% من التقارير (123) من الألوان.

ثمة مؤشر بروز آخر هو الصورة. تجذب الصور العين وتلفت الانتباه على نحو

خاصّ للتقرير. يُمكن للصور كذلك أن تجسّد الواقع على نحو أقوى من الكلمات. على الرغم من ذلك، في حالات كثيرة تُستبدل الصورُ النصوصَ المكتوبة، وعليه ثمة ضرورة لفحص كلِّ تقرير على حدة لغرض فهم مدلول الصورة فيها. أكثر من نصف التقارير في العينة (71% - 183 تقريراً) ضمت صورة تتصل بمضمون التقرير، بينما ضمت نسبة 6% (17 تقريراً) صورة لا تتصل بالمضمون. ولم تُلحَق صورة بـ 59 من التقارير (23%).

قام البحث كذلك بفحص البروز من خلال مساحة الصورة. تُظهر النتائج أن معدل مساحة الصور هو 21.32669 سم مربع. في 65% (131) من التقارير التي تضم صورة كانت مساحة الصورة أقل من المعدل، وفي 34% (68) من التقارير التي ألحقت فيها صورة فاقت مساحة الصورة المعدل العام لمساحة الصور.

جرى فحص مؤشّر آخر للبروز هو التغطية في الصفحة الأولى أو في بداية النشرة الإخبارية. على غرار بارومترات البروز الأخرى، التغطية في الصفحة الأولى أو في بداية النشرة تُكسب التقرير أهميّة وتُميّزه عن التقارير الأخرى. يُظهر البحث أن غالبية التقارير التي تناولت موضوع حقوق الإنسان لم تحظ بتطرق ما في الصفحة الأولى أو في بداية النشرة الإخبارية. تبين أن 166 تقريراً (41.7%) في الصحافة المكتوبة أُدرج في الصفحة الأولى.

مواضيع التقارير التي تتناول حقوق الإنسان

فُحصت في هذا الفصل المواضيع العينية التي تعالجها التقارير التي تتطرق إلى حقوق الإنسان. يبتغي هذا الفحص - بادئ ذي بدء - مراجعة درجة التزام الإعلام الإسرائيلي بحقوق الإنسان. الفرضية التي يعمل البحث بحسبها تتمثل في أنه كلما حظيت قضايا مختلفة في موضوع حقوق الإنسان بالتغطية، تعمّق صدق حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي.

بغية اختيار موضوع التحليل، ارتكز البحث على قائمة مواضيع GMMP - (Global Media Monitoring Project). المواضيع متنوّعة وتشمل مواضيع

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

فرعية. فعلى سبيل المثال، تظهر في موضوع الاقتصاد مواضيع فرعية - كالسياسة الاقتصادية وحقوق العاملين والفقر وما شابه - . يجدر بالإشارة أننا عثرنا في بعض التقارير على أكثر من موضوع واحد. من الأمثلة على ذلك الاحتجاجات الاجتماعية التي شملت تغطيتها الصحفية مواضيع فرعية، نحو: حقوق العمال؛ تحولات في السوق الإسرائيلية؛ السياسة الاقتصادية؛ وغيرها.

بغية تشخيص ميول التغطية الإعلامية بالنسبة للمواضيع المختلفة على نحو أفضل، قمنا بتقسيم المواضيع إلى ثلاث فئات مختلفة: التمحور في السياسة الاقتصادية؛ التمحور في حقوق العمال، التمحور في الموضوعين بنفس الدرجة.

كما يتبين من الرسم البياني " 8 "، يحظى موضوع الجيش والأمن بغالبية الاهتمام في الإعلام الإسرائيلي في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان (225 تقريراً). يرتبط هذا البروز بفترة التغطية التي كانت زاخرة بالأحداث الأمنية، لا سيما الاستعدادات عشية التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة لغرض الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والذي قُض مضاجع قيادات المؤسسة العسكرية في إسرائيل.¹³

نوضح في هذا السياق أن التطرق إلى موضوع حقوق الإنسان لا يعني بالضرورة تأييد تطبيقها. سنناقش هذا الموضوع بتوسع في الفصل الذي يتناول تحليل المضامين. غالبية التقارير - إن لم تكن جميعها - تعاملت مع الحدث من خلال الانتهاك الصارخ لحق الفلسطينيين في تقرير المصير. تعاملت تقارير في محطات البث مع الحدث كنوع من " الانتفاضة الثالثة " التي يُفترض بإسرائيل أن تقوم بقمعها.

بالإضافة إلى موضوع الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية، وقعت أحداث أمنية أخرى دفعت إلى حصول تغطية صحفية مكثفة. أحد هذه الأحداث هو " هبوط

13. التلّرق في وسائل الإعلام إلى التوقّعات بخصوص العنف والمظاهرات من قبل رجالات الجيش في إسرائيل. رافق الأمر تصريحات سياسيين إسرائيليين اعتبروا الخطة الفلسطينية إجراءً أحاديًا يلحق الضرر بعملية السلام والمفاوضات. الأخير للموقع في تاريخ 2.12.2011. <http://www.mako.co.il/news-military/israel/Article-fe763bb50b3a131017.htm> (الدخول)

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

الأجانب المؤيدين للفلسطينيين في مطار اللد " أو " أسطول الحرية إلى غزة " ¹⁴. اختار المبادرون إلى الحدثين نوعاً جديداً من الخطوات الاحتجاجية التي ابتغت كسر الحصار على غزة وعلى الأراضي المحتلة. جرت تغطية الحدثين من خلال الانتهاك اللفظي لحق المتظاهرين في الاحتجاج وإسماص أصواتهم. ثمة أحداث أخرى جرت تغطيتها إعلامياً بكثافة هي أحداث " النكبة " وأحداث " النكسة " ¹⁵. جرى التعامل في هاتين الحالتين مع المتظاهرين (وهم من الفلسطينيين مواطني إسرائيل) كمثيرين للشغب ومخالفين بالقانون، وكمن لا يُسمح لهم بالضرورة بالتظاهر والتعبير عن مواقفهم وآرائهم.

الموضوع الثاني الذي يرتبط الانشغال فيه بحقوق الإنسان كان حقوق العمال والاحتجاجات (60 تقريراً). وكما ذُكر آنفاً، كان العام 2011 زاخراً بالاحتجاجات في الشارع الإسرائيلي. المطالبان الأساسيان للمحتجين تمثلاً في " العدالة الاجتماعية " و " الحقوق الاجتماعية ". وعلى العكس مما تُظهر نتائج الأبحاث السابقة، خصّص الإعلام الإسرائيلي صفحات كثيرة ودقائق بث طويلة لتغطية الاحتجاجات (راجعوا: نماذج)، وتمثّلت هذه التغطية في غالبيتها بنزعة إيجابية ومؤيدة ¹⁶. غالبية وسائل الإعلام (باستثناء صحيفة "يسرائيل هيوم") عبّرت عن تعاطفها مع الحركة الاحتجاجية في التقارير كما في المقالات التحليلية. " هذا الاحتجاج الذي بدأته بضع خيام في روتشيلد، هو من الاحتجاجات الأكثر تسويةً وفخامةً في تاريخ الدولة " - هكذا كتب غدعون شالوم وعوديد موران في تقريرهما حول المظاهرة في تل أبيب ¹⁷. ظهرت حماسة مُشابهة في أقوال مراسلين في وسائل إعلامية إضافية.

الفجوة الكبيرة بين تعامل الإعلام مع الاحتجاجات المتعلقة بمواصلة الاحتلال ووضع الفلسطينيين في إسرائيل، وتعامله مع الاحتجاجات الاجتماعية في صيف عام 2011، يرتبط بالتقسيم الذي أجريناه بين المواضيع المختلفة. رُبط الانشغال

¹⁴ http://www.ynet.co.il/articles/0.7340.L-4077107.00.html (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 2.12.2011).

¹⁵ http://www.ynet.co.il/articles/0.7340.L-4069140.00.html (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 2.12.2011).

¹⁶ http://www.the7eye.org.il/PaperReview/Pages/paper__review__310711__deep__.16 currents.aspx (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 9.12.2011).

¹⁷ يدعوت أحرّونوت، 31.7.2011.

في مواضيع اجتماعية بهذه الفئة يعزّز بروز هذه المواضيع نحو مستوى أعلى. على سبيل المثال، يرفع ربط موضوع الفقر مع حقوق العاملين، والاحتجاج، وأزمات اقتصادية تتصل بالرفاه الاجتماعي، يرفع التغطية إلى 65%. تأييد الإعلام للاحتجاجات في الشارع الإسرائيلي يستوجب فصلاً من الناحية البحثية بين الفئات الفرعية المرتبطة بالوضع الاقتصادي. ثمّة علاقة بين الاحتجاج الاجتماعي والفقر، وارتبطت غالبية التقارير حول الفقر بالاحتجاج، لكننا ارتأينا الفصل بينها، لأن من قام بالاحتجاج في الشارع الإسرائيلي هي الطبقة الوسطى.¹⁸

في أغلب الحالات، جرت تغطية الفقر في الإعلام من خلال التشديد الخاص على الحق في "الحياة الكريمة". قام البحث الذي أجراه ولسفيلد (2006) بفحص تغطية موضوع الفقر في الإعلام الإسرائيلي المكتوب على امتداد نصف عام، وتوصل إلى استنتاج ملخصه أنّ الصحف اليومية الأربع تُقلّ من تغطية موضوع الفقر. بالاعتماد على معطيات ذلك البحث، تبين أن 0.3% فقط من مجمل التغطية الإعلامية عالجت موضوع الفقر على نحو مباشر. يتبين من البحث الحالي أن موضوع الفقر لوحده يحظى بتغطية بنسبة 4% فقط. وهي نتيجة جدّ مشابهة لما توصل إليه ولسفيلد. التفسير لهذا المعطى المتدني نسبياً هو فصل التقارير الصحفية التي تتعلق بالوضع الاقتصادي، كما شرحنا آنفاً، بحيث يصبح هذا المعطى ذا صلة بالفقر فقط في الحالات التي جرت فيها تغطية الفقراء بدون علاقة بالاحتجاجات الاجتماعية.

الموضوع الثالث الذي جرت تغطيته هو "الأزمات الاقتصادية ودولة الرفاه" (52 تقريراً). تجدر الإشارة أنّ هذا الموضوع يعرض رد المؤسسة الحاكمة على الاحتجاجات، لكنه يشمل أبحاثاً لجمعية ومنظمات اجتماعية تعالج السياسات الاجتماعية بشكل مباشر. هذا الموضوع، وموضوع "السوق الإسرائيلية ومؤشرات اقتصادية" (24 تقريراً)، يُظهران أنّ الإعلام الإسرائيلي، لا سيّما الزوايا الاقتصادية فيه، قد خفّف من نزعته الفوقية والمؤسّساتية في العام الأخير (2011). ضمت غالبية التقارير انتقادات للنخب الاقتصادية على الرغم من أن

18. <http://www.themarker.com/news/tent-protest/1.675518> (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 9.12.2011).

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

الزوايا الاقتصادية عبّرت عن تعاطفها تجاههم.

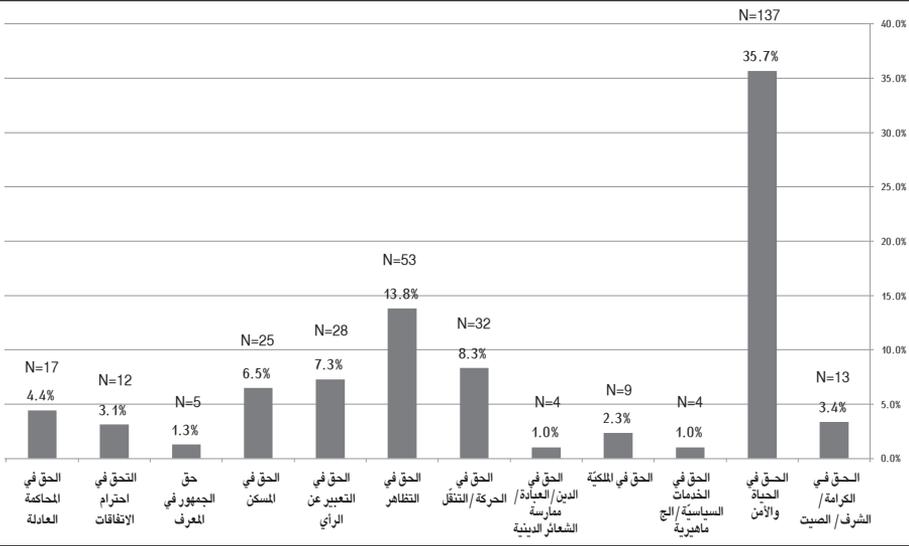
شكّلت " الجريمة والعنف " الموضوع الرابع المتعلق بحقوق الإنسان من حيث تناول وسائل الإعلام. في فترة إجراء البحث حصل ارتفاع في حالات الجريمة والعنف بأشكاله المختلفة في المجتمع الإسرائيليّ بعامة، وفي المجتمع العربيّ - الفلسطينيّ على وجه الخصوص. من أنواع العنف نذكر كلاً ممّا يلي: القتل؛ الضرب؛ حوادث الطرق؛ السطو؛ تجارة الأسلحة؛ وغيرها. نشير هنا أنّ غالبية الحالات التي ضمها البحث قامت بالتشديد على حقوق المتضرّرين، حتى حين دار الحديث عن حوادث الطرق. جرى التشديد كذلك على الحقّ في الحياة، والحقّ في المحاكمة المنصفة، وحقوق أخرى شكّلت محور تغطية حالات الجريمة والعنف.

من المهم أن نوضح هنا أيضاً أننا قمنا بالتفريق في هذه الفئة كذلك بين الجريمة والعنف بشكل عام وبين " العنف ضد النساء " (20 تقريراً) و " العنف ضد الأطفال " (7 تقارير). يتعلق هذا التفريق بطبيعة الحقوق؛ إذ ثمة حقوق عينية تحمي النساء والأطفال. يوفّر هذا التفريق - في ما يوفّر - مؤشراً واضحاً حول حجم العنف ضد هاتين الشريحتين المسحوقتين.

تطرّقت وسائل الإعلام إلى موضوع آخر في سياق حقوق الإنسان هو " حقوق الأقليات ". ارتبطت التغطية في هذه الفئة بالجمهور العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، وبخاصّة في قضايا التخطيط والبناء، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي في النقب. انتهكت التقارير في غالبيتها حقوق الأقليات، باستثناء التقارير الواردة في صحيفة " هآرتس ". تطرقت التقارير التي خضعت للفحص إلى هدم المنازل في النقب كخطة لـ " تنظيم البلدات " من خلال تجاهل شبه مطلق لحقيقة أنّ خطوة كهذه تجرّ مصادرة أراض تابعة لسكان في الدولة، ممّا يتسبب في انتهاك " الحق في التملك والممتلكات "، و " الحقّ في اختيار مكان السكن "، و " الحقّ في الحفاظ على أسلوب الحياة " .

وأخيراً حظي موضوع " التعليم والمؤسّسات الأكاديمية " (21 تقريراً) بتناول جديّ مع التشديد على حقوق الإنسان. حظيت المواضيع المتبقية بتغطية لم تتعدّ تقريراً واحداً أو تقريرين.

الرسم "9" - الحقوق التي جرى التطرق إليها في التقارير التي خضعت للفحص (النسب المئوية والأرقام)

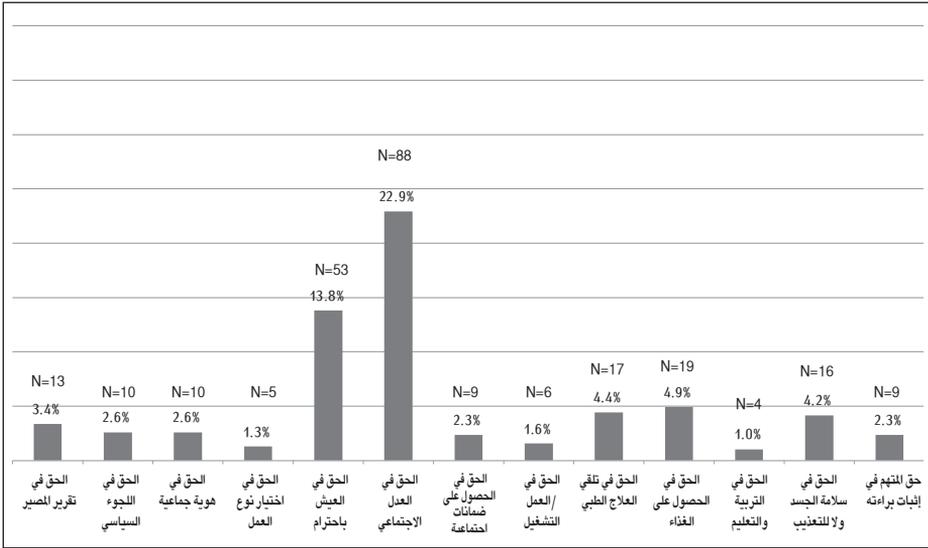


الحقوق التي جرى التطرق إليها

على غرار الفصل السابق، سنتناول في هذا الفصل الحقوق التي تحظى بأعلى درجة من التغطية في الإعلام الإسرائيليّ على نحو مفصّل. في مُجمَل الأمر، كان هناك تطرّق لـ 672 حقًا في 384 تقريرًا جرى فحصها في الصحافة المكتوبة وتلك المرئيّة. وكما أظهر الفصل السابق، حصل موضوع "الجيش والأمن" على حصّة الأسد في تغطية الإعلام لموضوع حقوق الإنسان، لكن لم يكن من الواضح ما هي الحقوق التي حصلت على التناول الأكبر كجزء من هذا الموضوع.

عندما نشرع في تفصيل الحقوق التي يغطّيها الإعلام الإسرائيليّ، نفرّق بين حقوق الأطفال والبالغين. يركّز هذا التفريق على حقيقة وجود وثيقة خاصّة

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي



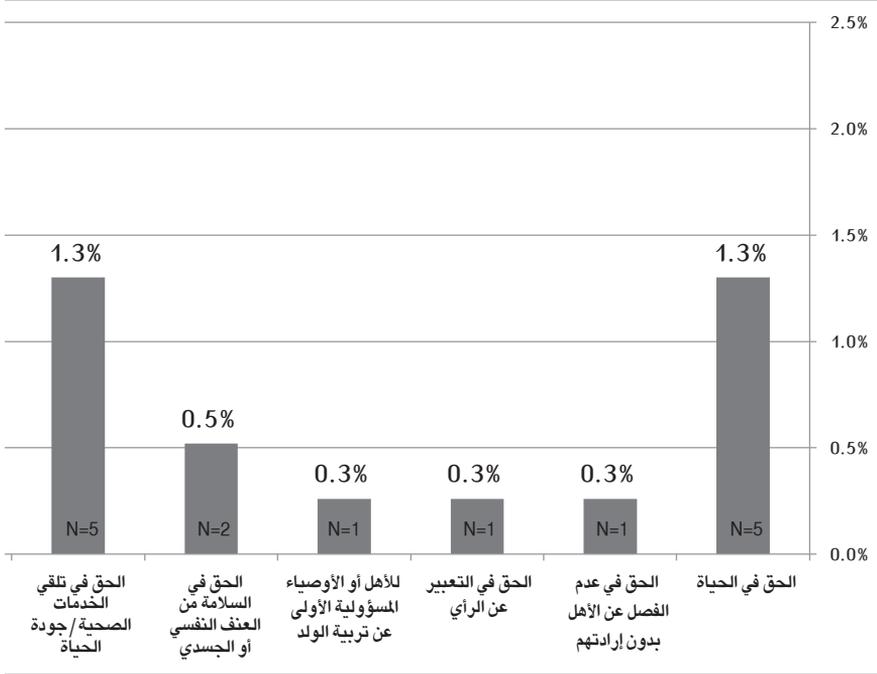
بالأطفال،¹⁹ ويجري التعامل مع هؤلاء ككيان قانوني قائم بحد ذاته. وثيقة حقوق الطفل تصرّح على نحو واضح أنّ "الطفل يحتاج لضمانات ورعاية خاصّتين، بسبب عدم بلوغه البدنيّ والنفسيّ، بما في ذلك الحماية القانونية اللائقة قبل الولادة وبعدها".

يُظهر الرسم "9" أنّ "الحق في الحياة والأمن" هو ذلك الذي حظي بالتطرّق الأكبر في التقارير التي جرى فحصها، حيث أكد 137 تقريراً (35.7%) هذا الحقّ. نقصد في هذا السياق ذلك التطرّق الذي ينادي بتطبيق الحقّ، أو ذلك الذي ينتهكه.

جاء "الحق في العدالة الاجتماعية" في المرتبة الثانية من حيث التناول في التقارير التي خضعت للفحص (88 تقريراً، 22.9%). لا شك في أنّ تناول "الحق

http://www.btselem.org/hebrew/international_law/convention_on_the_rights_of_the_child (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 25.12.2011).

الرسم " 10 " - الحقوق التي جرى التطرق إليها عند تغطية مواضيع ترتبط بالأطفال

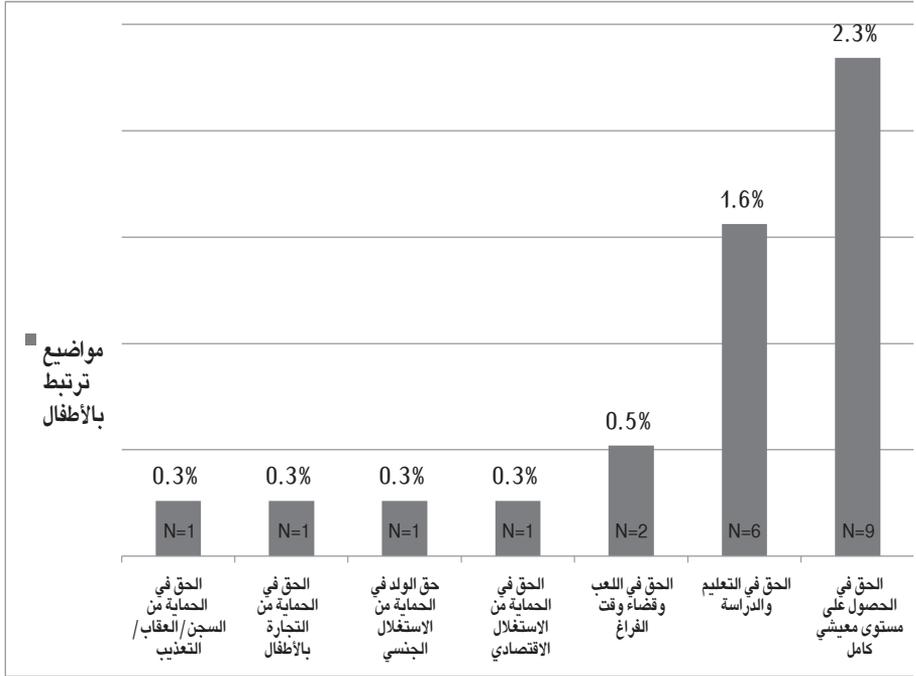


في العدالة الاجتماعية " قد شهد تزايداً على ضوء تغطية الإعلام الإسرائيلي للاحتجاجات الاجتماعية في العام 2011. بعامّة، يمكن القول إنّ الإعلام أيد تطبيق هذا الحقّ، لكننا سنقوم لاحقاً بفحص هذه العلاقة على نحوٍ معمّق.

" الحقّ في الحياة الكريمة " و " الحقّ في التظاهر " وصلاً إلى المكان الثالث من حيث تطرّق الإعلام إليهما كمّيّاً (53 تقريراً - 13.8%). هذا التناول يرتبط هو كذلك بالاحتجاجات الاجتماعية.

الارتفاع في حالات العنف في المجتمع الإسرائيلي (والتي توقّفنا عندها آنفاً) تفسّر حقيقة حصول " الحقّ في المحاكمة العادلة " على المكان السادس من حيث

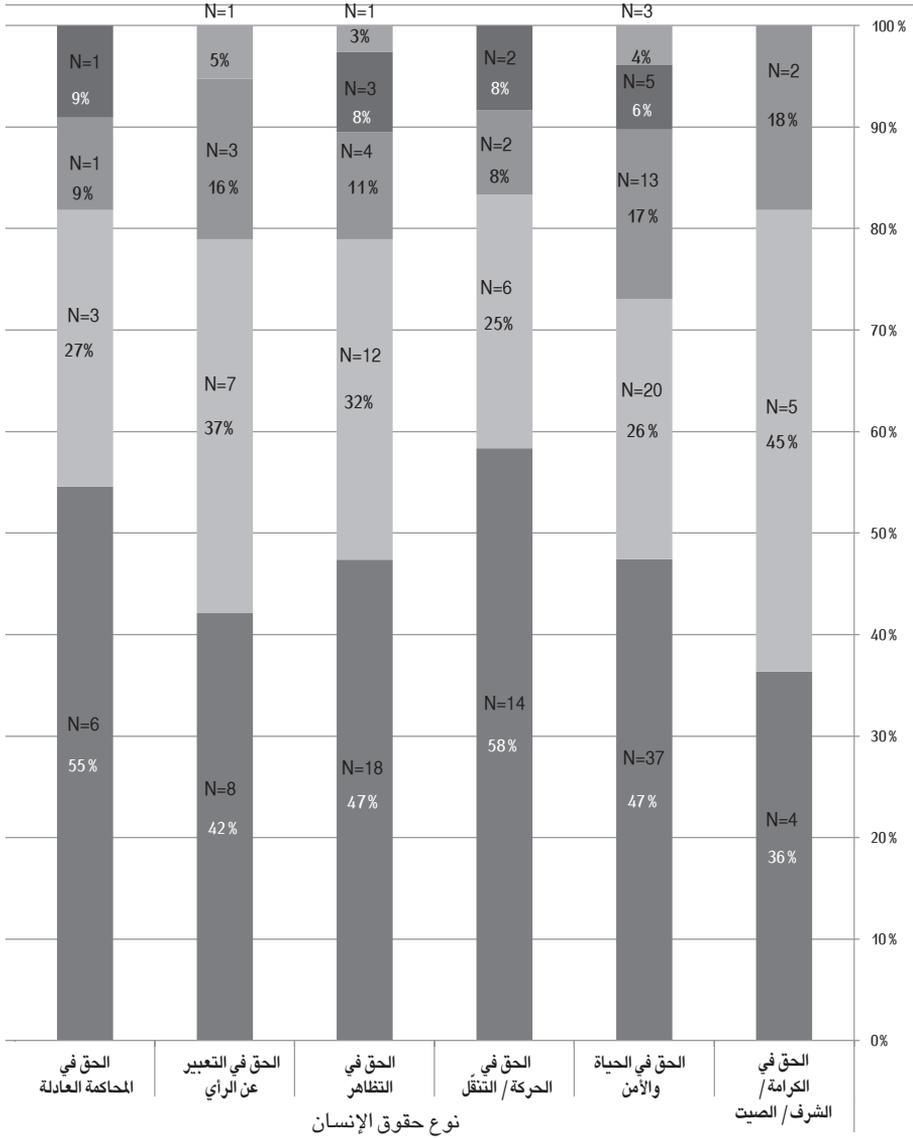
خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي



التناول من قِبَل الإعلام الإسرائيلي (4.4%).

بالنسبة لتغطية الأطفال، يتبين من البحث أن الحق الذي جرى إبرازه على نحو خاص هو "حق الطفل في التمتع بمستوى معيشي عالي"، وقد حصل على تناول في 2.3% من مجموع التقارير التي جرى فحصها. الانشغال في هذا الحق يرتبط هو كذلك بالاحتجاجات الاجتماعية. غالبية التقارير حول الأطفال (وعددها 9) ارتبطت على نحو مباشر بالاحتجاجات في الشارع الإسرائيلي. هذا الأمر يفسر كذلك سبب حصول "حق الأطفال في الحياة" على المكان الثالث في تناول وسائل الإعلام (1.3%). لا يعني ذلك أن هذا الحق ليس مهماً، بل انصباب جُل الاهتمام في

الرسم " 11 " - حقوق مقابل المساحة والموقع في التغطية الإعلامية



خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي



العام 2011 على الاحتجاجات والعدالة الاجتماعيّة. على الرغم من أن عدد التقارير التي تناولت حقوق الطفل كان قليلاً، فإنّ كلّ واحدة من استمارات الترميز أُدرجت أربعة حقوق مختلفة، وهو ما يفسر تنويع الحقوق التي طُرحت في هذا السياق. تضاف إلى هذا حقيقةً تناوُل بعض التقارير للعائلة ككلّ، لا للأطفال على نحو خاصّ. التقارير التي غطت احتجاجات الحاضنات هي مثال على ذلك.

حقوق الإنسان وبارومترات البروز

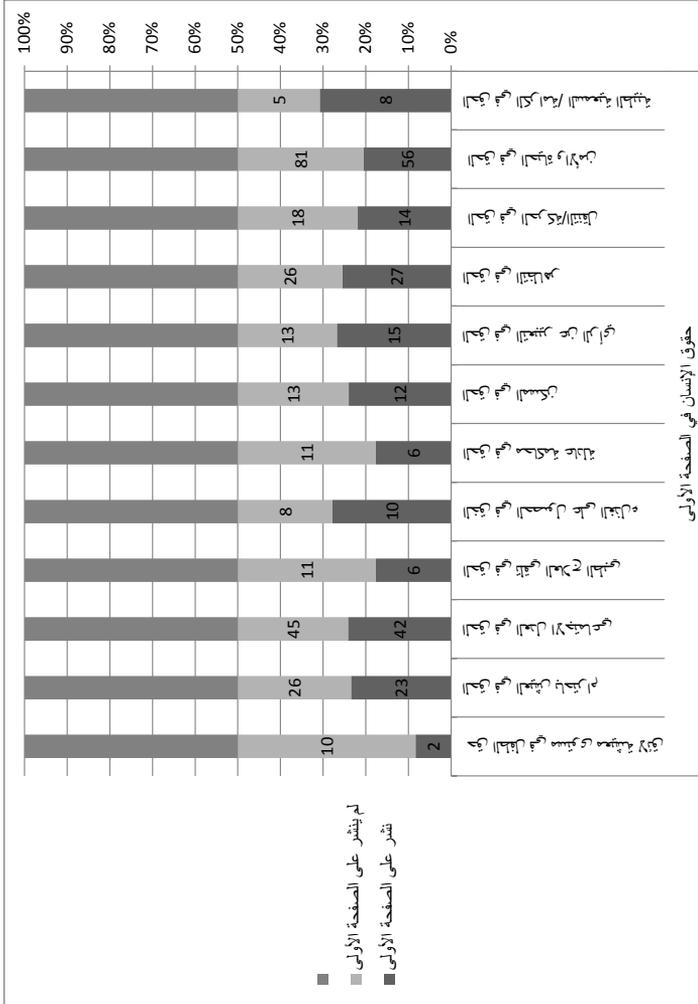
بعد القيام بالذُكر المفصّل للحقوق التي حظيت بالتناول الأكثر في الإعلام الإسرائيليّ، ثمة ضرورة للتوقف عند بارومترات البروز بالنسبة لحقوق الإنسان. الفرضية هي أن الحقوق التي يحاول الإعلام الإسرائيليّ الترويج لها ويوليها الأهميّة الأكبر هي تلك التي تبرز على نحو خاصّ خلال التغطية.

فحصنا في اختبار بروز الحقوق مساحة وموقع التغطية بالنسبة للحقوق المختلفة. نقطة الانطلاق هي أنه كلما كانت المساحة أكبر، ارتفعت عندها أهميّة الحق. يتبين من النتائج أن "الحقّ في العدل الاجتماعيّ" قد حظي بتغطية على مساحة تعدت صفحة واحدة في 15 مرّة، بينما حظي "الحقّ في الحياة والأمن" بتغطية على مساحة تعدت صفحة واحدة في 13 مرّة. حصل هذان الحقان على تناول أكبر في تغطية الصفحة الواحدة، وفي تغطية نصف الصفحة الأسفل، ونصف الصفحة الأعلى (انظر الرسم "10"). عند فحص موقع الحقوق، وبمراعاة حقيقة أن التقرير الصحفي يحظى ببروز أكبر إذا جرت تغطيته على امتداد صفحة أو أكثر، أو في النصف الأعلى من الصفحة، يمكن الاستنتاج عندها أن "الحقّ في العدالة الاجتماعيّة" و "الحقّ في الحياة والأمن" حظيّا بالانتباه الأكبر من قبل محرري وسائل الإعلام في البحث الحاليّ.

التفسير لذلك ليس بالأمر الجديد. فالإعلام الإسرائيليّ يولي أهميّة كبيرة لـ "الأمن"، مما يفسر بروز التقارير في هذا الموضوع. علاوة على ذلك، عزز تأييد الإعلاميين لاحتجاجات الشوارع في إسرائيليّ بروزَ التقارير التي تناولت الحقّ في العدل الاجتماعيّ.

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

الرسم " 12 " - الحقوق التي تغطي في الصفحة الأولى



جرى فحص مؤسّر آخر للبروز وحقوق الإنسان هو تطرّق الإعلام الإسرائيليّ إلى الحقوق في الصفحة الأولى. يُستشَفّ من النتائج أنّ "الحقّ في العدل الاجتماعيّ" و "الحقّ في الحياة والأمن" حظيًا بالتناول الأكثر في الصفحة الأولى أو في بداية النشرة. جرى ذكر "الحقّ في الحياة والأمن" 56 مرّة، و "الحقّ في العدل الاجتماعيّ" 42 مرّة في هذه المواضع.

كيفية تطرّق الإعلام إلى الحقوق

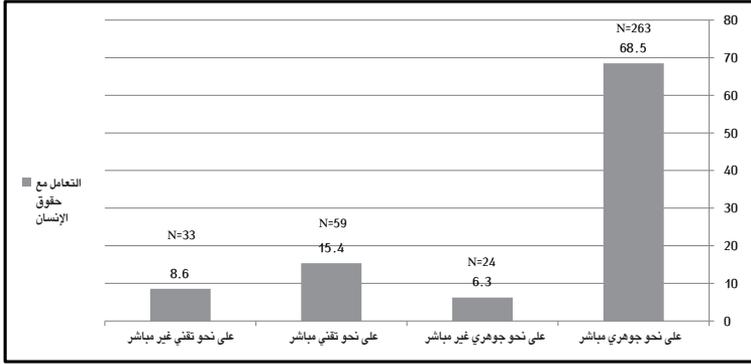
بينما يعرض الرسمان "9" و "10" صورة واضحة حول الحقوق التي تطرّق إليها الإعلام الإسرائيليّ، يُظهر الرسم "13" كيفية تطرّق الإعلام إلى هذه الحقوق. بغية الوقوف على خصائص التغطية، طُورت لغايات هذا البحث بارومترات تطرّق، وجرى تقسيمها إلى أربعة أنواع: تطرّق جوهريّ مباشر؛ تطرّق جوهريّ غير مباشر؛ تطرّق تقنيّ مباشر؛ تطرّق تقنيّ غير مباشر. تُظهر النتائج أنّ الإعلام الإسرائيليّ قد قام بتغطية تقارير مع تشديد خاصّ على حقوق الإنسان. بحسب النتائج، كان هناك تطرّق على نحو جوهريّ مباشر إلى حقوق الإنسان في 68.5% من التقارير الصحفية، مقابل تطرّق على نحو تقنيّ مباشر في 15.4% من التقارير (59 تقريراً). في 6.3% من التقارير (24)، جرى التطرّق إلى حقوق الإنسان على نحو جوهريّ غير مباشر، وفي 8.6% منها (33) جاء التطرّق إلى حقوق الإنسان على نحو تقنيّ غير مباشر.

على الرغم من أنّ غالبية التطرّقات إلى حقوق الإنسان قد وقعت في فئة الجوهريّ المباشر، لا يعكس الأمر درجة التزام الإعلام الإسرائيليّ تجاه حقوق الإنسان. فالتطرّق إلى الموضوع لا يعني دعمًا وتأييدًا لتطبيق حقوق الإنسان على نحو جوهريّ مباشر. على الرغم من ذلك، يمكن القول إنّ الإعلام الإسرائيليّ يدرك وجود قيم حقوق الإنسان عند قيامه التغطية الصحفية.

يُظهر الفحص أنّ تعامل وسائل الإعلام (في العينة المنتقاة) مع "الحقّ في العدل الاجتماعيّ" قد جرى على نحو جوهريّ مباشر في غالبية الحالات (97%). في نسبة 3% المتبقية، جرى تناول الأمر على نحو جوهريّ غير مباشر. أظهرت النتائج

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

الرسم " 13 - كيفية تطرُّق الإعلام الإسرائيلي إلى حقوق الإنسان



التي تتعلّق بتعامل الإعلام مع " حفظ الحقّ الجماعيّ " أمرًا مفاجئًا؛ إذ يُظهر الفحص أنّ التعامل مع هذا الحقّ جاء في غالبية المرات (نحو 43%) على نحو تقنيّ غير مباشر، بينما تعاملت وسائل الإعلام معه على نحو جوهريّ مباشر في 29% من المرات فقط.

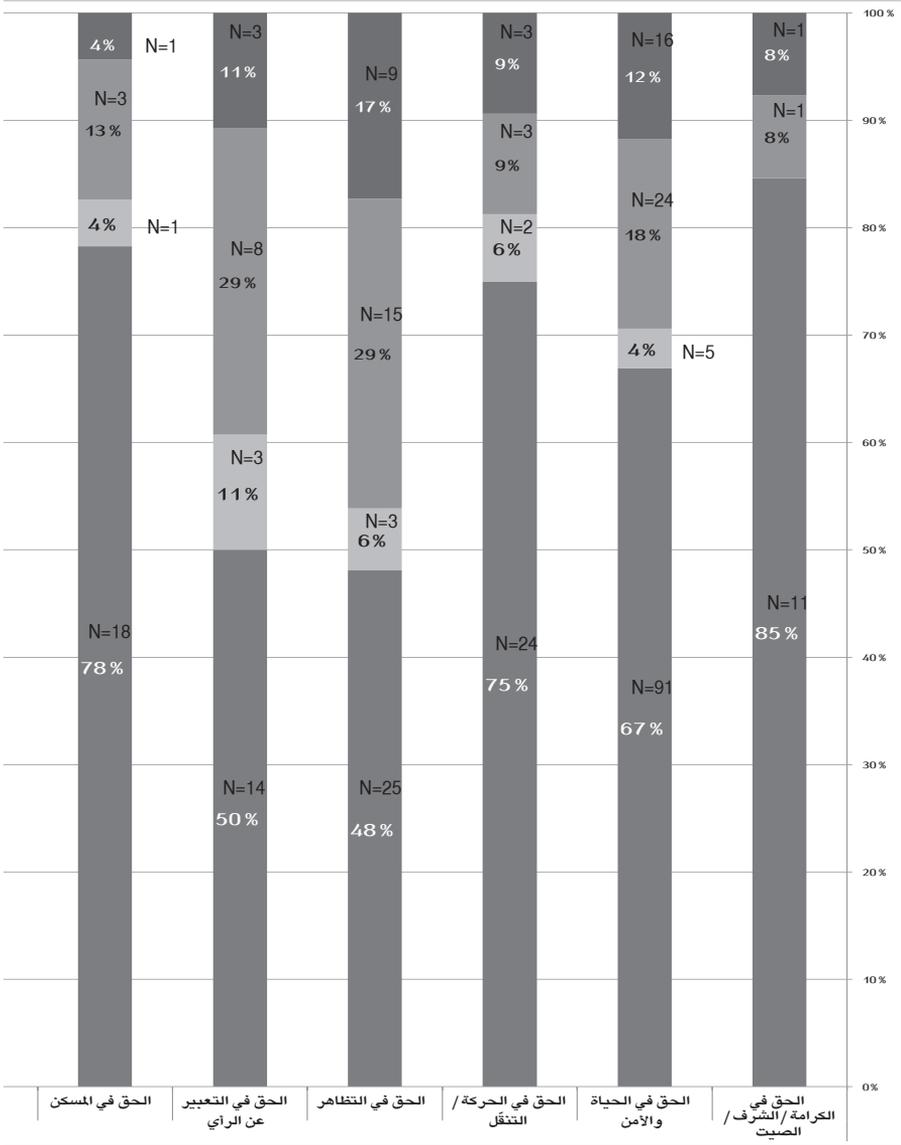
دعم او انتهاك حقوق الإنسان

1. مضمون التقرير

راجعت الفصول السابقة الحقوق التي يتطرّق إليها الإعلام الإسرائيليّ، وكيفية تطرّق هذا الإعلام إلى حقوق الإنسان. سنقوم في هذا الفصل بفحص التزام الإعلام الإسرائيليّ تجاه حقوق الإنسان. قمنا بعملية فصل بين العنوان ومضمون التقرير لأغراض البحث.

تُظهر تجربة سابقة ميل الإعلام إلى تلخيص التقرير في العنوان. يشير الباحثون في حقل الإعلام أنّ العنوان يحمل في طياته ثلاث وظائف أساسية: تحفيز القارئ ولفت انتباهه للتقرير؛ مساعدته على انتقاء التقارير المثيرة؛ نقل خلاصة المعلومات للقارئ (نير، 1994). يمكن الاستخلاص من هذه التعريفات أنّ الناس يميلون إلى قراءة العناوين ومن ثمّ اتّخاذ القرارات حول ما إذا كانوا يرغبون في قراءة أكثر

الرسم " 14 " - تعامل وسائل الإعلام مع حقوق عينية

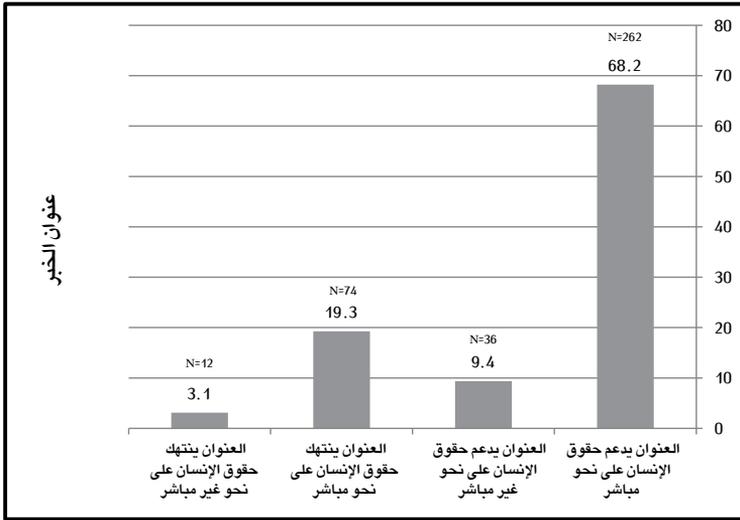


الإلتزام بحقوق الإنسان

عمقاً. لهذا السبب ارتأينا القيام بالفصل بين العنوان والمضمون.

بغية فحص ما إذا كان العنوان يدعم حقوق الإنسان أو ينتهكها، تمحور البحث في عدد من الأسئلة التي فحصت هذه المسألة على نحو مباشر وعلى نحو غير مباشر، وقاست حجم الدعم أو الانتهاك. تطرقت الأسئلة -في ما تطرقت- إلى شتى الحقوق في العنوان، وكذلك إلى السؤال حول ما إذا تطرقت العنوان إلى عدد من الحقوق. وتطرقت كذلك إلى وجود تصادم بين هذه الحقوق أو أنه ثمة توازن في ما بينها.

الرسم " 15 " : هل يدعم العنوان حقوق الإنسان أم ينتهكها؟



تُظهر النتائج تأييد العناوين في الإعلام الإسرائيلي في أغلب المرات على نحو مباشر لحقوق الإنسان (68.2% - 262 تقريراً). في المقابل، ظهر انتهاك مباشر لحقوق الإنسان في العنوان في 19.3% من التقارير فقط (74 تقريراً) (الرسم " 11 "). يمكن تفسير الأمر بحقيقة مُفادها أن الإعلام يميل -في المعتاد- إلى تغطية

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

الأحداث التي تتميز بتماثل اجتماعي، كقتل النساء، والاحتجاجات، وحقوق الأطفال، وما شابه. هذا التماثل يوجّه الإعلام بشكل عام، ويدفعه نحو دعم حقوق موضوع التقرير المكتوب أو المرئي.

على الرغم من ذلك، حصلت بعض حالات انتهاك فيها الإعلام الإسرائيلي على نحو مباشر حقوق الشخصيات المركزية في التقرير. يُظهر فحص معمق أجريناه أن هذه الانتهاكات تحصل -في المعتاد- في المواضيع الأمنية التي تُعتبر خارج الإجماع السياسي الإسرائيلي. لم تعبّر وسائل الإعلام عن مراعاة لحقوق الإنسان في غالبية الحالات التي تناول فيها التقرير قضايا أمنية وحقوق الفلسطينيين. على الرغم من ذلك، يمكن القول إن الإعلام قام بتأييد أبطال فلسطينيين في بعض الحالات، كما حصل عند اغتيال الممثل جوليانو مير - خميس.

يمكن العثور على إثبات للدعاء السابق في الدرجة التي يدعم فيها العنوان حقوق الإنسان أو ينتهكها. وكما شرحنا سابقاً، استُخدم سلم قيم ترتيبي 5-1 لغرض فحص درجة دعم أو انتهاك حقوق الإنسان، ويشير فيه الرقم "5" إلى أعلى درجة من الدعم لحقوق الإنسان، بينما يشير الرقم "1" إلى انتهاكها.

يُظهر الجدول "2" درجة دعم أو انتهاك حقوق الإنسان في التقرير. تُظهر البيانات البحثية أنّ العنوان في 161 تقريراً (من أصل 262 تقريراً) يدعم حقوق الإنسان، وأنّ الدعم لهذه الحقوق من قِبَل وسائل الإعلام مرتفع (القيمة "5").

في المقابل، وعندما "لا يدعم العنوان حقوق الإنسان على نحو مباشر"، فإنّ دعم الإعلام لحقوق الإنسان يتراجع للقيمة "3". عندما يدور الحديث عن "عنوان ينتهك حقوق الإنسان على نحو مباشر"، يتبيّن أن التقارير الصحفية التي ينتهك فيها العنوان حقوق الإنسان (74 تقريراً في المجموع العام)، يكون الانتهاك من قبل الإعلاميين حاداً للغاية. الاستنتاج في هذه الحالة هو، إذاً، عدم توافر أي عنوان يدعم على نحو قليل حقوق الإنسان أو ينتهكها على نحو قليل.

الجدول "2" - درجة دعم أو انتهاك حقوق الإنسان في العنوان

المجموع الكلي	درجة دعم / انتهاك العنوان لحقوق الإنسان				العنوان يدعم حقوق الإنسان على نحو مباشر	العنوان ينتهك حقوق الإنسان
	5. يدعم بدرجة كبيرة	4.00	3.00	2.00		
262	161	64	30	7	العنوان يدعم حقوق الإنسان على نحو مباشر	العنوان ينتهك حقوق الإنسان
36	2	9	14	11	العنوان يدعم على نحو غير مباشر حقوق الإنسان	العنوان ينتهك حقوق الإنسان
74	36	26	10	2	العنوان ينتهك حقوق الإنسان	العنوان ينتهك حقوق الإنسان
12	4	2	5	1	العنوان ينتهك على نحو غير مباشر حقوق الإنسان	العنوان ينتهك حقوق الإنسان
384	203	101	59	21	المجموع الكلي	

عمل البحث على فحص إمكانية حصول تصادم أو توازن بين عدد من الحقوق في نفس العنوان. يوفر هذا الفحص مؤشرًا لوعي الإعلام بأن ثمة توترًا بين حقوق مختلفة. يمكن العثور على مثال حول هذا الأمر في تغطية احتجاجات الأطباء حيث يحصل تصادم ما بين حقوق الأطباء وحق المريض في "الحصول على خدمة طبية".

تُظهر النتائج وجود توازن بين الحقوق في العنوان في أغلب الحالات (في 354 تقريرًا). في أغلب المرات، أشار العنوان -كما التقرير الصحفي- إلى حق واحد فقط (أو عدد من الحقوق التي يتماشى كل منها مع الآخر). في المقابل، لم تُعرض في 344 تقريرًا صحفيًا حقوق يتصادم كل منها مع الآخر، واقتصر التصادم على 39 تقريرًا.

2. مضمون التقرير الصحفي

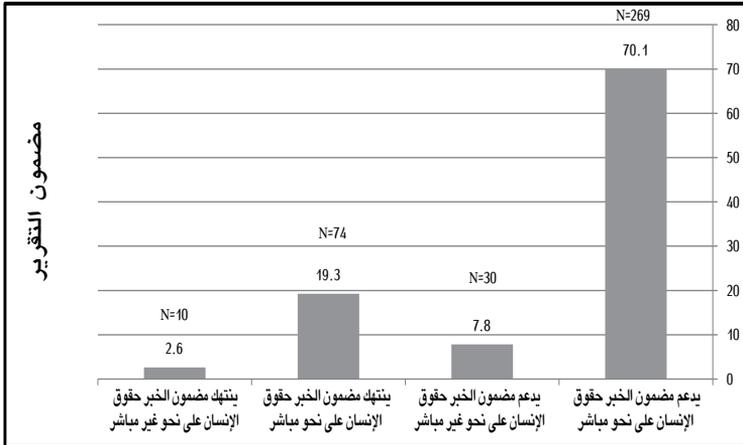
يتشابه تحليل مضمون التقرير الصحفي مع تحليل عنوان التقرير أعلاه. في هذه الحالة كذلك، جرى اختيار سلمٍ يدرج درجة دعم أو انتهاك حقوق الإنسان.

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

وجرى فحص المضمون لاستبيان ما إذا كان ثمة تصادم أو توازن بين الحقوق المختلفة في النص. ارتكز تحليل مضمون التقارير على تحليل خطاب أساسي تناول استخدام المصطلحات، لا سيما النعوت التي استخدمها كتبة المقالات لتوصيف الحالة التي تطرّق إليها التقرير الصحفي. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بفحص الاقتباسات من أشخاص جرى التطرّق إليهم في التقارير، وكان هناك دعم لحقوقهم أو انتهاك لها. شمل التحليل نسبة الاقتباس من مُجمل النص.

قبل الشروع في مناقشة النتائج، ينبغي التوضيح أن السبب في إضافة أسئلة لفحص مضمون التقرير تتعلق بحقيقة أن المضمون أكثر اتساعاً ومعلوماتية من العنوان. يُتوقع من مضمون التقرير أن يستوفي متطلبات المهنية والإنصاف الإعلاميين، أي أن يقوم بتغطية حيادية تتناول مواقف الشخصيات المركزية في التقرير. يؤدي هذا الأمر، في بعض الأحيان، إلى تصادم بين حقوق الشخصيات المختلفة. قمنا بمراجعة الاقتباسات ونسبة الاقتباس في كل تقرير صحفي، بغية الوقوف على التصادم بين الحقوق داخله. بعامّة، تُخصّص وسائل الإعلام مساحة أكبر للمواقف التي تعتقد بضرورة إبرازها، وتقتبس المواقف التي تؤيدها.

الرسم " 16 " : تأييد أو انتهاك حقوق الإنسان في مضمون التقرير



لا يوفر هذا القسم معلومات حول درجة الدعم أو الانتهاك لحقوق الإنسان في المضمون فحسب، بل يفحص كذلك هوية اللاعبين الذين يميل الإعلام إلى دعمهم. على هذا النحو يفحص البحث ما إذا كان الإعلام يميل إلى دعم المستوطنين في الأراضي المحتلة أو الفلسطينيين؛ الرجال أو النساء، وغيرهم.

تُظهر نتائج البحث دعم مضمون التقارير الصحفية في 70.1% منها (265 تقريراً) على نحو مباشر لحقوق الإنسان. في المقابل، تنتهك نسبة 19.3% من التقارير (74 تقريراً) هذه الحقوق. هذه النتائج تشبه تلك التي تمخّضت عن تحليل العنوان.

يبين الجدول "3" درجة الدعم أو الانتهاك لحقوق الإنسان في مضمون التقارير. درجة الدعم لحقوق الإنسان مرتفعة جداً في فئة "مضمون يدعم حقوق الإنسان على نحو مباشر" (القيمة "5")، وهو الأمر الذي في الإمكان معانيته في 225 تقريراً من أصل 269. تتراجع درجة دعم الإعلام في التقارير التي "يدعم مضمونها حقوق الإنسان على نحو غير مباشر" إلى القيمة "3". في "مضمون ينتهك حقوق الإنسان على نحو مباشر"، يؤيد الإعلام هذا الانتهاك بدرجة كبيرة (القيمة "5"). على عكس البيانات التي تمخّضت عن فحص مضمون التقارير، يواصل الإعلام دعم انتهاك حقوق الإنسان بدرجة كبيرة (القيمة "5") حتى حين "ينتتهك المضمون حقوق الإنسان على نحو غير مباشر". ينبع هذا الفرق من حقيقة أنّ المضمون يفوق العنوان في ما يتعلق بالبعد المعلوماتي والاتّساع للمضامين، وعليه يمكن رصد بارومترات أخرى تُمكن من فهم موقف التقرير الصحفي.

يُستشفّ من النتائج المستقاة من التقارير الصحفية التي أدرجت في العيّنة أن الإعلام الإسرائيلي يميل إلى دعم قيم حقوق الإنسان. يدعم الإعلام كذلك بدرجة كبيرة الانشغال بحقوق الإنسان بحد ذاته. عند مراجعة العيّنة (وعلى غرار ما ظهر عند مراجعة العنوان)، تبين أن الإعلام يقف إلى جانب الشخص الذي تضررت حقوقه، ويسمع صوته في جميع القضايا باستثناء الأمور الأمنية. هذه النتيجة تظهر كذلك عند فحص التوازن أو التصادم بين الحقوق في التقارير الصحفية التي وقع عليها الاختيار. بحسب النتائج، لا يتوافر التوازن في 365 تقريراً. ما يعنيه الأمر هو أن التقرير يتمحور في حق واحد فقط، أو في حقوق تتماشى مع بعضها البعض

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

الجدول "3": درجة دعم / انتهاك العنوان لحقوق الإنسان

المجموع الكلي	درجة دعم/ انتهاك المضمون لحقوق الإنسان						
	غير واضح	5. يدعم بدرجة كبيرة	4.00	3.00	2.00		
269	0	225	34	8	2	دعم حقوق الإنسان على نحو مباشر	مضمون التقرير وحقوق الإنسان
30	2	3	6	13	6	دعم حقوق الإنسان على نحو غير مباشر	
74	0	54	13	5	2	انتهاك لحقوق الإنسان على نحو مباشر	
10	0	7	1	2	0	انتهاك حقوق الإنسان على نحو غير مباشر	
383	2	289	54	28	10	المجموع الكلي	

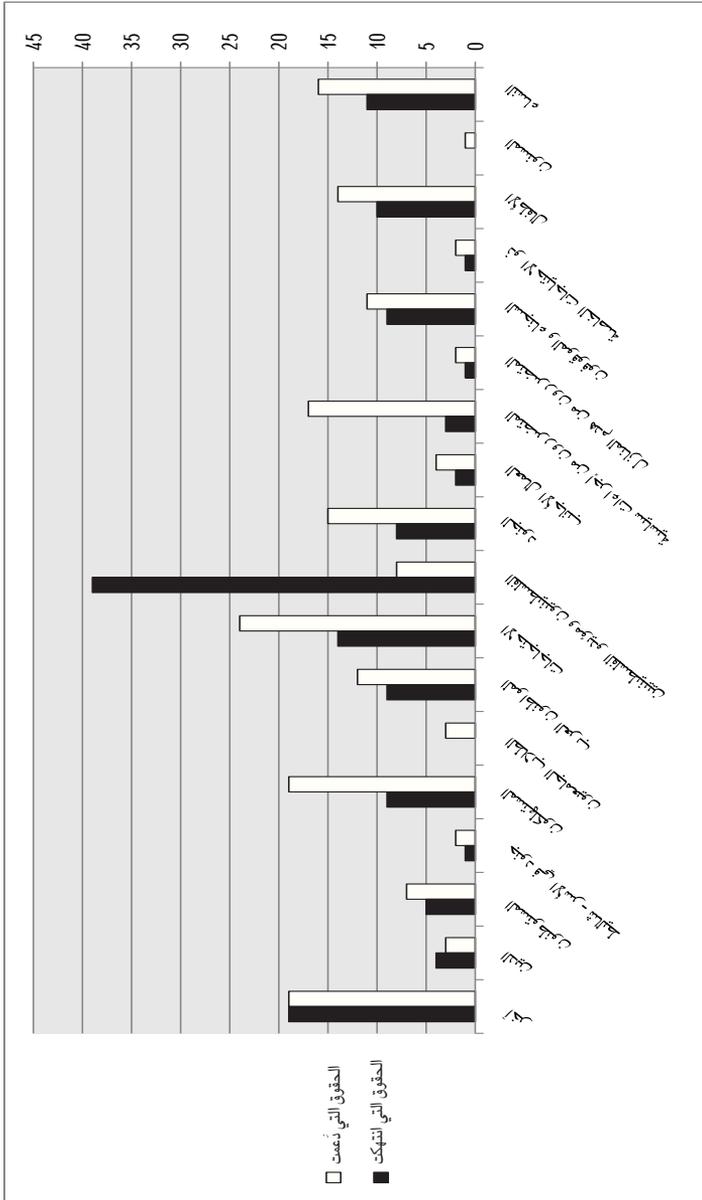
كان من المفترض بالمجموع الكلي أن يصل إلى 384، لكن تعامل الإعلام مع حقوق الإنسان لم يكن واضحاً في حالة واحدة، وعليه فهي لم تحصل أي من القيم.

تظهر نتائج متشابهة عند تحليل النتائج وفحص المجموعات التي يميل الإعلام إلى تأييدها أو انتهاك حقوقها. يبيّن الرسم "17" الفرق بين المجموعات التي دعمها الإعلام في هذه العينة (اللون الأبيض) مقابل المجموعات التي انتهاك الإعلام حقوقها (اللون الأسود).

من الرسم يظهر على نحو لا لبس فيه أن الإعلام ينتهك حقوق "الفلستينيين" ومؤيدي الفلستينيين "انتهاكاً بارزاً. وعلى الرغم من تأييد الإعلام لحقوق هذه المجموعة في عدد من الحالات، يبقى الفرق بين الدعم والانتهاك عظيماً وجسيماً.

أحد البيانات التي تظهر على نحو جلي من العينة هو درجة دعم الإعلام لمجموعات "الاحتجاجات"، و"المستهلكين"، و"المتضررين من إجراءات سياسية". هذه المجموعات متماثلة تقريباً، وترتبط في طابعها بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. من الجدير بالإشارة أنه ضمن مجموعة "المتضررين من إجراءات سياسية" ثمة

الرسم "17": المجموعات التي لقيت حقوقها دعماً من قبل الإعلام، مقابل المجموعات التي انتهكت حقوقها



خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

أحداث غير اقتصادية كطرد الفنانين الإسرائيليين من تركيا.²⁰

دعم الإعلام لحقوق " المواطنين العرب " جاء مفاجئاً، على الرغم من أن الفرق بين الدعم والانتهاك لم يكن بالغاً من الناحية الكمية. توقيع نحو 50 من الحاخامات على عريضة ضد تأجير الشقق والمنازل للطلاب العرب في صفاً شكلاً خلفياً لهذا الأمر، حيث تجند الإعلام في هذه الحالة للاحتجاج ضد العنصرية.

في موازاة دعم " المواطنين العرب "، أيدت وسائل الإعلام " المستوطنين " في العينة المنتقاة. في هذه الحالة كذلك لم يكن الفرق الكمي بين الدعم والانتهاك كبيراً.

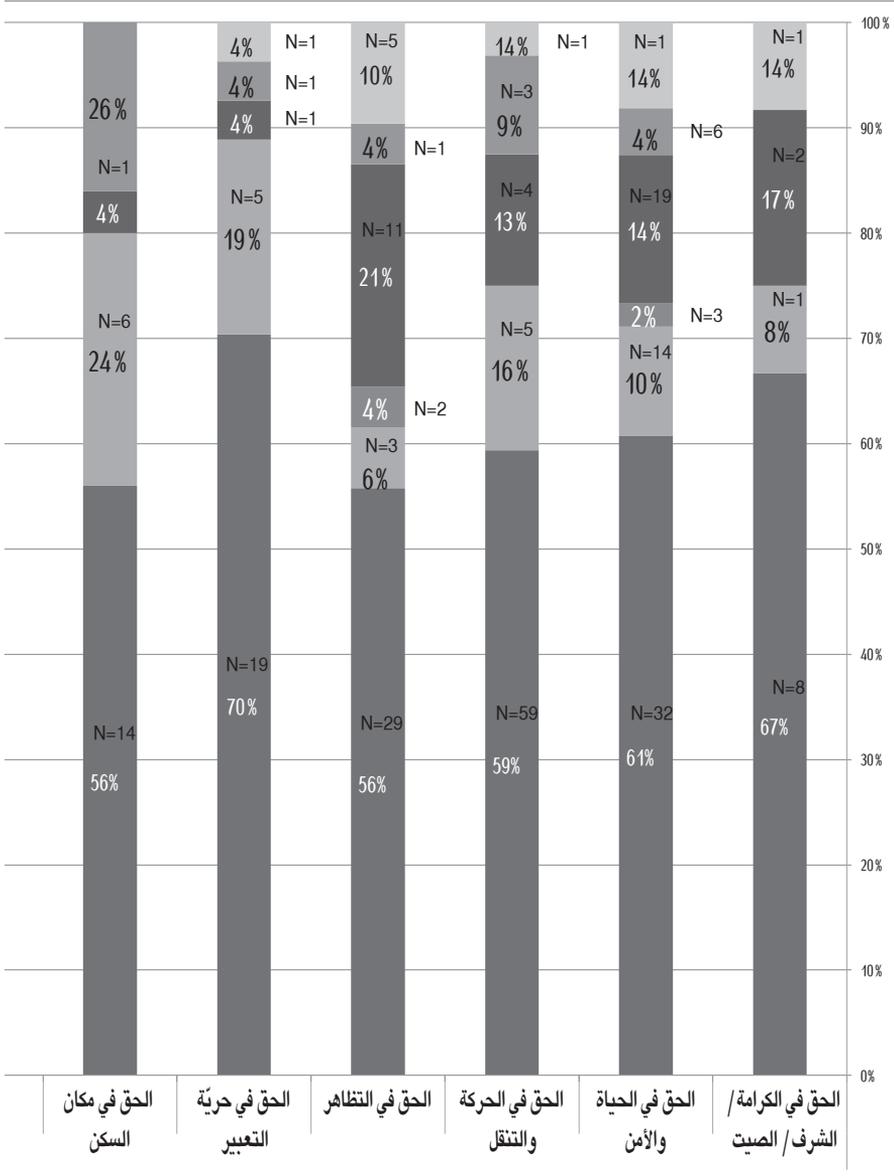
وكما ذكرنا عند تحليل المضمون والعنوان، دعم الإعلام في العينة المنتقاة حقوق النساء، والمسنيين، والجنود. جاء هذا الدعم نتاجاً مباشراً للدعم الاجتماعي لهذه الفئات.

فحص البحث درجة تأييد أو انتهاك حقوق الإنسان بالنسبة لفئات اجتماعية مختلفة. وقع الاختيار على المجموعات بحسب عينة تمهيدية فحصت جميع الفئات الاجتماعية التي تظهر في الخطاب الإعلامي. شمل استبيان البحث كل المجموعات التي ظهرت في العينة التمهيدية، ولم تدخل التحليل النهائي إلا المجموعات التي جرى تناولها من قبل الإعلام. يتبين من فحص درجة بروز انتهاك أو دعم حقوق المجموعات المختلفة أن مجموعات مختلفة برزت بحصولها على تعامل مختلف في الخطاب الإعلامي. يُظهر الرسم " 18 " أن الخطاب الإعلامي يُبرز في غالبية الحالات دعم حقوق الإنسان لغالبية المجموعات أكثر من انشغاله في انتهاكها، لكن هذا المعطى ليس صحيحاً في جميع الحالات.

تُظهر البيانات أن الفلسطينيين ومؤيدي الفلسطينيين يحظون ببروز خاص عندما يدور الحديث عن انتهاك حقوقهم. في المقابل -عندما نقوم بفحص بيانات دعم حقوق الفئات الاجتماعية المختلفة- يتبين أن الجمهور الذي شارك في الاحتجاجات الاجتماعية يحصل على أكبر عدد من التقارير الصحفية المؤيدة. تُظهر البيانات بروزاً خاصاً لمجموعة المسنيين التي تحصل على النسبة الأدنى من الدعم لحقوقها.

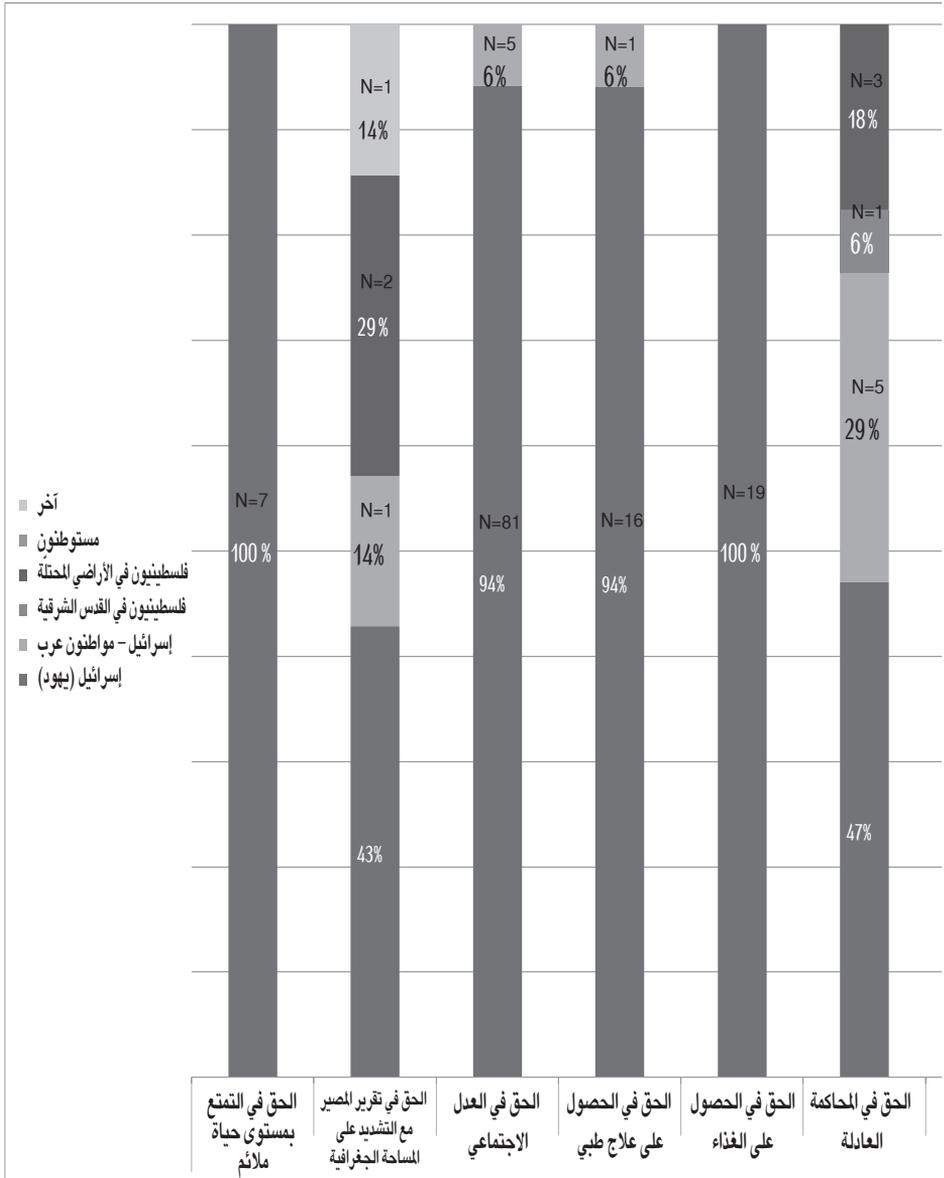
20. القنطة العاشرة، 22.5.2011.

الرسم " 18 " - دعم الإعلام للحقوق بالنسبة للمجموعات



نوع حقوق الإنسان

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي



نوع حقوق الإنسان

المستهلكين تحظى بتأييد بارز، وثمة تشديد على هذه الحقوق في الخطاب الإعلامي. تعكس هذه البيانات الواقع السياسي والاجتماعي الذي سبق الاحتجاجات الاجتماعية، والتي اندلعت -في ما اندلعت- لأسباب استهلاكية.

تُظهر النتائج تأييد الإعلام لحقوق مختلفة بدرجات متفاوتة تتعلق بالمجموعة التي يتناولها التقرير. عندما يدور الحديث عن المستوطنين، على سبيل المثال، يظهر "الحق في مكان السكن" كحق مركزي. عندما يدور الحديث عن المواطنين العرب، يتبين أن "الحق في محاكمة عادلة" هو الحق الذي يحصل على نسبة الدعم الأعلى. عندما يدور الحديث عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة فإن "الحق في تقرير المصير" مع التشديد على المساحة الجغرافية هو الأكثر بروزاً. في المقابل، عندما يدور الحديث عن الفلسطينيين في القدس الشرقية، يكون الحق الأبرز في الخطاب الإعلامي هو "الحق في محاكمة عادلة". هذه النتائج تُظهر مراعاة الخطاب الإعلامي للحالة التي تعيشها فئات اجتماعية مختلفة، لذا ثمة تشديد خاص على تلك الحقوق التي يتهددها الخطر بالنسبة لتلك المجموعات. على الرغم من ذلك، نُسجل تحفظنا لأن الأمر لا يعني أن الإعلام يدافع على نحو مباشر عن حقوق الإنسان للمجموعات التي ذكرناها.

بالإضافة إلى ذلك، فحص البحث النتائج المتعلقة باقتباس أقوال داعمي أو منتهكي حقوق الإنسان. يتبين من النتائج إدراج اقتباسات لأشخاص يؤيدون حقوق الإنسان في 169 تقريراً صحفياً. في المقابل، عُثر على اقتباسات لأشخاص لا يؤيدون حقوق الإنسان في 98 تقريراً. تُظهر نتائج العينة أن نسبة أصوات مؤيدي حقوق الإنسان، بالسنتيمترات والدقائق، أكبر من المساحة التي خصّصت لمجموعة منتهكي حقوق الإنسان. بحسب النتائج، معدّل المساحة التي خصّصت لاقتباس من يؤيدون حقوق الإنسان هي 36.57%، بينما بلغت المساحة التي خصّصت لاقتباس منتهكي حقوق الإنسان 24.13%. تشير هذه الفجوة إلى خطابٍ مُناصر لحقوق الإنسان، على الرغم من أن الإعلام لا يرتئي استخدام خطاب حقوق الإنسان على نحو مباشر، ولا يضم في صفحاته إحالات لقوانين أو معاهدات دولية في هذا المضمار.

القانون الدولي ومعاهدات دولية في موضوع حقوق الإنسان

بغية الحصول على تعاطف وتفهم دوليين، وبغية تعزيز صورتها كمن تنتمي للدول الديمقراطية الغربية، عملت إسرائيل على ملاءمة بعض معاييرها القانونية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وللقانون الدولي الإنساني. ترتبط هذه المعايير ارتباطاً مباشراً بقوانين الاحتلال، وقوانين الحرب، ومساواة النساء، والحقوق الدستورية للأقلية العربية، والدين والدولة، وحظر الاتجار ببني البشر، وغير ذلك. صادقت إسرائيل على مر السنين على معاهدات حقوق الإنسان المركزية، لكن غالبية التعليمات في هذه المعاهدات بقيت غير معروفة، ولا يجري تطبيق بعض منها من قبل السلطات الإدارية والحكومة الإسرائيلية.

فحص هذا البحث مدى التزام الإعلام الإسرائيلي بهذه المعاهدات. فحص -في ما فحص- ما إذا كان الإعلام يعي وجود معاهدات حول الموضوع. تُظهر نتائج في العينة (التي ضمت 384 تقريراً) تطرُق الإعلام في 8 حالات فقط إلى المعاهدات الدولية.

يكشف الفحص الأكثر عمقاً للبيانات أن موضوع المعاهدات الدولية طُرِح على بساط البحث خلال تغطية الإعلام لحدثين: الأول هو تغطية تقرير غولدشتاين، والثاني هو توجه عائلة شاليط للمجتمع الدولي كي يتدخل من أجل إطلاق سراح الجندي الأسير في قطاع غزة.

وكما تظهر بيانات التقرير، عبّرت وسائل الإعلام عن مراعاة معينة لحقوق الإنسان، لكن هذه المراعاة اقتصرت على المواضيع التي تحمل طابعاً اجتماعياً، وتُعزّز من رواج الإعلام، وتشير إلى التزامه بالنزعة الوطنية تجاه المجتمع الإسرائيلي، وتتماشى مع المعايير المقبولة اجتماعياً. من المهم هنا أن يشار إلى تراجع بروز

مراعاة حقوق الإنسان عندما يدور الحديث عن المواضيع السياسيّة والأمنيّة.

بحسب منهج القضاء الإسرائيلي لا يشكّل الاتفاق الدولي بعامة جزءاً من القانون المحلي ما لم يتم الكنيست بإدخال تعديلات تشريعيّة تُحوّل تعليمات الاتفاق إلى جزء من القانون الإسرائيلي.²¹ قد يكون هذا التقليد سبباً – وإن غير مباشر – لعدم التزام الإعلام بخطاب الحقوق الذي يظهر في المعاهدات الدوليّة التي صادقت عليها إسرائيل؛ ومن هنا التزامها بها.

21. لا تسري هذه القاعدة على الاتّفاقات التي تعكس القانون الدولي، وتُعتبر جزءاً من القانون المحلي على نحو "فوري".

تحليل المضمون

في إطار توسيع التَبصّرات من البحث حول " خطاب حقوق الإنسان في الصحافة الإسرائيليّة " ، نستعرض في ما يلي بعض النماذج لتقارير صحافيّة متعلقة بحقوق الإنسان نُشرت خلال فترة البحث. تهدف هذه النماذج إلى المساعدة في الحصول على فهم أفضل لما ذُكر، وإلى تعزيز الادّعاءات التي طُرحت أعلاه.

إعلام داعم لحقوق الإنسان: احتجاجات المسكن

تعكس تغطية الإعلام الإسرائيليّ لاحتجاجات صيف عام 2011 على نحوٍ موثوق النتائج التي أشرنا إليها أعلاه، كما تعكس تأييد الإعلام الإسرائيليّ لحقوق الإنسان، ولا سيّما حقّ " العدالة الاجتماعيّة، وحقّ " التظاهر "، وحقّ " الحياة الكريمة "، التي كانت جزءاً من مطالب المحتجّين.

كما يتّضح من البحث، الإعلام أيّد الاحتجاجات ودعّمها، وهو ما يظهر من حيث التغطية الواسعة وكذلك من حيث استعراض أصوات ومواقف المحتجّين، إذ تواصلت تغطية الاحتجاجات على مدار كلّ أيام الأسبوع تقريباً، حتّى حين لم يطرأ أيّ تطوّر في موضوع الاحتجاج.

ففي العشرين من حزيران عام 2011، اختارت صحيفة " هآرتس " تغطية " احتجاجات المسكن " على صفحة كاملة (الملحق 3). وقد نُشر التقرير على الصفحة الثالثة التي تُعتبر موضعاً مهماً في الصحيفة. رغم عدم وجود لون خاص للصفحة يساعد على إبراز الموضوع على نحو واضح، اختارت الصحيفة عرض ثلاث صور: الصورة الأولى لشخص من اليهود " الحارديين " أمام خيام الاحتجاج في القدس؛ الصورة الثانية لعريس وعروس أمام خيام الاحتجاج في جادة روتشيلد في تل أبيب؛ الصورة الثالثة لشبّان من خيام الاحتجاج في ساحة " تساهل " في كريات

شمونا (الملحق 3).

ليس ثمة شك أنّ اختيار الصور الثلاث لم يكن من قبيل المصادفة، وبخاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار انقسام المجتمع الإسرائيليّ إلى عدّة قطاعات وطبقات (علمانيّين-متديّنين؛ مركز-ضواح؛ عرب-يهود؛ وغير ذلك). لقد كرّست الصحيفة صفحة كاملة لتغطية الاحتجاجات وصوّرت طابع هذه الاحتجاجات بواسطة الصور، لتقول إنّ هذه الاحتجاجات للجميع: فالحاريديين يناضلون جنباً إلى جنب مع العلمانيّين، ومناطق الأطراف تناضل مع المركز، وهذا النضال يوحد الدولة كلّها.

تجدر الإشارة إلى أنّه في أسفل الصفحة، وبلون مختلف، جرى إبراز نضال العرب معدومي المسكن في إطار خاصّ. صحيح أنّ التقرير هنا هو تقرير قصير نسبياً (يتكوّن من 128 كلمة فقط)، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ العرب لم يكونوا شركاء كاملين²² في النضال من أجل المسكن، فإنّ مجرد التعاطي مع الموضوع هو أمر مهمّ.

عنوان التقرير الذي جرى اختياره يتناول السؤال "من سوف ينضم"، وكان العنوان العامّ "كريات شمونة وكفار سابا تنضمّان إلى احتجاجات المسكن، وفي القدس أقيمت خيام جديدة". أما العنوان الرئيسيّ، فلم يتناول إلاّ خيبة أمل المتظاهرين: "خيبة أمل المتظاهرين من الحكومة: فأعضاؤها مشغولون في التلّفيق الإعلاميّ لا في الحلول". فعلى مدار التقرير، نرى أنّ التعامل مع المتظاهرين كان إيجابياً ومؤيداً لحقوقهم بصورة مباشرة. ورغم عدم وجود تعابير مباشرة تشهد على هذا التأييد، اختارت الصحيفة إبراز كلمة "تأييد". وجاء في بداية التقرير: "لن تُكسر روح المتظاهرين"، ثمّ جاء في منتصفها: "رئيس بلدية كريات شمونا نسيم ملكه جاء لتأييد النضال وحظّي بالتصفيق".

علاوة على ذلك، فقد اعتمد التقرير على اقتباسات عديدة لمؤيديّ النضال، كادت تحتلّ التقرير كلّ. كذلك لم يأتي المؤيدون الذين اقتُبس بعض كلامهم من منطقة واحدة، بل من مناطق مختلفة: القدس؛ كفار سابا؛ كريات شمونا؛ وغيرها.

22. انظروا: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/266/583.html> (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 9.1.2011).

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

كما تضمّن التقرير حول احتجاجات المسكن إطاراً منفصلاً تناول "الزعزعة في أوساط وزراء الحكومة". صحيح أنّ التغطية تناولت مواقف وزراء الحكومة، لكن العنوان والمضمون بيّنا أنّ الصحيفة لا تتفق مع هذه المواقف. فالعنوان الذي اختير لهذا الجزء كان "مسؤول رفيع من الليكود: سوف تُنسى احتجاجات المرضى كما نُسيّت احتجاجات مرضى السرطان"، حيث يشهد هذا الاختيار على محاولة الصحيفة نزع الشرعية عن هذا التصريح.

وفي نهاية هذا التقرير الخاصّ جاء ما يلي: "حالياً يبدو أنّ أعضاء الكنيست يحاولون في الأساس التسلق على الاحتجاجات الشعبية ابتغاءً الحصول على عنوان في وسائل الإعلام. وهكذا، على سبيل المثال، قامت عضو الكنيست رونيت تيروش (من حزب "كديما") بدعوة منظمي الاحتجاجات للمشاركة في ورشة في الكنيست مع المدرّس الخاصّ ألون جال، كي يقدم لهم النصائح حول كيفية استغلال الموارد المتوافرة". إنّ مصطلحات على غرار "التسلق" و "الاحتجاجات الشعبية" ليست اعتباطية، وهي تصف تماماً موقف الكاتب يهونتان، لا موقف الصحيفة التي نشرت التقرير ألا وهي صحيفة هآريّس.

إعلام داعم لحقوق الإنسان: احتجاجات الغذاء

ثمّة نموذج آخر لنضال آخر في صحيفة أخرى هو نضال "مقاطعة جبنة الكوتيج" الذي جرت تغطيته في صحيفة "يديعوت أحرّونوت" في الـ30 من تمّوز عام 2011.

حظيت "احتجاجات الكوتيج"، (ملحق 4) على غرار احتجاجات المسكن، بتغطية إعلامية واسعة ومؤيِّدة في الإعلام الإسرائيلي. نلاحظ في النموذج الذي أمامنا أنّ الصحيفة لم تؤيِّد الاحتجاجات بشكل كبير فحسب، بل ذكرت كذلك في متن النصّ - في ما ذكرت - أنّه "حظي نضال ألروف بتأييد عظيم: عشرات الآلاف انضموا إلى المجموعة على الفيسبوك، وقامت وسائل الإعلام بتغطية الاحتجاجات تغطية واسعة". ويتّضح أنّه، إضافة إلى دعم الصحيفة لهذه الاحتجاجات، ثمّة اعتراف كذلك أنّ الصحافة - على وجه العموم - تقف إلى جانب هذه الاحتجاجات.

جرت تغطية "احتجاجات الكوتيج" في صحيفة "يديعوت أحرونوت" على الصفحة الثانية، وعلى صفحة ملونة كاملة تتضمن صورة، وهو ما أبرز التقرير على نحو ملحوظ. وكان العنوان العام للصحيفة: "انتصرنا: بعد أسبوعين على مقاطعة الكوتيج كانت الاستجابة لمطالبنا". يشهد استعمال كلمة "انتصرنا"، دون إحاطتها بمزدوجين، على أنّ صحيفة "يديعوت أحرونوت" لا تكتفي بتغطية الحدث، بل تتخذ موقفاً من النقاش، فالانتصار هو للصحيفة تماماً كما هو للمجتمع الإسرائيلي. ويقودنا العنوان الرئيسي "الكوتيج يعود إلى البيت" هو كذلك إلى الاستنتاج نفسه، حيث المقصود هو البيت الإسرائيلي.

تضمن التقرير تعابير عديدة داعمة للنضال، نحو: انتصرنا؛ ارتفاع حاد في الأسعار وخضوع الشركات المنتجة. زد على ذلك أنّ نصّ التقرير جاء كله تقريباً على نحو اقتباسات من مقابلة مع المبادر إلى الاحتجاجات إيتسيل أروف، الذي شارك جمهور القراء فرحته ونيّته في مواصلة النضال حتى تخفيض أسعار منتجات الحليب بشكل ملحوظ.

لقد كان تأييد الصحيفة لحقوق المستهلكين، حقّ "العدالة الاجتماعية" و "الحقّ في الغذاء"، تأييداً مباشراً وواضحاً. كما خصّصت الصحيفة مساحة منفصلة لفحص تخفيض الأسعار.

أمّا الأمر الشاذّ في هذه التغطية، فهو اختفاء أصوات المنتجين. ورغم احتمال أن يفضّل المنتجون عدم التعقيب في الصحف، لا زال غيابهم أمراً غريباً.

إعلام داعم لحقوق الإنسان: الأمن

كما أشرنا في قسم النتائج، فقد عمل الإعلام، في بعض الحالات، على تأييد حقوق الإنسان في مواضيع تتعلق بـ "الأمن" (وذلك على الرغم من أنّ غالبية النتائج تشير إلى انتهاك حقوق الإنسان من قبل الإعلام في مجال الأمن). يشكّل إغتيال الممثل جوليانو مير-خميس نموذجاً شهيراً بخصوص دعم الإعلام الإسرائيلي له. وقعت هذه الحادثة في الفترة التي يغطيها هذا البحث (الملحق 5).

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

قُتل مير خميس في جنين في مناطق السلطة الفلسطينية في الرابع من نيسان عام 2011، إذ قام ملثم بإطلاق خمس رصاصات عليه وهو جالس في سيارته في الحي الذي يسكن فيه. وكانت الجنازة في السادس من نيسان، حيث سُجِّي جثمانه في مسرح الميدان في حيفا، ومن ثمَّ انطلق موكب تشييع الجنازة سيرًا على الأقدام في شوارع حيّ الهادار في حيفا. من هناك نُقِلَ الجثمان إلى حاجز قرب جنين، ومن هناك إلى كيبوتس رموت منشييه حيث أُجريت مراسم الدفن.

عمل الإعلام الإسرائيلي على تغطية حادثة القتل على نحو واسع جدًا، واستمرت التغطية لعدّة أيام متواصلة. ففي الخامس من نيسان، تناولت صحيفة "إسرائيل اليوم" الحدث على صفحتين كاملتين، من الصفحة الثانية حتّى الصفحة الثالثة. وكان عنوان التقرير (الذي جاء ملونا ومع العديد من صور طفولة مير خميس ونشاطه المسرحي) "النهاية المرّة". وإلى جانب هذا العنوان، كُتب ما يلي: "الممثل اليهودي العربي جوليانو مير خميس كان يحلم في استبدال الإرهاب بالفنّ. أقام مسرح الحريّة في مخيم اللاجئين في جنين وحاول تحويل المخربين الانتحاريين إلى ممثلين".

لقد أيّدت صحيفة "إسرائيل اليوم" حقّ مير خميس في "الحياة والأمان"، وإن لم يُذكر ذلك بصورة جليّة ومباشرة، إلا أنّ روح التقرير تعكس ذلك فعلاً. فمضمون التقرير تعامل مع الحدث كحدث مروّع وغير إنسانيّ، وجرى التأكيد على تفاني مير خميس في تعزيز السلام بين الشعوب.

إضافة إلى هذا التقرير الرئيسيّ الذي تضمّن، في ما تضمّن، تصريحات بالاستنكار من قبل قيادات فلسطينيّة، كان ثمة تقرير آخر بقلم الصحفيّ دان مرجليت. فيه قام مرجليت بوصف حياة وموت مير خميس بانفعال، وكتب عنه "هذا الذي عاش على الجسر... الجسر الذي لم يجر بناؤه بين اليهود والعرب". إضافة إلى هذا التقرير، خصّصت الصحيفة عمودًا لأصدقاء مير خميس عنوانه "حاول تشييد جسر بين الشعوب".

تقودنا معظم التعبيرات التي استُخدمت في هذه التغطية إلى نتيجة واحدة: رجل السلام الذي لم يعد بيننا.

إعلام داعم لحقوق الإنسان: جنائيّ

من النماذج في ما يتعلّق بدعم الإعلام لحقوق المواطن، في المجال الجنائيّ الذي بالإمكان الإشارة إليه، ما كشفته صحيفة "معاريف" في الـ14 من تمّوز عام 2011، في القضية المسمّاة "إجراء الفلفل" لشرطة تل أبيب (الملحق 6).

ما يميّز هذا التقرير هو اعتماده على شكوى من تنظيم أمنيستي لحقوق الإنسان. فقد اعتمدت الصحيفة على شكوى الناشطة من أجل حقوق الإنسان في أمنيستي، سارة روبينسون، التي شهدت استعمال شرطة تل أبيب لغاز الفلفل خلال اعتقال لاجئين من أرتيريا والسودان، قالت إنّ هذا الإجراء غير قانونيّ وينتهك حقوق المعتقلين المؤكدة لحظر "التعذيب". على مدار التقرير الذي نُشر على نصف صفحة تتضمّن صورة، حاولت الصحيفة التعامل مع هذا الحدث على أنّه حدث استثنائيّ يتناقض مع معايير الاعتقالات المقبولة. صحيح أنّ عنوان التقرير لم يُظهر تأييداً مباشراً لحقوق الإنسان، كما حاولت الصحيفة من خلال العنوان الفرعيّ أن تشرح، وكأنّ هذا الإجراء يشبه "منع بيع الكحول بعد الساعة الحادية عشرة ليلاً"، لكن في متن النصّ نجد التقرير يؤيدّ حقوق اللاجئين؛ إذ تشهد التعابير المستخدمة في التقرير على هذا التأييد. فعلى سبيل المثال، وُصفت تجربة الغاز بـ "التجربة المشكوك فيها". إضافة إلى ذلك، لم تكتفِ الصحيفة بشهادة روبينسون، بل قامت بإجراء مقابلة مع أحد اللاجئين الذي وصف صعوبة هذه التجربة.

مع ذلك، وبالرغم من أنّ الحديث هو عن لاجئين، لم تتعامل الصحيفة مع الحقوق بصورة مباشرة، ولم تتطرّق إلى معاهدات دولية تضمن حقوق اللاجئين. زد على ذلك أنّه بالرغم من الحديث عن "كشف" صحفيّ، اختارت الصحيفة نشر التقرير في الصفحات الداخلية لافي الصفحات الأولى، ممّا يشير إلى انعدام الاهتمام الإعلاميّ في المواضيع المتعلقة بحقوق أشخاص غير إسرائيليين.

الإعلام ينتهك حقوق الإنسان: الأيمن

ثمّة نموذج عن حالات قام بها الإعلام بانتهاك حقوق الإنسان، يتعلّق باستعدادات السلطة الفلسطينية لشهر أيلول عام 2011. في بداية العام 2011، بدأت السلطة

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

السلطة الفلسطينية في حملة دبلوماسية فلسطينية للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، عُرفت بحملة " فلسطين: العضو رقم 194 " و " فلسطين 194 ". هدفت الحملة إلى الاعتراف بالسلطة الفلسطينية كدولة (العضو ذي الرقم 194 في الأمم المتحدة) من خلال جلسة الهيئة العامة ذات الرقم 66 للأمم المتحدة في أيلول عام 2011. بذلك طالبت السلطة الفلسطينية الحصول على اعتراف قانوني في إقامة الدولة الفلسطينية في حدود العام 1967 دون موافقة إسرائيل.

شغلت هذه الحملة القيادات الإسرائيلية، واعتبرتها خطوة أحادية الجانب من قبل السلطة الفلسطينية، وستؤدي في نهاية المطاف إلى مواجهات عنيفة بين السلطة وإسرائيل. وتوقع مسؤولون كبار في الجيش والشرطة الإسرائيلية أن يؤدي الاعتراف إلى أعمال عنف من قبل فلسطينيين وإلى أعمال احتجاج لا يمكن السيطرة عليها، وعليه قام الجيش والشرطة بالاستعداد لمواجهة الأحداث التي لم تقع في نهاية الأمر.

في الـ 28 من تموز عام 2011، قامت صحيفة " يديعوت أحرونوت " بتغطية استعدادات الجيش الإسرائيلي لمواجهة " اعتراف أيلول "، من خلال الانتهاك المباشر لحق الفلسطينيين في " التظاهر "، وحق " تقرير المصير " مع التأكيد على المساحة الجغرافية (المحق 7). وكان العنوان العام للتقرير: " إسرائيل تستعد لأعمال شغب جماهيرية في المناطق الفلسطينية وداخل الخط الأخضر ". وكان العنوان الرئيسي " سلاح أيلول ". لا شك أن استعمال كلمة " أعمال شغب " في العنوان بدل كلمة " احتجاجات " أو " مظاهرات " يدل على أن الحدث المرتقب هو حدث سلبي، بل خطير كذلك. بالإمكان الادعاء أن صحيفة " يديعوت أحرونوت " تعتبر الحدث " عمل شغب " لا مظاهرة.

أما نص التقرير، الذي تضمن صورة لمظاهرة متخيلة نشرها الجيش الإسرائيلي تحت عنوان " نشطاء حماس يهاجمون تحصينات الجيش الإسرائيلي "، فقد تعامل مع تغطية الحدث من خلال استعمال التعابير: سيناريو الرعب؛ أعمال شغب؛ أسلحة فتاكة بدل الذخيرة الحية؛ سباق التسلح؛ وغيرها. كذلك تطرقت نص التقرير إلى موقف الجيش الإسرائيلي والجيش دون التطرق إطلاقاً إلى سيناريوهات أخرى، أو إلى تصريحات القيادات الفلسطينية التي أكدت أكثر من مرة أنها لا تريد تشجيع

العنف مع اقتراب استحقاق أيلول. صحيح أنه جرى التطرّق إلى هذا الجانب في الصفحة الثامنة، لكن استعمال تعابير تدلّ على الانتهاك المباشر لحقّ الفلسطينيين في التظاهر والاعتراف كان بارزاً على وجه خاصّ ومؤثّر على القارئ الإسرائيليّ.

الإعلام ينتهك حقوق الإنسان: أعضاء الكنيست العرب

ثمّة نموذج آخر على انتهاك حقوق الإنسان من قبل الإعلام، نجده في تغطية صحيفة "معاريف" في الـ14 من تمّوز عام 2011 لما أسمته الصحيفة "زعبي ومسؤولة النظام" (الملحق 8). قامت الصحيفة بتغطية الحدث على الصفحة الرابعة في تقرير من 77 كلمة وثلاث صور من جلسة الكنيست. اكتفت الصحيفة بوصف الحدث على أنّ عضوة الكنيست حنين زعبي (من "التجمّع") قامت (حسب رأي الصحيفة) بمقاطعة خطاب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أمام الكنيست، وحين حاولت مسؤولّة النظام إخراجها من القاعة، قامت زعبي بدفعها. لكن الصحيفة حذفّت من التقرير أنّ نتنياهو تهجّم على زعبي وقال خلال خطابه أمام الكنيست: "صعدتُ إلى هنا عضوة كنيست شاركت في القافلة الاستفزازيّة بهدف اختراق الحصار البحريّ والأمنيّ الذي تفرضه الدولة... أنت محظوظة لأنك عضوة كنيست في إسرائيل، ولست نائبة برلمان سوريّ - على سبيل المثال"، وهو ما أثار حفيظة النائبة زعبي. من خلال طريقة التقرير هذه، انتهكت الصحيفة حقّ زعبي في "الكرامة / الشرف / الصيت". ومن الناحية المهنيّة، وبصرف النظر عن الموقف السياسيّ، على التغطية الصحافيّة التعامل مع الموضوع بإنصاف وصدقية. صحيح أنّ الصحيفة لم تستعمل تعابير تنتهك حقوق زعبي انتهاكاً مباشراً، لكن مجرد تجاهل الحقائق يثبت أنّ التغطية الإعلاميّة لأعضاء الكنيست العرب مصابة بنمط يميل إلى الإقصاء والتغريب، وسحب الشرعيّة، والتجريم (مصالحة وجمال، 2011).

تلخيص وتوصيات

يعتمد هذا البحث على رصد وسائل الإعلام الإسرائيلية المركزية: القناة الأولى؛ القناة الثانية؛ القناة العاشرة؛ "يديعوت أحرونوت"؛ "معاريف"؛ "هآرتس"؛ "يسرائيل هيوم"، على مدار أربعة أشهر. تناول البحث، بشكل كمي وبشكل نوعي، علاقة الإعلام الإسرائيلي مع حقوق الإنسان.

شهدت فترة البحث أحداثاً متتالية تبرّر هذا الفحص، مثل احتجاجات الشارع الإسرائيلي وتوجّه السلطة الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف.

جرى رصد 31 عددًا من الصحف المطبوعة، و19 نشرة تلفزيونية على نحو منهجي غير عشوائي، وهو ما ضمن تسلسل تغطية الأحداث. وفي المجمل، وجدنا خلال فترة البحث 384 تقريرًا تتعلّق بحقوق الإنسان.

1. على مستوى عامل البروز، وجدنا أنّ معظم التغطية الإعلامية في التقارير التي تناولت حقوق الإنسان كانت على الصفحات الأولى، وعلى مساحة أكبر من ربع الصفحة، مع صورة، وفي النصف الأعلى من الصفحة، وهي من الأخبار الأولى في النشرات الإخبارية المتلفزة.

2. تشير نتائج البحث إلى أنّ الإعلام الإسرائيلي يميل إلى تأييد حقوق الإنسان عندما يتعلّق الأمر بحقوق الجمهور اليهودي الإسرائيلي، والتي تتماشى مع الإجماع الإسرائيلي. وفقًا لنتائج البحث خلال الفترة الزمنية المعنية، فإنّ الإعلام الإسرائيلي لم يخصّص صفحات عديدة لتغطية احتجاجات الشارع الإسرائيلي فحسب، بل اعتبر نفسه في بعض الأحيان جزءًا من هذه الاحتجاجات.

3. وفقًا لنتائج البحث، يميل الإعلام الإسرائيلي إلى تأييد حقوق المجموعات المستضعفة: النساء؛ المعوقين؛ المسنّين؛ الأطفال؛ وغيرهم. ورغم أنّ تعامل الإعلام الإسرائيلي مع هذه المجموعات هو تعامل نمطي، إلا أنّه لا يتخلّى عن حقوقها.

4. لا يتعامل الإعلام الإسرائيلي مع حقوق الإنسان كمنظومة قيمية كونيّة شاملة، بل ينحصر تعامله في حقوق الفئات المجتمعيّة المختلفة بأشكال مختلفة، وبناء على هويّة المجموعة، على نحو مباشر أو غير مباشر.

5. تشير نتائج البحث إلى أنّ الإعلام الإسرائيلي يتجاهل وينتهك حقوق الفلسطينيين في المناطق المحتلّة؛ إذ لا تُعتبر هذه الحقوق كقيمة في حدّ ذاتها من الجدير إخضاعها لاعتبارات قيمية كونيّة. وفي عملية الموازنة بين حقوق الإنسان والمسائل الأمنيّة، الإطار الأمني هو البارز في هذا الإعلام، لا الانشغال في انتهاك حقوق الفلسطينيين.

6. تشير نتائج البحث إلى مفاجأة في ما يتعلّق بحقوق المواطنين العرب. لقد عانت الأقلّيّة العربيّة بعامة من تغطية إعلامية شحيحة وسلبية، قليلة البروز، نمطيّة وسلبية في معظمها. وفي هذا البحث، ورغم عدم تناول البحث لنسبة التغطية الإعلامية للعرب بشكل منفرد، فمن المحتمل أنّ الإعلام يؤدّي في حالات عديدة حقوق المواطنين العرب. ويبرز هذا النمط على نحو خاصّ في الفترة التي صدرت فيها فتاوى رجال الدين اليهود بعدم تأجير المنازل للعرب.

7. إحدى النتائج المهمّة التي ظهرت في هذا البحث ارتفاع تغطية الإعلام الإسرائيلي لقضايا الفقر، وذلك مقارنة بنتائج الأبحاث السابقة في هذا المجال. يمكن تفسير هذا الارتفاع -كما سبق لنا أن أشرنا- بتأييد وسائل الإعلام الإسرائيليّة للاحتجاجات.

8. تشير النتائج إلى أنّ الإعلام الإسرائيلي يتجاهل القانون الدوليّ والمواثيق الدوليّة التي صادقت عليها إسرائيل.

9. ثمة تخوّف ضمنيّ لدى الإعلام الإسرائيليّ من استخدام خطاب حقوق الإنسان، أو استخدام مفاهيم من هذا الحقل. بدل ذلك، يجري استخدام مصطلحات عاطفيّة يفترض أن تثير التماهي أو النفور من الحدث أو هذا التصرف أو ذاك.

تحتاج هذه النتائج إلى تفسير. بالإمكان طرح ثلاثة تفسيرات محتملة للظاهرة. التفسير الأوّل يتعلّق بنسبة المشاهدة. يدرك الإعلام الإسرائيليّ توقّعات جمهور

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

المستهلكين منه، وفي الحالات المتعلقة بحقوق مجموعات مركزية في المجتمع الإسرائيلي يكون الميل نحو تأييد هذه الحقوق، بل والعمل على إبرازها بصورة واعية، كما ظهر الأمر لدى تغطية الاحتجاجات الاجتماعية. التفسير الثاني يتعلّق بالصورة الإنسانية للخطابين الإعلامي والسياسي الإسرائيليّين. فالمجتمع الإسرائيليّ بعامة، والإعلام الإسرائيليّ على وجه الخصوص، يشدّدان على صورتهم الإنسانية وعلى كونهما ليبراليّين يتمثالان مع الضعيف. تتعلّق هذه الصورة بالتجربة التاريخية لليهود في العالم، وهي صورة تضرب جذورا عميقة في التصور الإسرائيليّ الذاتيّ على المستويّين الرسميّ وغير الرسميّ. ويشكّل مفهوم "نقاوة السلاح" التعبير الأبرز لهذا التصور الذاتيّ. على خلفيّة هذا المفهوم، يمكن الادّعاء أنّ بروز حقوق الإنسان في الخطاب الإعلاميّ الإسرائيليّ - كما يتّضح من هذا البحث - يشكّل تعبيراً للتصور الذاتيّ الإنسانيّ لوسائل الإعلام المختلفة. التفسير الثالث المحتمل لبروز مسألة حقوق الإنسان في الخطاب الإعلاميّ الإسرائيليّ يتعلّق بنشاط منظمات حقوق الإنسان المكثّف، التي تبذل الكثير من الجهود في محاولة رفع الوعي لخطاب حقوق الإنسان في الإعلام الجماهيريّ الإسرائيليّ. صحيح أنّ هذه المنظمات منبوذة بكرهية - في المعتاد -، لكنّها رغم ذلك نجحت في تكريس لغة حقوق الإنسان في الخطاب الإعلاميّ (وإنّ على نحو جزئيّ). إلّا أنّ هذه السيورة ليست واضحة تماماً، حيث ليس ثمة التزام إعلاميّ واضح ومثابر لخطاب حقوق الإنسان، وفي معظم الحالات يمارس الإعلام الإسرائيليّ تمييزاً ثنائياً تضادياً بين حقوق الإسرائيليّين وحقوق الآخرين، ولا سيّما حقوق الفلسطينيين والعامل الأجانب. مع ذلك، في الإمكان الادّعاء أنّ الإستراتيجية الإعلامية لدى منظمات حقوق الإنسان خلال العقد الأخير قد أثمرت ونجحت في خلق واقع لا تستطيع فيه وسائل الإعلام عدم التعامل مع قضايا حقوق الإنسان بطريقة ما.

توصيات:

1. إبراز لخطاب حقوق الإنسان أكثر وضوحاً.
2. ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان المختلفة كجزء من منظومة قيمية شاملة تكفل تعزيز حقوق الفئات المجتمعية المختلفة بشكك متساو.
3. تنظيم ورشات عمل لصحافيين إسرائيليين في مواضيع متعلّقة بحقوق الإنسان، وبالاستناد إلى المواثيق الدولية التي صادقت إسرائيل عليها. هذا ممّا يضمن تطوير التغطية الإعلامية للقضايا الإسرائيلية الداخلية من منطلقات حقوق الإنسان، ويكفل تغطية أكثر إنصافاً لحقوق المجموعات المختلفة التي تقيم علاقات مباشرة مع المجتمع الإسرائيلي، كالفلسطينيين في المناطق المحتلة، والعمّال الأجانب.

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

المراجع:

- أبو ريا، عصام، أفرام، إيلي وولسفيلد، غادي (1998) الجمهور العربي في الصحافة العبرية: الإعلام ونزع الشرعية على المستوى الاجتماعي-السياسي. رعنا: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل.
- إلياس، نيلي، سوكير، أورلي وجمال أمل (2006) الغائبون والحاضرون خلال ذروة المشاهدة التلفزيونية: تنويع ثقافة في برامج قنوات التلفزيون التجارية في إسرائيل. القدس: السلطة الثانية للتلفزيون والراديو (بحث متابعة).
- أدبلاد، ميري وآخرون (2011) مقدار الفقر والفروقات الاجتماعية. القدس: مؤسسة التأمين الوطني.
- دور، دانييل (2001) صحافة تحت التأثير. تل أبيب: بابل.
- دهان، تال، تقرير حقوق الإنسان في إسرائيل- صورة الوضع الراهن. (2009) القدس: جمعية حقوق المواطن.
- سفيرسكي شلومو وكونور- أتياس، إيتي (2012) عاملون ومشغّلون وتقسيم كعكة المدخولات القومية: تقرير 2011. تل أبيب: مركز أدفا.
- طال، أوري (2007) متسلّون وطالبو لجوء سودانيون في إسرائيل. القدس: مركز البحث والمعلومات في الكنيس.
- غيل، أوسلاندر وغولد، نورا (2002) حقوق الإنسان في إسرائيل. القدس: جمعية حقوق المواطن.
- فايان، جابي (2000) "الجنوسة والاعلانات: النساء والرجال في الاعلانات التلفزيونية في إسرائيل"، ماجموت، 40 (3)، ص. 466-485.
- فيرست، عنات وأبرهام، إيلي (2004)، تمثيل الجمهور العربي في الإعلام العبري: مقارنة بين تغطية يوم الأرض الأول (1976)، وبين تغطية "اتنفاضة الأقصى" (2000). تل أبيب: معهد تامي شتاينمتس، جامعة تل أبيب.
- كادمان، نوجا (2008) على قارعة الطريق وفي هوامش الوعي: إخراج القرى العربية التي أفرغت من سكانها في العام 1948 من الخطاب الإسرائيلي. القدس: سفري نوبمبر.
- كاسبي، دان (1981) "ما هو سرّ نجاح الصحف المحلية" أوتوت 38: 1، ص. 8-9.
- كاما عاميت (2002) "أنا على الشاشة إذا أنا موجود: سبُل تعامل مثلي الجنس مع إبادتهم الرمزية المدركة"، سوسولوجيا إسرائيلية، 4 (1)، ص. 143-191.
- كاما عاميت (2003) "الضحية المسكينة والمعاق الفوقي"، باينيم 26، ص. 73-84.
- لافي، عليزا (2008) "اسمع صوتها في كل ما تقول: الاعلام الإسرائيلي - من تعاضم الزعة النسوية إلى تعاضم الزعة الدينية"، لدى: راشي، تسوريتيل وزافط، موطي (محرران) الإعلام واليهودية- مجموعة مقالات، بيتاح تكفا: كيتز هزاف، ص. 139-156.

- لاؤور، نحاما. ألفينط ليفلير، نوجا، أفراهام، إيلي.، فيرست، عانات (2004) *الغائبون الحاضرون خلال ذروة المشاهدة التلفزيونية*. القدس: السلطة الثانية للتلفزيون والراديو.
- مصالحة، خلود وجمال، أمل (2011) *مطلوب مراسلون عرب للصحافة العبرية*. الناصرة: مركز إعلام.
- نايفر، موطي، زانديبرغ، إستير وأبو ريا، عصام (2001) *إعلام يهودي أم إعلام إسرائيلي؟ القدس: مركز كيشيف*.
- - نير، رفائيل (1994) "تحليل خطاب العنوان الإخباري"، *بلشانوت عفریت*، 37، ص 23-31.
- ولسفيلد، غادي (2006) *تغطية الفقر في الصحافة الإسرائيلية نيسان -2005 آذار 2006*. القدس: يفاعات.

- Akram, M. Susan (ed.) (2011) *International Law and the Israeli-Palestinian Conflict: A Rights-based Approach to Middle East Peace*. Abingdon, Eng.: Routledge.
- Auslander, Gail and Gold, Nora (2002) *Human Rights in Israel*. Jerusalem: The Association for Civil Rights in Israel.
- Benvenisti, Meron (2000) *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948*. Berkeley: University of California Press.
- Berger, Arthur Asa (2012) *Media Analysis Techniques*. 4th edition. Sage Publications.
- Bogdan, Popescu (2005) "Human Rights in Early Christian Writings", *Mozaiik*, 15. Pp. 3-5.
- Braden, Maria (1996) *Women Politicians in the Media*. Lexington, KY: University of Kentucky Press.
- Clogston, S. John (1994) "Disability Coverage in American Newspapers", in J. A. Nelson (ed.) *The disabled, the Media, and the Information Age*. Westport, CT: Greenwood Press. Pp. 45-53.
- Dahan, Tal (2009) *The State of Human Rights in Israel and in the Occupied Territories - 2009*. Jerusalem: The Association for Civil Rights in Israel.
- Douzinas, Costas (2010) "Adikia: On Communism and Rights", in Costas Douzinas and Slavoj Zizek (eds.) *The Idea of Communism*. London: Verso. Pp. 81-100.
- Dunn, John (1992) *Democracy: An Unfinished Journey 508 BC to AC 1993*. Oxford: Oxford University Press.
- Epictetus (1998) *Discourses*. (Translated by Robert Dobbin). Oxford: Clar-

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

endon Press. ("Each human being is primarily a citizen of his own commonwealth; but he is also a member of the great city of gods and men, where of the city political is only a copy").

- Fairclough, Norman (2003) *Analyzing Discourse: Textual Analysis for Social Research*. London: Routledge.
- Fisher, Kim (1997) "Locating Frames in the Discursive Universe", *Sociological Research Online*, vol. 2, no. 3, <http://www.socresonline.org.uk/2/3/4.html>. (Last 2.3.2012).
- Foucault, Michel (1972) *The Archaeology of Knowledge and the Discourse on Language*. New York: Pantheon Books.
- Gans, Herbert (1979) *Deciding What's News: A Study of CBS Evening News, NBC Nightly News, Newsweek, and Time*. New York: Panteon Books.
- Glasgow University Media Group (1976) *Bad News*. London, UK: Routledge & Kegan Paul.
- Hobbes, Thomas (1909) *Leviathan*. Oxford: Clarendon Press.
- Jabareen, Hasan (2002) "The Future of Arab Citizenship in Israel: Jewish-Zionist Time in a Place with No Palestinian Memory" in: Daniel Levy and Yifaat Weiss (eds.) *Challenging Ethnic Citizenship*. New York: Berghahn Books. Pp. 196-220.
- Jamal, Amal (2009) *The Arab Public Sphere in Israel: Media Space and Cultural Resistance*. Bloomington: Indiana University Press.
- Jamal, Amal (2011) *Arab Minority Nationalism in Israel: The Politics of Indigeneity*. New York : Routledge.
- Kedar Sandy (1998) "Majority Time, Minority Time: Land, Nation and the (Dini) Law of Occupying Settlement in Israel," *Iyoni Mishpat*, 11:3. Pp. 665-746.
- Kretzmer, David and Klein, Eckart (eds.) (2002) *The Concept of Human Dignity in Human Rights Discourse*. The Hague: Kluwer Law International.
- Kumar, Radha (2001) "Settling Partition Hostilities: Lessons Learnt, the Options Ahead," *Transeuropennes* 19-20.Pp. 9-27.
- Lemish, Dafna (2000) "The whore and the other - Israeli Images of Female Immigrants from the Former USSR." *Gender and Society* (14; 2). Pp. 333-349.
- Locke, John (1956) *The Second Treatise of Government: An essay Concerning the True Original Extent and End of Civil Government*. New

York: Macmillan Co.

- Marshall, Thomas Humphrey (1964) *Class, Citizenship and Social Development: Essays*. Chicago: University of Chicago Press.
- Masalha, Nur al-Din (1997) *A Land Without a People: Israel, Transfer and the Palestinians, 1949-1996*. London: Faber and Faber.
- Or, Theodor (2003) *Or Commission Report*. Jerusalem: Ministry of Justice.
- Pappé, Ilan (2011) *The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Parenti, Michael (1986) *Inventing Reality: The Politics of the Mass Media*. New York, NY: St. Martin's Press.
- Pocock, John (1998) "The Ideal of Citizenship since Classical Times", in Gershon Shafir (ed.) *The Citizenship Debates: A Reader*. Minneapolis: University of Minnesota Press. Pp. 31-41.
- Rawls, John (1971) "The Veil of Ignorance" in *A Theory of Justice*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Rousseau, Jean- Jacques (1957) *The Social Contract*. Oxford: Clarendon Press.
- Smith, Rogers (1997) *Civic Ideals: Conflicting Visions of Citizenship in U.S. History*. New Haven: Yale University Press.
- Sreberny, Annabelle and van Zoonen, Liesbet (eds.) (2000) *Gender, Politics and Communication*. Cresskill, N.J.: Hampton Press.
- Tuchman, Gaye (1978) *Making News: A Study in the Construction of Reality*. NY: The Free Press
- Weber, Max, (1958) *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. New York: Scribner's Sons.
- Wright, Chris. 2001. "Villains and Heroes". PopPolitics (9 Aug.) Internet. Retrieved from www.poppolitics.com/articles/2001-08-09-condit.shtml on 1 May 2003.
- Wuthnow, Robert (1989) *Communities of Discourse: Ideology and Social Structure in the Reformation, the Enlightenment and European Societies*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Yiftachel, Oren and Meir, Avinoam (eds.) (1998) *Ethnic Frontiers and Peripheries: Landscapes of Development and Inequality in Israel*. Boulder, Colo.: Westview Press.

قائمة حقوق الإنسان

(مرشد ترميز - بالاعتماد على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

الحق في الكرامة / الشرف / الصيت.	الحق في التعويضات.
الحق في الحياة.	الحق في احترام العقود.
الحق في الاسم / الكنية.	الحق في سيادة القانون والمحكمة
الحق في الجنسية / القومية.	العادلة / الدفاع أمام القانون / المثول
الحق في الخدمات السياسية / الخدمات	أمام المحكمة.
الجماهيرية.	الحق في إمكانية إثبات البراءة.
الحق في حرية النشر.	الحق في المناصرة القانونية.
الحق في الملكية.	الحق في المساواة أمام القانون.
الحق في الدين / العبادة / ممارسة	الحق في الخصوصية.
الشعائر الدينية.	الحق في البراءة.
الحق في اللغة / الحديث / التعبير.	الحق في الأمن الشخصي / التوجه
الحق في الحركة / التنقل.	للقضاء / عدم التعرض للتعذيب.
الحق في المساواة.	آخر.
الحق في الرأي السياسي / الانتماء	الحق في الكتابة / النشر.
السياسي.	الحق في الدراسة / التعليم.
الحق في التعبير عن الرأي.	الحق في تكوين أسرة.
الحق في المسكن.	الحق في الحصول على الغذاء.
الحق في الملابس.	الحق في الحصول على العلاج / الدواء.
الحق في الترشح للانتخابات (المحلية	الحق في العمل / التشغيل.
والبرلمانية).	الحق في ظروف عمل إنسانية.
الحق في المعرفة.	الحق في إقامة اتحاد عمالي / نقابات
الحق في الراحة.	عمالية / التنظيم النقابي.
الحق في الانتخاب.	الحق في الرضا في الزواج والطلاق.
الضمير.	الحق في العدل الاجتماعي.
آخر.	الحق في العيش باحترام.

- الحق في اختيار نوع العمل. (الطفل)
 آخر. الحق في التعليم والدراسة. (حقوق الطفل)
- الحق في الهوية الجماعية. (الطفل)
 الحق في الحفاظ على أسلوب حياة. (حقوق الطفل)
- الحق في الثقافة الاجتماعية. (حقوق الطفل)
 الحق في اللجوء. (حقوق الطفل)
- الحق في تقرير المصير. (حقوق الطفل)
 الحق في الموارد الطبيعية / الثروات الطبيعية. (حقوق الطفل)
- الحق في عدم التهجير. (حقوق الطفل)
 آخر. الحق في الحياة. (الطفل)
- الحق في الاسم / الكنية. (حقوق الطفل)
 الحق في العيش مع الأهل / العائلة. (حقوق الطفل)
- التعذيب. (حقوق الطفل)
 الحق في الحماية من مخاطر المشاركة في الحروب. (حقوق الطفل)
- الحق في السلامة الشخصية. (حقوق الطفل)
 الحق في الأمن والأمان. (حقوق الطفل)
- الحق في الحرية منع العبودية. (حقوق الطفل)
 الحق في عدم المس بالكرامة والسمعة (حقوق الطفل)
- (و78) الحق في تلقي معاملة خاصة في المحاكم ودور القضاء. (حقوق الطفل)
- حق الطفل المعاق المتمتع بالحياة. (حقوق الطفل)
 الحق في تلقي الخدمات الصحية / جودة الحياة. (حقوق الطفل).
- الحق بالسلام والتمتع بالحياة. (حقوق

TELEVISION CODING SYSTEM SUMMARY



- 1) **Item Number:** First story in newscast =1, Seventh story =7, etc.
 2) **Subject:** See table.

2009/2010		
Politics and government:		
1 Women in political power and decision-making	28 Family relations, inter-generational conflict, parents	
2 Women electoral candidates	29 Human rights, women's rights, minority rights, etc.	
3 Peace, negotiations, treaties	30 Religion, culture, tradition, controversies...	
4 Other domestic politics, government, etc.	31 Migration, refugees, xenophobia, ethnic conflict...	
5 Global partnerships	32 Women's movement, activism, demonstrations, etc	
6 Foreign/international politics, UN, peacekeeping	33 Changing gender relations (outside the home)	
7 National defence, military spending, internal security, etc.	34 Family law, family codes, property law, inheritance...	
8 Other stories on politics (specify in 'comments')	35 Legal system, judiciary, legislation apart from family	
	36 Other stories on social/legal (specify in 'comments')	
Economy:		
9 Economic policies, strategies, modules, etc.	Crime and violence:	
10 Economic indicators, stats, stock markets; etc.	37 Non-violent crime, bribery, theft, drugs, corruption	
11 Economic crisis, state bailouts of companies, company takeovers and mergers, etc.	38 Violent crime, murder, abduction, assault, etc.	
12 Poverty, housing, social welfare, aid, etc.	39 Gender violence, femicide, harassment, rape, trafficking, FGM	
13 Women's participation in economic process	40 Child abuse, sexual violence against children, neglect	
14 Other labour issues (strikes, trade unions, etc.)	41 War, civil war, terrorism, state-based violence	
15 Rural economy, agriculture, farming, land rights	42 Riots, demonstrations, public disorder	
16 Consumer issues, consumer protection, fraud...	43 Disaster, accident, famine, flood, plane crash, etc.	
17 Transport, traffic, roads...	44 Other crime/violence (specify in 'comments')	
18 Other stories on economy (specify in 'comments')	Celebrity, arts, media, sports	
Science and health:		
19 Science, technology, research, discoveries...	45 Celebrity news, births, marriages, royalty, etc.	
20 Medicine, health, hygiene, safety, (not HIV/AIDS)	46 Arts, entertainment, leisure, cinema, books, dance	
21 HIV and AIDS, incidence, policy, treatment, etc.	47 Media, (including internet), portrayal of women/men	
22 Other epidemics, viruses, contagions, influenza, BSE, SARS	48 Beauty contests, models, fashion, cosmetic surgery	
23 Birth control, fertility, sterilization, termination...	49 Sports, events, players, facilities, training, funding	
24 Environment, pollution, global warming, tourism	50 Other celebrity/arts/media news (specify in 'comments')	
25 Other stories on science (specify in 'comments')	The Girl-child	
Social and legal:		
26 Development issues, sustainability, etc.	51 News about the girl child including: cultural attitudes, practices, education, health, economic exploitation	
27 Education, childcare, nursery, university, literacy	Other	
	52 Use only as a last resort & explain.	

- 3) **Scope:** Do not know=0, Local=1, National=2, National and other=3, Foreign/International=4
 4) **Reference to gender equality/ human rights legislation/ policy:** Do not know=0, Yes=1, No=2
 5) **Role:** Anchor/announcer=1, Reporter=2, Other journalist=3
 6) **Sex:** Female=1, Male=2, Other (transgender, etc.)=3, Do not know=4
 7) **Age (the person appears):** Do not know=0, 12 and under=1, 13-18=2, 19-34=3, 35-49=4, 50-64=5, 65 and up=6
Columns 5, 6, and 7 are for journalists, presenters, etc. 8 to 14 are for people in the news.
 8) **Sex:** Female=1, Male=2, Other (transgender, etc.)=3, Do not know=4
 9) **Age (the person appears):** Do not know=0, 12 and under=1, 13-18=2, 19-34=3, 35-49=4, 50-64=5, 65 and up=6

הצדקה | תרומות ופעילות חברתית | 2017

קרית שמונה וכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק, בירושלים הוקם המאהל מחדש

המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות"



המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

כבר כליבוה: "מחאת האוהלים" תיכנס כמו מאבק חולי הטרנס*

מאבק הירוק הממושך שהחל את דרכו לפני כשלוש שנים, נמשך עד היום. המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

1 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

2 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

3 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

4 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

5 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

6 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

7 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

8 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

9 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

10 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

ניצחנו: לאחר שבועיים של "חרם קוטג'", וכנעו

"אמא, הבאתי גביע"

לאחר השהייה והדרת המהומים, יצאו המוני בית ישראל במתנדבים אל המרובים והמחסות בגביע קוטג'.



שמונה יום

אף כי נהרסו המאהלים והמחנות, המפגינים לא נכנעו. הם המשיכו להפגין ולדרוש את פיקוח המזון והבטיחת המזון. המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

1 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

2 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

3 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

4 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

5 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

6 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

7 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

8 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

9 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

10 המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות". המאהל החדש הוקם בירושלים, ובכפר סבא הצטרפו למאבק הירוק.

כחות בעניין גלעד

לאחר שראשי מערכת הביטחון היוצאים הודו כי כשלו בעניין גלעד שליט, מינה הרמטכ"ל גנץ את אל"מ במיל' ליאור לונן לעמוד בראש צוות מיוחד של אנשי מודיעין לבחינת הממצאים הקשורים לחטיפה ■ בכיר בצבא: "המטרה היא לרענן את הזשיבה כדי למצוא פרצות וכיוונים חדשים שיקדמו את השחרור" ■ נועם שליט: "לא קיבלתי שום מידע על הוערה"



אל"מ ליאור לונן
מפקד מודיעין

המטרה היא לרענן את הזשיבה כדי למצוא פרצות וכיוונים חדשים שיקדמו את השחרור. לונן הוא בכיר במודיעין, מפקד מודיעין ראשי במילואות, וראש צוות המיוחד שהוקם לטיפול בפרשת גלעד שליט. לונן הוא גם מפקד מודיעין ראשי במילואות, מפקד מודיעין ראשי במילואות, ומפקד מודיעין ראשי במילואות. לונן הוא גם מפקד מודיעין ראשי במילואות, מפקד מודיעין ראשי במילואות, ומפקד מודיעין ראשי במילואות.

המטרה היא לרענן את הזשיבה כדי למצוא פרצות וכיוונים חדשים שיקדמו את השחרור. לונן הוא בכיר במודיעין, מפקד מודיעין ראשי במילואות, וראש צוות המיוחד שהוקם לטיפול בפרשת גלעד שליט. לונן הוא גם מפקד מודיעין ראשי במילואות, מפקד מודיעין ראשי במילואות, ומפקד מודיעין ראשי במילואות.

המטרה היא לרענן את הזשיבה כדי למצוא פרצות וכיוונים חדשים שיקדמו את השחרור. לונן הוא בכיר במודיעין, מפקד מודיעין ראשי במילואות, וראש צוות המיוחד שהוקם לטיפול בפרשת גלעד שליט. לונן הוא גם מפקד מודיעין ראשי במילואות, מפקד מודיעין ראשי במילואות, ומפקד מודיעין ראשי במילואות.



לונן שליט



נועם שליט
במסגרת תוכנית
השחרור



ח"כ זועבי והסדרניות: העימות

ח"כ תוך זועבי (בהתמחות בעלייה) אומלל קונד לעורר שיעור בנספח, לאחר שהודיע כי הוא לא ישתתף בהצבעה. זועבי טען כי הממשלה התחייבה להחזיר את גלעד שליט, אך הממשלה לא עשתה כן. זועבי טען גם כי הממשלה לא עשתה כלום כדי לשחרר את גלעד שליט.